فينيق
PHOENIX

دراسة

احتياجات النساء في قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي 2021م

تنفيذ وإشراف:

مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

تمويل:

وزارة شؤون المرأة الفلسطينية

يوليو 2021م

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات..... 2
فهرس الجداول والأشكال..... 4
فهرس الملاحق..... 7
الملخص التنفيذي..... 8

مقدمة..... 15

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة..... 16
الهدف العام للدراسة:..... 16
الأهداف الفرعية للدراسة:..... 16
منهجية الدراسة:..... 16
أدوات الدراسة:..... 16
عينة الدراسة:..... 17
محاور الدراسة:..... 17
آليات ومراحل العمل في الدراسة:..... 18

الفصل الأول: الإطار النظري والمراجعة الأدبية..... 20
أولاً: قطاع غزة ... في سطور:..... 20
ثانياً: الحروب والعدوان ... ساحة صراع دائم:..... 21
ثالثاً: النساء ... حقائق وأرقام:..... 25
رابعاً: واقع المرأة ... تحليل عام:..... 28
خامساً: التحديات والمعوقات التي تواجه النساء:..... 35
سادساً: الإطار القانوني لحقوق النساء:..... 39
الدراسات السابقة:..... 48

الفصل الثاني: المجموعات البؤرية الثلاث..... 54
التمهيد:..... 54
النتائج:..... 54
نتائج المجموعتين البؤريتين الاولى والثانية مع النساء المتضررات (المجتمع المحلي):..... 54
نتائج المجموعة البؤرية الثالثة مع النساء الخبراء (ممثلات المؤسسات الاهلية والخاصة):..... 57
التوصيات:..... 59
أولاً: توصيات النساء المتضررات (المجتمع المحلي):..... 59
ثانياً: توصيات النساء الخبراء (ممثلات المؤسسات الاهلية):..... 61
مناقشة النتائج والتوصيات:..... 63
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية..... 65
تمهيد:..... 65
أولاً: منهجية العمل الاحصائي:..... 65
ثانياً: تحليل أسئلة الاستبيان:..... 67
تحليل محاور الدراسة:..... 69
المحور الأول: المحور الاقتصادي:..... 69
المحور الثاني: المحور الاجتماعي:..... 75
المحور الثالث: المحور الصحي والنفسي:..... 80
المحور الرابع: المحور القانوني والإنساني:..... 84
المحور الخامس: المحور السياسي:..... 87
الخاتمة..... 90
النتائج:..... 90
التوصيات:..... 93
المراجع..... 96
الملاحق..... 99

فهرس الجداول والأشكال

جدول رقم (1): عدد الذكوروالإناث في منتصف عام 2021.....25

جدول رقم (2): عدد الأفراد ذوي الاعاقة من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس.....26

جدول رقم (3): البيانات الشخصية للمبحوثين.....67

جدول وشكل رقم (4): هل أدى العدوان الاسرائيلي لفقدان مصدر الدخل الرئيسي للأسرة؟.....69

جدول وشكل رقم (5): هل فقدت وظيفتك أو عملك بعد العدوان على قطاع غزة.....69

جدول وشكل رقم (6): هل لحق بالمنشأة الاقتصادية التي تعملين بها أو تديرينها أنت أو زوجك أو أبنائك أضرار خلال العدوان؟.....70

جدول وشكل رقم (7): هل لحق بمسكن أو أملاك الأسرة أضرار خلال العدوان؟.....70

جدول وشكل رقم (8): كم تقدر قيمة خسائر الأسرة الاقتصادية من العدوان الاسرائيلي بالدولار؟ ..71

جدول وشكل رقم (9): الأولويات الضرورية لتعويض الأضرار.....71

جدول وشكل رقم (10): هل حصلت على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة؟.....72

جدول وشكل رقم (11): مدى الرضا عن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتكم بعد العدوان72

جدول وشكل رقم (12): هل تعتقدين أن هناك تمييزاً في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء؟.....73

جدول وشكل رقم (13): هل تعتقدين أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت على أسس فصائلية أم على معايير النزاهة والشفافية؟.....73

جدول وشكل رقم (14): هل تعتقدين أن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي سوف ترى النورويتم الالتزام بها؟.....74

جدول وشكل رقم (15): هل تعتقدين أنك بحاجة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتك الطبيعية ودعم مشاريعك الخاصة؟.....74

جدول وشكل رقم (16): هل تعتقدين بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟.....75

جدول وشكل رقم (17): أسباب زيادة العنف الأسري.....75

جدول وشكل رقم (18): هل تحتاجين إلى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار؟.....76

جدول وشكل رقم (19): هل وفرت مراكز إيواء النازحين الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء؟76

جدول وشكل رقم (20): هل كان هناك مشاركة للنساء المتضررات في إدارة مراكز إيواء النازحين؟ ...77

جدول رقم (21): تقييم مراكز الايواء من وجهة نظر المستجيبات.....78

شكل رقم (18): تقييم مراكز الايواء من وجهة نظر المستجيبات.....78

جدول وشكل رقم (22): الاحتياجات الأساسية لتوفير الاستمرار الأسري بعد العدوان حسب الاولوية79

جدول وشكل رقم (23): أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان.....79

جدول وشكل رقم (24): الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة.....80

جدول وشكل رقم (25): هل تعتقدين أن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟.....80

جدول وشكل رقم (26): هل أنت راضية عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان؟.....81

جدول وشكل رقم (27): يوضح الخدمات الصحية التي تحتاجين اليها بعد العدوان؟.....81

جدول وشكل رقم (28): هل تحتاجين أو أحد أفراد الأسرة للعلاج بالخارج؟.....82

جدول وشكل رقم (29): هل تعتقدين أن هناك تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال؟..82

جدول وشكل رقم (30): هل أدى العدوان إلى إصابتك أنت أو أحد أفراد أسرتك باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية؟.....83

جدول وشكل رقم (31): هل أدت الصدمات والاضطرابات الناجمة على العدوان إلى زيادة العنف الأسري لديكي؟.....83

جدول وشكل رقم (32): احتياجات النساء للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان.....84

جدول وشكل رقم (33): هل يوجد حاجة لإيجاد وسائل قانونية لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان؟.....84

جدول وشكل رقم (34): هل من الضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان؟.....85

جدول وشكل رقم (35): هل من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان؟85

جدول وشكل رقم (36): هل تعتقدين أن النساء قادرات على الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان؟.....86

جدول وشكل رقم (37): هل القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان؟.....86

جدول وشكل رقم (38): هل تعتقدين أن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة؟.....87

جدول وشكل رقم (39): هل من المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال؟.....87

جدول وشكل رقم (40): هل تعتقدين أن للمرأة دور في قرار السلم والحرب في فلسطين؟.....88

جدول وشكل رقم (41): الاحتياجات الأساسية التي تتوقعين تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية؟.....88

جدول وشكل رقم (42): طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء هي عبارة عن؟.....89

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): الأسئلة الاستكشافية والحوارية للمشاركات في المجموعتين البؤريتين الأولى والثانية.99

ملحق رقم (2): الأسئلة الاستكشافية والحوارية للمشاركات ممثلات مؤسسات المجتمع المدني في المجموعة البؤرية الثالثة.....102

الملخص التنفيذي

قام مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية بإجراء دراسة بعنوان: " دراسة احتياجات النساء - العملية والاستراتيجية - في قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي 2021م"، بتمويل من وزارة شئون المرأة الفلسطينية في إطار سياسة الحكومة الفلسطينية لإغاثة واعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع المحاصر والذي استمر أحد عشر يوما متواصلا.

وتهدف الدراسة الي استكشاف احتياجات النساء سيما المتضررات في قطاع غزة وتحديد هذه الاحتياجات من خلال استطلاع آراء وأفكار النساء ومطالبهن، وحصر هذه الاحتياجات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التعليمية والصحية والقانونية لرسم معالم خطة علاجية لهذه الاحتياجات سواء على الصعيد العاجل او الاستراتيجي بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين على حد سواء.

- للوصول إلى هذه الاحتياجات تم اختيار ثلاث مجموعات بؤرية للنساء، الأولي والثانية لنساء متضررات من الحرب سواء من الناحية المادية او المعنوية يمثلن محافظة شمال وجنوب قطاع غزة، والثالثة لمجموعة من النساء الخبراء وصناع القرار في المؤسسات الأهلية والنسوية.

ومن أبرزنتائج هذه اللقاءات:

- تغييب دور النساء وتهميش مشاركتها في النظام السياسي الفلسطيني ومسيرة المصالحة الوطنية.

- سوء وتردي الوضع الاقتصادي للنساء بعد الحرب وضعف الدور الاغاثي وعدم وصول التعويضات لهن، وهلامية عملية حصر اضرارهن بعيداً عن معايير مهنية وعادلة.

- غياب مراكز إيواء للنساء النازحات والمشردات بشكل يراعي خصوصياتهن ويحفظ كرامتهن، وتفشي الامراض النفسية والعصبية وعدم الاستقرار الأسري.

- جهل النساء عموما بحقوقهن الأرثية بعد فقدان عوائلهن وعدم وعيهن بحقوقهن في التعويض.

أما توصيات المجموعات الثلاث فكانت أبرزها:

- أهمية مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن الثلث في النظام السياسي الفلسطيني ولجان الاعمار.

- تقديم خدمات اغاثية عاجلة للنساء عموما والمتضررات خصوصا مع وضع خطة اعمار وتعويض لمساكنهن ومنشآتهن المتضررة، وتوفير مراكز إيواء للطوارئ والحروب خاصة بهن.

- تشكيل لجنة وطنية لملاحقة الاحتلال جنائيا ومدنيا امام القضاء الدولي بمشاركة نسائية.

- كما تم تصميم استبيان للتعرف على احتياجات النساء بعد نشوب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2021، حيث اشتمل الاستبيان على خمس محاور هم: المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، المحور الصحي والنفسي، المحور القانوني والإنساني، المحور السياسي، بالإضافة الى البيانات الشخصية للمستجيبات النساء، تم توزيع الاستبيان على النساء المتواجدات في قطاع غزة من عمر 18 عام فأكثر مع مراعات أعداد النساء في محافظات قطاع غزة الخمسة، حيث تم استرداد 559 استبيان صالح للتحليل، وذلك خلال الفترة من 2021/6/26 الى 2021/6/30.

وقد تم الخروج بالعديد من النتائج أهمها:

- ثلث المستجيبات تقريبا 32.4% فقدن مصدر الدخل الرئيسي لأسرهن نتيجة العدوان الإسرائيلي.

- ربع المستجيبات -اللاتي تعملن- تقريبا 24.2% فقدن وظائفهن أو عملهن بعد العدوان على قطاع غزة.

- 46.9% من المستجيبات أجبن بتضرر المنشأة التي تعمل بها أو تديرها هي أو زوجها أو أبنائها خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي.

- 59.5% من المستجيبات أجبن بتضرر مسكنهن أو أملاك أسرهن خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي.

- أجاب 58.1% من المستجيبات أن خسائر أسرهن من العدوان الإسرائيلي أقل من 1000 دولار.

- أولويات تعويض الاضرار من وجهة نظر المستجيبات هي: بناء واصلاح المنازل بنسبة 38.6%، ومن ثم تعويض نقدي بنسبة 35.6%، ومن ثم المساعدة على تعويض أماكن العمل ومصادر الدخل بنسبة 19.7%، وأخيرا صيانة البنية التحتية بنسبة 6.1%.

- غالبية المستجيبات 79.4% لم يحصلن على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة.

– أجاب 45.1% من المستجيبات أن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتهن بعد العدوان لم تكن على أسس مدروسة، بينما 40.1% أجبن بأنها كانت متسرعة وغير شاملة.

– 69.6% من المستجيبات أجبن بوجود تمييز واضح/ محدود في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء.

– يعتقد 59.7% من المستجيبات أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت عل أسس فصائلية وحزبية واضحة.

– يعتقد 68.3% من المستجيبات أن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي سوف ترى النور ويتم الالتزام بها سواء جزئيا أو كليا.

– 43.1% من المستجيبات يحتجن بنسبة كبيرة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتهن الطبيعية ودعم مشاريعهن الخاصة.

– يعتقد 68.7% من المستجيبات بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع.

– أسباب زيادة العنف الأسري من وجهة نظر المستجيبات هي: فقر الأسرة بنسبة 81.8%، ومن ثم حروب الاحتلال والحصار بنسبة 62.3%، ومن ثم البطالة بنسبة 59.4%، وأخيرا الانقسام الفلسطيني بنسبة 33.8%.

– أجاب أكثر من نصف المستجيبات 50.6% بأنهن لا يحتجن الى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار، بينما 26.8% يحتجن بشكل عاجل.

– أجاب 23.4% من المستجيبات بأن مراكز الإيواء لم توفر الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 75.5% أن الطاقة الاستيعابية لمراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 24.5% قيمن المراكز بأنها جيدة.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 86.4% أن النظافة في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 13.6% قيمن عكس ذلك.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 77.7% أن المكملات الأساسية في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 22.3% قيمن عكس ذلك.

– أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان هي: الخوف من عودة الحرب بنسبة 45.9%، ومن ثم الاضطرابات التي أصابت أفراد الأسرة بالذات الأطفال بنسبة 34.1%، وأخيرا غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بنسبة 25.6%.

– الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة من وجهة نظر المستجيبات هي: دعم مادي وغذائي بنسبة 56.5%، ومن ثم دعم معنوي بنسبة 42.5%، ومن ثم وسائل مساعدة بنسبة 41.0%، وأخيرا وسائل اتصالات ونقل بنسبة 31.4%.

– يعتقد غالبية المستجيبات 88.6% بأن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع.

– غالبية المستجيبات 81.8% راضيات بشكل كامل/ جزئي عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان.

– 38.8% من المستجيبات يحتجن الى الحصول على الأدوية والمساعدات الطبية اللازمة، 16.3% يحتجن الى الوصول إلى المراكز العلاجية والمستشفيات، بينما 44.9% لا يحتجن الى خدمات صحية بعد العدوان.

– 75.3% من المستجيبات لا يحتجن الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، 10.3% يحتجن الى حد ما الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، بينما 10.4% يحتجن بشكل كبير الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن.

– يعتقد 37.4% من المستجيبات بأنه لا يوجد تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال، بينما 30.8% أجبن عكس ذلك بوجود تمييز.

– أجاب 58.9% من المستجيبات بأن العدوان أدى الى اصابتهن أو أحد أفراد أسرهن باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية.

– أجاب 65.3% من المستجيبات الاتي أصبن باضطرابات نفسية بأن تلك الاضطرابات أدت الى زيادة العنف الاسري لديهن.

– أجاب 44.2% من المستجيبات بوجود حاجة الى خط هاتف متخصص يقدم الحلول والإرشاد لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان، 28.1% أجبن بوجود حاجة الى انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم، بينما 27.7% أجبن بوجود حاجة توفير محامي مجانا لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان.

– غالبة المستجيبات 86.2% يرون أنه من الضروري جدا/ ضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان.

– 71.2% من المستجيبات يرون أنه من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان.

– يعتقد ربع المستجيبات تقريبا 24.7% بأن القضاء والمحاكم الفلسطينية غير قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان.

– يعتقد 60.3% من المستجيبات بأن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة بدرجة قوية/ الى حد ما.

– يرى 45.6% من المستجيبات بأنه من المجدي بشكل كبير طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال، 34.9% يرون أنه مجدي بشكل جزئي، بينما 19.5% يرون بأنه من غير المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال.

– يعتقد 38.5% من المستجيبات بأن للمرأة دور مؤثر في قرار السلم والحرب في فلسطين، 31.7% يعتقدن بأن هذا الدور محدود، بينما 29.9% يعتقدن بأنه لا دور للمرأة في السلم والحرب.

– الاحتياجات الأساسية التي تتوقع المستجيبات تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية هي: احتياجات مادية واغاثية بنسبة 47.7%، ومن ثم احتياجات معنوية ودعم نفسي بنسبة 36.4%، وأخيرا احتياجات قانونية بنسبة 26.9%.

– نصف المستجيبات تقريبا 48.5% يرون بأن طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء طريقة انسانية لا تخدش الكرامة، 34.9% يرون عكس ذلك، بينما 16.6% لا يهتمون بالطريقة حيث الأهم وصول المساعدات الإنسانية للنساء.

تم التوصل الى العديد من التوصيات وهي:

- توفير مصدر دخل للنساء اللاتي فقد مصدر دخلهن نتيجة العدوان الإسرائيلي.

- تعويض المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان الإسرائيلي.

- البدء ببناء وإصلاح المنازل المدمرة نتيجة العدوان الإسرائيلي.

- وضع خطة واضحة ومعايير محددة من قبل المختصين -الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني- لتوزيع المساعدات على المتضررين بشكل عادل ويشمل الجميع.

- عدم التمييز في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء.

- توزيع المساعدات على المتضررين وفق معايير النزاهة والشفافية.

- دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية للمتضررين نتيجة العدوان الإسرائيلي من أجل العودة إلى حياتهم الطبيعية ودعم مشاريعهم الخاصة.

- عقد جلسات دعم نفسي للنساء من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

- توفر الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء بشكل أكبر في مراكز الايواء.

- ضرورة مشاركة النساء المتضررات في إدارة مراكز ايواء النازحين بشكل أكبر.

- انشاء مراكز إيواء جديدة ملائمة لاحتياجات النساء بحيث تزيد من الطاقة الاستيعابية للمراكز.

- زيادة مستوى النظافة في مراكز الايواء.

- توفير دعم مادي وغذائي لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة.

- توفير الادوية والمساعدات الطبية اللازمة في المراكز الصحية والمستشفيات بشكل أكبر.

- الحد من التمييز في التحويلات الطبية الخارجية بين النساء والرجال.

- توفير مرشدين نفسيين متخصصين يقوموا بزيارة البيوت وذلك للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان.

- توفير خط هاتف متخصص يقدم الحلول والإرشاد لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان.
- انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم.
- ضرورة تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان.
- اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان.
- توعية النساء بأنهن قادرات الى الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان.
- تطوير التشريعات والقوانين بحيث يكون القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة.
- طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال من قبل جهات قانونية مختصة.
- توفير المساعدات الإنسانية للنساء بطريقة انسانية ولا تخدش الكرامة.
- ضرورة تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان.

مقدمة

جاءت الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة لتزيد وتفاقم من المشكلات التي تعاني منها المرأة الفلسطينية في القطاع بسبب ما قامت به اسرائيل من تدمير للبنية التحتية وقصف المنازل والشقق السكنية، وتدمير الأبراج على رؤوس ساكنيها في تجاوز واضح لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وانتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وما جاء به القرار 1325 بضرورة حماية النساء وقت النزاع.

وهذا يؤكد من جديد على أهمية ما طلبت به وزارة شؤون المرأة من أهمية أن يكون هناك قرار لاحق لقرار مجلس الأمن 1325 ليراعي الخصوصية الفلسطينية التي تقع تحت الاحتلال الاسرائيلي حيث أن الاحتلال وانتهاكاته التدميرية المتواصلة تحدث آثاراً كبيرة على الاسرة الفلسطينية وبشكل عام والمرأة بشكل خاص كارتفاع مستويات العنف، وما تفرضه من اجراءات على الارض، وزيادة نسبة الأسر التي ترأسها نساء لما يقارب 12% حسب جهاز الاحصاء الفلسطيني، وذلك بسبب تعرض الكثير من العائلات لفقد أو إصابة معيل الأسرة، فيما تتآكل نسبة الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها النساء، وتفاقم مشكلات النساء ذوات المشاريع الريادية والصغير وتدمير الاحتلال للكثير من الأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية، مع تزامن ذلك مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية بشكل عام نتيجة جائحة كورونا، وقد بلغ عدد الشهداء في هذا العدوان 242 شهيد، وشهيدة، وقد بلغت نسبة الشهداء من النساء في هذه الحرب ما يقارب 20%، وبعدد لا يقل عن 40 امرأه وفتاة.

تسعى الوزارة للتعرف على الاشكاليات الاساسية وتحديد أولويات التدخل الطارئ والعاجل نتيجة الحرب العدوانية على القطاع، بالإضافة للتعرف وتحديد المحاور الأساسية التي ستعمل عليها على المستوى الاستراتيجي للسنوات 2-3 القادمة لتساعد الوزارة باعتماد خطة تدخل طارئ وعاجل تقوم بموجبه تقديم المساعدات الطارئة للنساء المتضررات من الحرب العدوانية الأخيرة، والتنسيق مع الجهات الفاعلة في هذا المجال، ومن ثم العمل على إعداد مجموعة من أوراق السياسات وأوراق الحقائق لعرضها على الجهات ذوات الاختصاص ليتم اعتماد مجموعة من السياسات والاجراءات بغرض التأثير ايجابا في حياة النساء بشكل عام والمتضررات بشكل خاص سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

الفصل التمهيدي:
الإطار العام للدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النساء الفلسطينيات في قطاع غزة بعد العدوان الحربي الاسرائيلي على القطاع وتدمير البنية التحتية للقطاع على كافة المستويات، والتعرف على حجم تأثير الحرب على النساء في كافة المستويات سواء على المستوى النفسي والاجتماعي، أو المستوى الصحي، أو مستوى الزراعي أو الصناعي أو الاقتصادي أو التعلمي أو السياسي ومستويات المشاركة السياسية والمشاركة في عمليات صنع السلام في المجتمع الفلسطيني.

الهدف العام للدراسة:

التعرف على الاحتياجات الطارئة وأولويات التدخل للنساء في قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي 2021م.

الأهداف الفرعية للدراسة:

1. تحديد الاحتياجات الطارئة التي نجمت عن الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة.

2. التعرف على مدى تأثير الحرب على النساء على كافة القطاعات سواء الصحية أو الاجتماعية أو النفسية أو القانونية أو الاقتصادية أو التعليمية أو السياسية.

3. التعرف على أثر العدوان على النساء اللاتي تعرضن للنزوح من بيوتهن استنادا للمعايير المرجعية في الحروب والأزمات (التسجيل وجمع البيانات- تحديد الاحتياجات- الوصول للمعلومات- الوصول للخدمات- المواد الغذائية –الحماية من العنف والتمييز- الدعم النفسي والاجتماعي).

منهجية الدراسة:

تم استخدام هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتعامل مع البيانات والمعلومات الكمية والكيفية التي سيتم جمعها من خلال لقاءات المجموعات البؤرية المركزة، والاستمارة، بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون للوثائق والأدبيات المتوفرة.

أدوات الدراسة:

- **المجموعة البؤرية:** تم تصميم أسئلة خاصة بالمجموعة البؤرية تضم مجموعة من المحاور.

- **الاستمارة:** تم تصميم استمارة للعمل الميداني الخاص بتحديد الاحتياجات الخاصة بالنساء بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة ما يقارب 36-45 امرأة سوف يشاركن في لقاءات المجموعات المركزة، كما تهدف الاستبيان الخاص بتحديد الاحتياجات 500-550 امرأة وأسرة، كما تم سحب العينة سواء على مستوى المنطقة السكنية أو القطاعية استنادا لمعلومات ومعادلات دقيقة تستخدم لهذا الغرض.

محاور الدراسة:

كما تغطي أدوات الدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: الوضع الاقتصادي:

- سوء الوضع الاقتصادي.
- غلاء المعيشة.
- قلة فرص العمل.
- انتشار البطالة.
- غياب الضمان الاجتماعي.

المحور الثاني الاحتياجات القانونية والحقوقية:

- الاحتياجات القانونية للنساء الفاقدات.
- زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- التمييز ضد المرأة.

المحور الثالث: نقص الخدمات، ويتفرع منه:

- صعوبة الوصول للخدمات الصحية والتعليمية.
- نقص المواصلات.
- انخفاض مستوى جودة الخدمات

- بعد المناطق عن الاماكن المأهولة والخدمات.

المحور الرابع: آثار الحرب وتأخر اعادة الاعمار، ويتفرع منه:

- الخوف من الحرب.
- غياب الاستقرار الاسري.
- غياب الامان المجتمعي.
- الخوف من المستقبل والغموض.

المحور الخامس: العادات والتقاليد ونظرة المجتمع، ويتفرع منه:

- غياب مشاركة النساء في صناعة القرار.
- ذكورية المجتمع والنظرة السلبية تجاه المرأة.
- تحكم العائلة الممتدة.
- عودة الزواج المبكر.
- الانتقاص من قيمة المرأة.
- العادات والتقاليد.

آليات ومراحل العمل في الدراسة :

المرحلة الأولى: مراجعة الأدبيات والوثائق ذات العلاقة:

تم مراجعة الادبيات ذات العلاقة بالموضوع مع شرح موجز عن قطاع غزة والحروب السابقة التي حدثت، وتحليل عام لواقع القطاع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووصف لواقع النساء والتحديات التي تواجههن مع وصف ديمغرافي دقيق.

المرحلة الثانية: الدراسة الاستكشافية المبدئية (المجموعات البؤرية):

في هذه المرحلة تم التعرف على الاشكاليات الاساسية وتحديد أولويات التدخل الطارئ والعاجل نتيجة الحرب العدوانية على القطاع، بالإضافة للتعرف وتحديد المحاور الأساسية التي عملت عليها على المستوى الاستراتيجي للسنوات 2-3 القادمة.

حيث تم عقد ثلاث لقاءات مجموعات بؤرية يشارك فيها (10-15) مشارك/ة، منها مجموعتين تشارك فيهما النساء من كافة القطاعات سواء الزراعية أو المشاريع الصغيرة، أو المهدمة بيوتهم والمتأثرين بالعدوان ومن كافة الأعمار فوق 18 عاما، الأولى تغطي غزة والشمال، فيما تغطي الثانية محافظات جنوب القطاع الثلاث، فيما تستهدف المجموعة الثالثة مجموعة من الخبراء والمختصين في كافة المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، للتعرف على واقع النساء خلال وبعد الحرب من وجهة نظر الخبراء والمختصين والعاملين في المجالات ذات العلاقة بواقع المرأة في قطاع غزة، بحيث تتركز الاسئلة على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتفريغ المعلومات منها وتحليلها، ووضعها في محاور قطاعية، كمحور التعليم، الصحة، العمل، ونتيجة لتحليل مخرجات المجموعات البؤرية، ستقوم الوزارة باعتماد خطة تدخل طارئ تقوم بموجبه تقديم المساعدات الطارئة للنساء المتضررات من الحرب العدوانية الأخيرة، ومن ثم العمل على إعداد مجموعة من أوراق السياسات لعرضها على الجهات ذات الصلة ليتم اعتماد مجموعة من السياسات والاجراءات بغرض التأثير ايجابا في حياة النساء بشكل عام والمتضررات بشكل خاص.

المرحلة الثالثة: تنفيذ الدراسة الميدانية الموسعة:

في هذه المرحلة تم إعداد الأدوات البحثية وتدريب فرق العمل الميداني لتنفيذ دراسة تحديد الاحتياجات الموسعة المستندة لمخرجات الدراسة الاستكشافية، والتي تم من خلالها تحديد الأولويات على مستوى المحاور والمجالات والفئات الاجتماعية للنساء في قطاع غزة، حيث تم تصميم الاستمارة البحثية التي ستحتوي كل محاور الدراسة المستندة أيضاً لتحليل للدراسات الاحصائية التي صدرت من جهاز الاحصاء أو المؤسسات ذات الصلة العلاقة.

حيث تم تصميم استبانة تحت عنوان احتياجات النساء في قطاع غزة بعد العدوان الاسرائيلي 2021، وتم تحكيمها من قبل متخصصين وعقد ورشة عمل لنقاشها، ثم تم تنفيذ دراسة استطلاعية على عينة من 50 مستجيب بغرض فحص صدق وثبات الاستمارة، والتعرف على اي سلبيات في تصميم الاستبانة.

المرحلة الرابعة: كتابة التقرير النهائي للدراسة:

تم صياغة التقرير النهائي للدراسة على ان يتضمن، مراجعة الادبيات، منهجية الدراسة وتم توضيح كافة الخطوات التي تم تنفيذها بالتفصيل، ونتائج المجموعات البؤرية، ونتائج المسح مع جداول ورسم بياني.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمراجعة الأدبية

أولاً: قطاع غزة ... في سطور:

- **الموقع والجغرافيا:** قطاع غزة شريط ساحلي سهلي ضيق يقع علي البحر الأبيض المتوسط وهو جزء من الساحل الفلسطيني وأقصي جنوبه ملاصق للحدود المصرية (سيناء) وتحيط به دولة الاحتلال الاسرائيلي من جهة الشرق والشمال وفقاً للخريطة اعلاه، وتبلغ مساحة قطاع غزة 365كم، وطوله 45 كم وعرض يتراوح ما بين 6-10 كم، وحدد شكله الحالي بناء على خط الهدنة بعد الحرب العربية الاسرائيلية، ويضم القطاع مدن وقري وبلدات ومخيمات، وتعتبر مدينة غزة عاصمته وأكبر مدنه ويتواجد فيه ثماني مخيمات تمتد من مخيم جباليا في شماله الي مخيم الشابورة جنوبه.

- **السكان:** يبلغ عدد السكان حاليا في قطاع غزة نحو 2.1مليون نسمة الأغلبية منهم من اللاجئين 70% من السكان والذين هجروا عام 1948 أو 1967م.

- **التاريخ:** تاريخيا مر القطاع بأنظمة حكم متعاقبة أسوة بالوطن الام فلسطين، فكان جزءا من الدولة العثمانية الكبرى لقرون عدة، ثم خضع للاحتلال العسكري البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى ثم الانتداب، وبعد النكبة والحرب العربية الإسرائيلية خضع للإدارة المصرية حتي عام 1967م تاريخ احتلاله من قبل إسرائيل فيما عرف بالنكسة، واستمر ذلك حتي العام 1994م تاريخ وصول السلطة الوطنية

الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل ولا يزال يخضع للسلطة الفلسطينية رغم الانقسام الفلسطيني عام 2007م، والذي لا يزال قائما حتي تاريخه حيث شهد خلال هذه الفترة الأخيرة عدة حروب كان اخرها في مايو 2021م المنصرم.

- **الموارد والطاقة:** لا توجد في القطاع موارد طبيعية ويعاني من شح كبير في المياه والطاقة الكهربائية ومساحة الاراضي الزراعية ومحدودية الصناعة.

- **انسحاب اسرائيلي واحتلال في آن واحد:** رغم انسحاب إسرائيل نهائيا من القطاع عام 2005م ضمن خطة انسحاب شارون احادية الجانب وتفكيك المستوطنات فيه الا ان الحدود البرية للقطاع ومياهه الإقليمية ومجاله الجوي لا يزال يخضع لسيطرة الاحتلال.

- **اقتصاديا:** يعيش أكثر من نصف سكان القطاع تحت خط الفقر 60 % من السكان تعتمد على مساعدات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) وتبلغ نسبة البطالة نحو 55% ويبلغ متوسط عدد الاسرة الغزية 6 افراد إضافة للوالدين، ويشكل الشباب النسبة الأعلى من السكان، حيث أن نحو 48 %من السكان شباب دون سن 30عاما.

- **سياسيا:** شارك سكان القطاع ومنهم النساء في انتخابات تشريعية ورئاسية مرتين في الاعوام 1996م و 2006م لاختيار رئيس السلطة واعضاء البرلمان الجديد الى جانب مشاركتهم في انتخابات الهيئات المحلية، وبعد الانتخابات التشريعية الثانية، وفوز حركة حماس بها ومن ثم سيطرتها علي القطاع كاملا ووقوع الانقسام، يدار القطاع من طرف لجنة تابعة لحماس مع إشراف للسلطة علي قطاعات حياتية كالشؤون المدنية والعلاج بالخارج وشؤون موظفيها المدنية والعسكرية والمشاريع الدولية وخطط الأعمار... ونحوه، الا ان القطاع منذ الانقسام يخضع لحصار اسرائيلي القي بضلاله علي حياه النساء المعيشية واربك الاقتصاد المحلي علاوة علي إغلاق المعابر والتحكم فيها وحركة الاستيراد والتصدير الي جانب تعرض القطاع لأربعة حروب متتالية خلال الفترة ما بين 2008-2021م كما سنوضحه فيما يلي.

ثانياً: الحروب والعدوان ... ساحة صراع دائم:

شن الاحتلال الإسرائيلي في الأعوام من 2008-2021م أربعة حروب عدوانية اجرامية على قطاع غزة الى جانب حصار واغلاق معابر في منطقة مكتظة بالسكان وتعتبر الاكثر كثافة على مستوى العالم خلفت مئات الشهداء والاف الجرحى وخسائر مادية جسيمة في المساكن والمنشآت والمؤسسات والمقار الحكومية، ونتناول هذه الحروب على النحو التالي:

- **الحرب الأولى 2009/2008:** بدأت في 27 ديسمبر/كانون الأول، لعام 2008، حيث شنت إسرائيل حرباً على قطاع غزة، أسمتها "الرصاص المصبوب"، فيما أطلقت عليها المقاومة اسم "حرب الفرقان "، واستمرت لـ "21" يوما (انتهت في 18 يناير/كانون ثاني 2008).

وفي اليوم الأول للحرب، شنّت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات على عشرات المقار الأمنية والحكومية الفلسطينية، في آن واحد، ما أسفر عن مقتل 200 فلسطيني بالهجمة الجوية الأولى، غالبيتهم من عناصر الشرطة، وبعد مرور ثمانية أيام على قصف الجيش الإسرائيلي المكثف، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارًا بشن عملية عسكرية برية على قطاع غزة، بمشاركة سلاح المدفعية وجنود المشاة والدبابات، واستخدمت إسرائيل، أسلحة غير تقليدية ضد الفلسطينيين العزل كان أبرزها قنابل الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخفف، الذي ظهر على أجساد بعض القتلى، وفق تقارير صادرة عن خبراء ومراكز حقوقية ومؤسسات أوروبية، وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أيهود أولمرت، عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، دون الانسحاب من قطاع غزة، بعد 23 يومًا من بدء عملية "الرصاص المصبوب"، تلاه في اليوم التالي إعلان الفصائل الفلسطينية هدنة لمدة أسبوع، كمهلة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع، وقالت تقارير دولية إن الجيش الإسرائيلي ألقى في الحرب الأولى قرابة "مليون" كيلوجرام من المتفجرات على قطاع غزة، وبحسب مؤسسة "توثيق"، فقد هدمت إسرائيل في تلك الحرب أكثر من (4100) مسكن بشكل كلي، و(17000) بشكل جزئي، وبلغت خسائر الحرب الاقتصادية في قطاع غزة أكثر من مليار دولار، وبحسب إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني؛ فقد أدت عملية "الرصاص المصبوب" إلى استشهاد أكثر من 1436 فلسطينيًا بينهم نحو 410 أطفال و104 نساء ونحو 100 مسن، وإصابة أكثر من 5400 آخرين نصفهم من الأطفال.

- **الحرب الثانية 2012:** في الـ 14 من نوفمبر/تشرين الثاني 2012، شنت إسرائيل حرباً ثانية على قطاع غزة، أسمتها "عامود السحاب"، فيما أسمتها المقاومة "حجارة السجيل"، واستمرت لمدة 8 أيام، وأسفرت تلك العملية العسكرية عن استشهاد 162 فلسطينيًا بينهم 42 طفلاً و11 سيدة، وإصابة نحو 1300 آخرين بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، وهدمت إسرائيل 200 منزل بشكل كامل، خلال هذه العملية، ودمرت 1500 منزل بشكل جزئي، إضافة إلى تضرر عشرات المساجد والمدارس والمباني والمؤسسات والمكاتب الصحفية.

- **الحرب الثالثة 2014:** في السابع من يوليو/تموز 2014، شنت إسرائيل حربها الثالثة على قطاع غزة، أسمتها " الجرف الصامد"، فيما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم " العصف المأكول"، وكانت تلك "الحرب"، هي الثالثة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، واستمرت "51" يوما، (انتهت في 26 أغسطس/آب 2014)، وعلى مدار "51 يومًا" تعرض قطاع غزة لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري، تسبب باستشهاد 2322 فلسطينيًا، بينهم 578 طفلاً (أعمارهم من شهر إلى 16 عاما) ، و489 امرأةً (20-40)، و102 مسنًا

(50-80)، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، وجرح نحو 11 ألفا آخرون، (10870)، وفقاً لإحصائيات صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، وارتكبت إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، قُتل من كل عائلة ثلاثة أفراد أو أكثر، حيث شنت القوات الإسرائيلية قرابة 60 ألفًا و664 غارة على قطاع غزة، جواً وبراً وبحراً، وحسب إحصائية، أعدتها وزارة الأشغال ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، فإن عدد الوحدات السكنية المهدمة كلياً بلغت 12 ألف وحدة، فيما بلغ عدد المهدمة جزئياً 160 ألف وحدة، منها 6600 وحدة غير صالحة للسكن، وبحسب "أونروا"، فإن مخلفات الحرب القابلة للانفجار، لا تزال تشكل تهديدا كبيرا ومستمرا للمدنيين ولعمليات إعادة الإعمار في غزة، وتقول أونروا إنه وبعد عامين على انتهاء الحرب، تم فقط إزالة ما يقارب نحو 3 آلاف مادة متفجرة من أصل 7 آلاف، ووفقا للوكالة فإن 16 شخصاً لقوا مصرعهم وأصيب 97 آخرون، بينهم 48 طفلا، في حوادث مخلفات الحرب القابلة للانفجار منذ عام 2014، ويبلغ عدد المنازل المأهولة بالسكان ويشتبه بوجود قنابل وصواريخ إسرائيلية غير منفجرة أسفلها، 40 منزلاً موزعةً على أنحاء القطاع، وفق دائرة "هندسة المتفجرات"، التابعة لوزارة الداخلية بغزة، ووفق بيانات للأمم المتحدة، فإن مراكز الإيواء التابعة لـ "أونروا" استطاعت استيعاب ثلاثمائة ألف نازح، في أكثر من واحد وتسعين مدرسة، ومنشأة تابعة للمنظمة الأممية، بفعل الحر.، وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قد قال في بيان في عام 2015 "إن نحو 60 ألف فلسطيني من مشردي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، ما زالوا بلا مأوى."

وتعهدت دول عربية ودولية في أكتوبر/ تشرين الأول 2014 بتقديم نحو 5.4 مليار دولار أمريكي، نصفها تقريباً تم تخصيصه لإعمار غزة، فيما النصف الآخر لتلبية بعض احتياجات الفلسطينيين، غير أن إعمار القطاع، وترميم ما خلّفته الحرب، يسير بوتيرة بطيئة عبر مشاريع خارجية بينها أممية، وأخرى قطرية، وتركية، وبحسب بيان لحكومة الوفاق الفلسطينية فإن المبلغ المخصص لإعادة الإعمار، لم يصل منه سوى 30%. وخلال 51 يومًا من الحرب، قدّرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية الخسائر الإجمالية المباشرة وغير المباشرة، في المباني والبنية التحتية، وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بكافة قطاعاته بـ 5 مليارات دولار تقريبًا، ولحق الضرر 500 منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة و الاستراتيجية، والمتوسطة والصغيرة، ووفق وزارة الزراعة، فإن الحرب، تسببت بخسائر في القطاع الزراعي، وصلت 550 مليون دولار، وتقول وزارة الأوقاف، إن إسرائيل دمرت خلال العدوان 64 مسجدا بشكل كلي، إضافة إلى تضرر 150 مسجدًا بشكل جزئي، واستهدفت الطائرات الإسرائيلية، أكثر من 20 مستشفىً ومركزًا صحياً، بحسب وزارة الصحة، ووفق نقابة الصيادين، فإن نحو 4 آلاف صياد، يعيلون أكثر من 50 ألف نسمة، تعرضوا لخسائر فادحة طيلة العدوان، تجاوزت 6 ملايين دولار. حيث تسببت الحرب، برفع عدد العاطلين عن العمل إلى قرابة 200 ألف عامل، يعيلون نحو 900 ألف نسمة، وفق بيان لاتحاد العمال الفلسطينيين.

- **الحرب الرابعة 2021:** حيث امتدت هذه الحرب 11 يوماً من 10-21 /2021/5، وجاءت نصرة من المقاومة الفلسطينية بغزة للأهل في القدس وحي الشيخ جراح المهدد سكانه بالتهجير وتدنيس الاحتلال ومستوطنيه للمسجد الأقصى المبارك، وتم وقفها بعد اتفاق وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية برعاية مصرية، ووفقا للمصادر الرسمية الفلسطينية في غزة، خلف العدوان الإسرائيلي خسائر باهظة في الأرواح والممتلكات والمنشآت السكنية والتجارية، والمؤسسات الحكومية، والأراضي الزراعية، وتاليا أبرز إحصائيات العدوان وفق المصادر الرسمية:

- **شهداء:** أسفرت الهجمات الصاروخية الإسرائيلية على القطاع، برا وجوا وبحرا، عن استشهاد نحو 250 مدنيا فلسطينيا، بينهم 70 طفلا، و40 سيدة، و17 مسنا.

- **مصابون:** أدت الهجمات الصاروخية لجيش الاحتلال إلى إصابة أكثر من 1900 مواطنا فلسطينيا بجروح مختلفة، منها 90 صُنفت شديدة الخطورة. ومن بين الإصابات، وفق وزارة الصحة الفلسطينية، 560 طفلاً، و380 سيدة، و91 مُسناً.

- **نازحون:** أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، أن الهجمات الإسرائيلية أدت إلى نزوح أكثر من 75 ألف فلسطيني من مساكنهم، لجأ منهم 28 ألفا و700 إلى مدارس الوكالة، إما بسبب هدم بيوتهم، أو هربا من القصف. في حين لجأ الآخرون إلى بيوت أقربائهم في مناطق فلسطينية أخرى.

- **المساجد:** حيث لم تسلم بيوت العبادة من العدوان، حيث تعرضت 3 مساجد للهدم الكلي بفعل الاستهداف المباشر، و40 مسجدا وكنيسة واحدة بشكل بليغ.

- **منازل ومرافق مدمرة:** ووفق إحصاءات حكومية، فقد تعرضت 1447 وحدة سكنية في غزة للهدم الكلي ومن ضمنها عدة ابراج بفعل القصف الإسرائيلي، إلى جانب 13 ألفا أخرى تضررت بشكل جزئي بدرجات متفاوتة، وهدم الجيش الإسرائيلي، بشكل كلي، 205 منازل وشقق وأبراج سكنية، ومقرات 33 مؤسسة إعلامية، فضلا عن أضرار بمؤسسات ومكاتب وجمعيات أخرى، وقال المكتب الإعلامي الحكومي بغزة إن 75 مقراً حكومياً ومنشأة عامة تعرضت للقصف الإسرائيلي، تنوعت ما بين مرافق خدماتية ومقار أمنية وشرطية، كما تضررت 68 مدرسة، ومرفقا صحيا، وعيادة رعاية أولية، بشكل بليغ وجزئي بفعل القصف الشديد، بينما تضررت 490 منشأة زراعية من مزارع حيوانية وحمامات زراعية وآبار وشبكات ري.

- **الاقتصاد:** قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 300 منشأة اقتصادية وصناعية وتجارية، وهدم 7 مصانع بشكل كلي، وألحق أضراراً بأكثر من 60 مرفقا سياحيا.

- **البنية التحتية:** حيث ركز جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على استهداف الشوارع والبنى التحتية، وتضررت شبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه تحت الأرض بشكل كبير، نتيجة الاستهداف المباشر.

- **الطاقة:** وفي قطاع الطاقة، تضرر 31 محول كهرباء في غزة بفعل الهجمات الإسرائيلية، وتعرضت 9 خطوط رئيسية للقطع.

- **المواصلات:** وحسب الإحصائيات الحكومية تضرر 454 سيارة ووسيلة نقل بشكل كامل، أو بأضرار بليغة.

- **الاتصالات:** وفي قطاع الاتصالات، تضررت شبكات 16 شركة اتصالات وإنترنت بفعل القصف الإسرائيلي، وأوضح الإعلام الحكومي في غزة أن تلك الأضرار هي تقديرات أولية للخسائر، لعدم الانتهاء من حصر كافة المنشآت والبنى التحتية المتضررة، ولصعوبة الوصول لبعض المناطق جراء العدوان.

ثالثاً: النساء ... حقائق وأرقام:

فيما يلي نتطرق الى اعداد النساء الفلسطينيات في قطاع غزة بشكل خاص ودولة فلسطين بوجه عام وواقعهن وظروفهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ وفقا لإحصائيات الجهاز الإحصاء المركزي:

- **المرأة نصف المجتمع الفلسطيني:** بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2021 في فلسطين، حوالي 5.23 مليون فرد؛ منهم 2.66 مليون ذكر بنسبة 51% و2.57 مليون أنثى بنسبة 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.4، أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى.

جدول رقم (1): عدد الذكوروالإناث في منتصف عام 2021

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين	2,657,069	2,570,124	5,227,193
الضفة الغربية	1,589,524	1,530,924	3,120,448
قطاع غزة	1,067,545	1,039,200	2,106,745

- **أكثر من عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء:** ترأس النساء حوالي 11% من الأسر في فلسطين، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة للعام 2020.

- **النساء ذوات الإعاقة:** حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت يزيد عدد الأفراد ذوي الاعاقة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية لكلا الجنسين؛ فقد بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي 27 ألف بنسبة 2.9% من مجموع الذكور وحوالي 21 ألف للإناث بنسبة 2.3% من مجموع الاناث في قطاع غزة، وبلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة من الذكور حوالي 24 ألف بنسبة 1.9% من مجموع الذكور وحوالي 20 ألف للإناث بنسبة 1.6% من مجموع الاناث في الضفة الغربية.

جدول رقم (2): عدد الأفراد ذوي الاعاقة من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين*	51,693	41,017	92,710
الضفة الغربية*	24,440	20,130	44,570
قطاع غزة	27,253	20,887	48,140

- **انخفاض ملحوظ في نسبة الزواج المبكر في فلسطين:** هناك انخفاض في نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من 18 سنة) لكلا الجنسين، فقد بلغت نسبة الإناث واللواتي عقد قرانهن خلال عام 2019 في العمر أقل من 18 سنة: 19.3% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن خلال نفس العام؛ بواقع 19.0% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية، و19.9% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 24%، أما نسبة الذكور أقل من 18 سنة والذين عقد قرانهم خلال عام 2019 بلغت أقل من 0.9% من إجمالي الذكور الذين عقد قرانهم خلال نفس العام، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 2%، وقد بلغ العمر عند الزواج الأول للذكور للعام 2019 في فلسطين25.3 سنة وللإناث 20.7 سنة.

- **معدلات التحاق مرتفعة للإناث في التعليم الثانوي والتعليم العالي:** بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية حوالي 73% مقابل 92% للإناث. كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 61% من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2020/2019.

- **انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال:** انخفضت نسبة المشاركة لكل من النساء والرجال عام 2020 نتيجة جائحة كورونا مقارنة مع الأعوام السابقة، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 16% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2020 بعد أن كانت النسبة 18% في العام 2019، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 65% للعام 2020 مقارنة مع 70% للعام 2019.

- **بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) من ذوي الإعاقة:** أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2020، أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 2% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 23% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.

- **فئة الشباب (19-29 سنة) الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى الأكثر معاناة من البطالة:** بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 40% مقابل 23% بين الرجال للعام 2020، في حين كان هذا المعدل 54% بين الشباب من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 69% للإناث مقابل 39% للذكور.

- **ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقلاً) في فلسطين:** أشارت بيانات العام 2020 أن حوالي 28% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً)، حيث بلغت النسبة 29% للرجال، مقابل 25% للنساء.

- **حوالي ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل:** بلغت 23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و62% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (60%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2020.

- **تقاسمت الإناث مع الذكور إصابات ووفيات فيروس كورونا في فلسطين:** بلغت نسبة الاناث اللواتي أصبن بفيروس كورونا حتى تاريخ 2021/03/02 في فلسطين 50.2% من إجمالي المصابين مقابل 49.8% بين الذكور، وبلغت نسبه الذكور الذين توفوا نتيجة الإصابة بفيروس كورونا 58.6% مقابل 41.4% بين الإناث وذلك من مجمل عدد الوفيات بسبب الفيروس في فلسطين، علماً أن إجمالي الإصابات حتى تاريخ 2021/03/02 هو 185,338 إصابة وإجمالي الوفيات 1,525 وفاة.

- **الانتهاكات الاسرائيلية بحق النساء:** استشهدت 3 سيدات، واعتقلت 128 سيدة في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة خلال عام 2020، ومازال هناك40 سيدة يقبعن في سجون الاحتلال الاسرائيلي حتى نهاية عام 2020.

- **مشاركة متواضعة للنساء في مواقع صنع القرار:** وفقاً لبيانات العام 2020؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و13% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك إمراه واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، أما على مستوى البلديات حيث لا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (A+B)، اما

بالنسبة للبلديات المصنفة C فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل 97 للرجال، وحوالي 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال، ويشكل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019، وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2021 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.

رابعاً: واقع المرأة ... تحليل عام:

واقع المرأة الفلسطينية هو ذات واقع شعبها الفلسطيني الذي يعيش تحت نير الاحتلال وانتهاكاته المستمرة لأبسط حقوقها وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وهي الي جانب شقيقها الرجل تعاني أشد أنواع المعاناة جراء ذلك، الي جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن ذلك أو عن ثقافة المجتمع وتقاليده وعاداته، وإذا كانت المعاناة عامة على الكل الفلسطيني، فإن نصيب النساء يشكل النسبة الأكبر منها، ونساء قطاع غزة هن الأكثر معاناة وتضرراً منهن في هذا السياق الوطني، وفي السنوات الأخيرة زادت هذه المعاناة وتصاعدت في ظل ظروف غير مسبوقة كالحصار على القطاع وتفشي جائحة كورنا وتحويراتها المتتالية وسلسلة العدوان والحروب على القطاع وكان أخرها عدوان مايو 202.

وفيما يلي نتطرق الي واقع النساء الفلسطينيات في قطاع غزة بجمع مكوناته الحضرية والريفية والمخيمات، الداخلية منها والحدودية.. الخ، وللنساء الغزيات كل النساء سواء كن من النخبة الثقافية والاقتصادية أو النساء المهمشات أو الفاقدات، العاملات أو العاطلات، الفتيات أو الكبيرات أو كبار السن منهن ... الخ للوصول الي تحليل هذا الواقع بكل مجالاته السياسية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والقانونية وتوصيفه للاستناد اليه كتشخيص حالة لوضع السياسات والخطط والبرامج لمعالجة قضاياه ومشاكله وتحسين ظروفه وتنميته والنهوض به سواء على المنظور القريب العاجل أو المستوي الاستراتيجي، وذلك على النحو التالي:

- **سياسيا:** واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال منذ النكبة عام 1948م حتى تاريخه، والاستقرار والتنمية مع الاحتلال ضدان لا يلتقيان، ولذلك فإن النساء الفلسطينيات يعشن ظروفا غير طبيعية وغير عادية مقارنة بنساء العالم، فالاحتلال قبيح وهو يقهر ارادة الشعب الذي يحتله، ويمارس بحقه أبشع

انواع الانتهاكات على كل الصعد من اعتقال، وتهجير وتشريد وهدم بيوت واعتقالات... وغيرها من الممارسات والعقوبات الجماعية التعسفية، ولعل النساء الحلقة الأضعف في ذلك.

وإذا كان الاحتلال قد غادر بجيشه ومستوطنيه قطاع غزة عام 2005م بعد قرار شارون بالانسحاب احادي الجانب الا ان انتهاكاته واعماله العدوانية لاتزال مستمرة بحق الغزيين والغزيات على حد سواء، ويتحكم في أغلب مناحي الحياة اليومية في القطاع، حتى أضحي هذا الأخير سجن كبير مفاتيحه بيد هذا الاحتلال.

كما تعيش المرأة الغزية اليوم واقع الانقسام السياسي الداخلي المرير بين قطاع غزة والضفة الغربية حيث أصبحت السلطة سلطتين، حيث سيطرت حركة حماس علي السلطة في غزة وتديرها والسلطة انحصرت في رام الله والضفة الغربية، والقدس الشرقية اصلا تحت الحكم المباشر للاحتلال حيث تم إلغاء الانتخابات التشريعية الأخيرة فيها جراء رفض الاحتلال لعقدها فيها، وهذا الانقسام انعكس على شتي نواحي الحياه المعيشية للنساء، فالتجاذب الحزبي العصبية والاعتقال السياسي والتعبئة السياسة المضادة بين حركتي فتح وحماس خلق واقعا مضطربا ومقلقاً بعد أحداث 2007م الدامية بين أبناء الشعب الواحد، وانشطار المؤسسات الحكومية الخدمية وتعطل بعضها أثر علي الخدمات الصحية والاجتماعية للنساء الي جانب توقف التوظيف الحكومي الرسمي للنساء، فالمرأة تدفع كلفة الانقسام السياسي علي حساب حقوقها.

كذلك تدني مستوي المشاركة النسائية في صناعة القرار السياسي والمجتمعي، وهو واقع ساطع لا يمكن لأحد انكاره او تجاهله، سواء كان ذلك علي مستوي منظمة التحرير الفلسطينية وهياكلها البرلمانية والتنفيذية أو مؤسسات السلطة الوطنية أو حتي الاحزاب والفصائل السياسية أو الهيئات المحلية أو المجتمع المدني من جمعيات وهيئات، وكذلك النقابات بأشكالها المختلفة، واللجان الشعبية للاجئين ولجان الطوارئ والأعمار، وهذا الواقع ساهم في تعطيل دور المرأة وتهميشه وهو في القطاع أكبر منه في الضفة الغربية، وان مشاركتها اليوم في غالبها مشاركة صورية ديكورية تجميلية لرفع العتب للسيطرة الرجالية او الذكورية علي مفاصل القرار في مؤسساتنا الوطنية بعيدا عن مبدأ الشراكة الفعلية في بناء الوطن علي أساس المساواة العملية بين الرجال والنساء، مما أدي الي حالة عزوف عن المشاركة السياسية والمجتمعية .

وجود تمييز في السياسات الوطنية بحق المرأة، حيث أن السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها هي الجهة الرسمية التي تدير شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مقدمتهم النساء، وواقع الحال يكشف عن فجوة وتمييز في هذه السياسات المهلهلة أصلا تجاه النساء الغزيات وتجاه غزة بشكل عام، وهذا الحال يتمثل في عدم رسم هذه السياسات علي أساس المساواة الجندرية بين الجنسين للوصول لمجتمع اكثر عدالة ومساواة يكفل حقوق الإنسان وكرامة المواطنين للجميع خصوصا أن فلسطين وقعت

علي أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وحقوقها، وهذا جعل واقع النساء يشوبه اليأس والاحباط والشعور بالظلم والقهر والاضطهاد المجتمعي برعاية رسمية تسبب ولا يزال في ردة لدور المرأة وتراجع في رسالتها.

ضعف الموازنات المخصصة للنساء في موازنة الحكومة، حيث لا يزال الإنفاق الحكومي علي برامج المرأة وتنميتها وتمكينها محدودا ودون المأمول، وتحديدا النصيب المخصص لقطاع غزة حيث أظهرت موازنة وزارة شؤون المرأة لعام 2018م كمتوسط لموازنتها في العقد الأخير علي سبيل المثال والتي بلغت (6.775.890) شيكل، من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية والبالغة (16.180) مليون شيكل أي ما نسبته (0.041%) من اجمالي النفقات الجارية، وبلغت موازنة البرنامج الرئيسي للوزارة الخاص بحماية وتمكين المرأة للوصول للمساواة، (3484436) شيكل أي ما يوازي (51.4%) من موازنة وزارة شؤون المرأة، وقد بلغت الموازنة الاجمالية للبرنامج الخاص بحماية النساء المعنفات في وزارة التنمية الاجتماعية (4586957) شيكل، تستفيد منه (1108) امرأة، وتتوزع تلك الموازنة على برامج الخدمات الإيوائية، ومشاريع التمكين الاقتصادي والتعليم الجامعي، والحماية والايواء، وخدمات الحماية الاجتماعية (القانونية والنفسية والاجتماعية)، وهذا يعكس تهميشاً لدور المرأة ممثلا في وزارتها التي تمثلها، تهميش يلقي بظلاله علي حياتها ومهامها سياسياً وغيره.

- **اقتصاديا:** تعيش النساء في قطاع غزة حالة من الفقر غير المسبوقة حيث أن أغلب الاسر في قطاع غزة فقيرة ويعود ذلك لأسباب عدة أبرزها الحصار المتواصل على القطاع والحروب المتعاقبة عليه وما خلفته من تدمير وتهجير واتلاف للمنشآت الاقتصادية ومصادر العيش، وقد أكد البنك الدولي في تقرير صادر عنه ان نسبة الفقر تتزايد في ظل انخفاض معونات الجهات المانحة وقيود الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، وأن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أخذ في الانكماش منذ عام 2013م حتى تاريخه بسبب تآكل الاقتصاد وضعفه. وقد ازداد معدل الفقر مع انتشار جائحة كورنا في الأراضي الفلسطينية وما صاحب ذلك من حجر منزلي طويل وتعطل مصالح العمل لدي الكثير من النساء مما خلق تحديا كبيرا لأمنهن الغذائي وحياتهن المعيشية وأسرهن، وتراجع مستوي خدمات وكالة الغوث الاونروا تجاه اللاجئين.

- **المرأة وسوق العمل والتمييز الجنسي:** هذه المشاركة ضعيفة، ورغم تحسن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة مقارنة بالرجال، إن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء. معدل البطالة بين النساء والرجال في اتساع، فقد بلغت نسبتها عند الرجال 22%، مقابل 39.2% عند النساء. وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي 26% من مجموع النساء العاملات، مقابل 72.7% يعملن في القطاع الخاص، وما نسبته 42.6% من الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين مقارنة بـ 57.4% من الرجال. بينما بلغت نسبة النساء العاملات لدى داخل الخط الأخضر، وفي المستوطنات 0.7%، وحوالي خمس النساء 19.8% منتسبات للنقابات العمالية والمهنية،

مقابل 80.2 % من الرجال. كما يبلغ معدل مشاركة النساء في الهيئات المحلية في الضفة الغربية (21%)، وتبلغ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 19.4% بواقع 17.7% في الضفة الغربية و22.3% في قطاع غزة، وبلغت هذه النسبة 71.6% بين الذكور، بواقع 72.6% في الضفة الغربية و69.9% في قطاع غزة.

- **النساء والبطالة**: تنتشر البطالة في المجتمع الغزي بشكل كبير وتصاعدي وتبلغ اليوم نسبتها في قطاع غزة نحو 60% ، وأكثر من نصفهم تحت خط الفقر، وتفوق بطالة النساء مقارنة مع الرجال بنسبة 20% وتعتبر مؤشرات البطالة في فلسطين بين النساء من أعلى المؤشرات عالمياُ و نسبة مشاركة النساء في العمل الرسمي لا تتجاوز 18% وفي غزة لا تتجاوز 14%، وهي أقل نسبة مشاركة عربياً في سوق العمل، وتأثرت شرائح كبيره من النساء والعاملات في وظائف وأعمال محددة مثلا رياض الاطفال والحضانات والتي تم اغلاقها في اطار حالة الطوارئ وفقدت 7000 عامله وظائفهن، وعاملات المنازل فقدن أعمالهن وكل اشكال الحماية تضررت مثل المشاريع الصغيرة محدودة الدخل للنساء - عاملات المياومة - عاملات البسطات - العاملات في المصانع الصغيرة، مشاريع البطالة المال مقابل العمل، عاملات التجميل والحلاقة .. الخ، وغالبية هذه الشرائح تضررت وأضيفت إلى نسبة البطالة العالية للنساء، رغم الاعلان عن صندوق وقفه عز لدعم المتضررين من جائحه قرارا الا ان غالبيه الفئات المذكورة لم يتم تصنيفها ضمن المتضررين للتعويضات ونسبه النساء المستفيدات من الصندوق لا تتجاوز5%.

على رغم من هذا الواقع الاقتصادي النسوي المرير والظالم الا أن هنالك مساحات ضوء مبدعة حاكتها النساء الغزيات حيث أثبتت القدرة علي التكيف مع هذه الظروف الاقتصادية الصعبة والقاسية، فالحاجة الي اعالة أنفسهن وعوائلهن خصوصا الفاقدات منهن دفعتهن للتفكير في قهر هذا الواقع علي قاعدة الحاجة أم الاختراع سيما أن هنالك أسرة من كل عشر أسر ترأسها امرأة في قطاع غزة، وظهرت نساء رياديات ومبادرات استطعن بإرادتهن وعزيمتهن مواجهة هذه الظروف والحصار وخلق فرص عمل ابداعية كالعمل في المعجنات والحلويات وغسيل الملابس وحياكتها وتجهيز وجبات الطعام والعصائر لتوفير لقمة عيش كريمة، وهي نماذج حظيت بتكريم من الإعلام المحلي وشكلت حافزاً تشجيعياً لنساء أخريات ليحذون ذات الدرب والمسار، لطالما لعبت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية دوراً ملموساً في دعم النساء الغزيات وتأهيلهن لسوق العمل وتمكينهن اقتصاديا، و كان لذلك نتائج عملية وملموسة، الا أنه في السنوات الاخيرة تراجع ذلك بشكل كبير سواء من الاونروا او المنظمات الدولية حكومية او اهلية لصالح مراكز صراع أخرى في العالم، الي جانب تراجع الاقتصاد العالمي للدول المانحة بسبب جائحة كورونا العالمية، وهذا سبب محدودية وضعف دور هذه المؤسسات المحلية تجاه فئة النساء سواء علي مستوى الخدمات التي تقدمها لهن أو في تمكينهن الاقتصادي والدعم النفسي والمناصرة والضغط لأجل ممارسة حقوقهن المختلفة.

- **اجتماعياً**: المرأة الغزية لها دور مركزي ورئيسي في الأسرة في قطاع غزة فهي الام والزوجة والاخت والبنت ...الخ وتشكل نصف المجتمع، وتتدخل في أدق تفاصيل الحياه المجتمعية داخل الاسرة والعائلة بوجه عام، وتقوم في كثير من الأحيان بدور الأب أيضا الي جانب وظيفة الامومة لأسباب عدة كوفاة رب الأسرة أو اعاقته أو مرضه وعجزه او فقره،...الخ ، وهذا يحتاج الي تمكين اجتماعي للمرأة بما يليق بدورها ويحفظ كيانيتها وكرامتها، بيد أن واقع الحال المعاش أن النظرة لها دونية وقاصرة و تأتى في مرتبة ثانية لشريكها الرجل بسبب موروث ثقافي واجتماعي مقيت تتوارثه الأجيال رغم اختلاف وتطور الحياه العصرية وصيرورتها المجتمعية، وهذا جعلها دائما في مرتبة ثانية اجتماعيا ومقيدة عن الانطلاق والإبداع ، رغم وجود نسبة محدودة تحررت من ذلك وحققت حضورها المطلوب .

- **الحق في الحياه والحماية المجتمعية**: فالحق في الحياه حقل اصيل في القانون الأساسي والدين الإسلامي والمسيحي علي حد سواء ، ولا يقتصر ذلك علي الحياه المجردة وانما يمتد للحياه بكرامة وعدل ومساواة بين الجنسين، بيد أن النساء الغزيات يقعن بوجه عام تحت سوط العنف الأسرى والتمييز المبنى علي النوع الاجتماعي الحاط بالكرامة الإنسانية والمعاملة المهينة وممارسة الفوقية عليها علاوة على امتداد ذلك الي درجة القتل بدوافع مختلفة كالشرف او المطالبة بالميراث او التمرد العائلي...الخ، وأحيانا اخرى التعذيب الذي يصل في بعض الأحيان الي الحالة السادية في غياب الحماية الاجتماعية الشعبية والنظامية الضامنة للمرأة المعنفة سواء كان جسديا او نفسي، او بينت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء والقضاء الفلسطيني تصاعد هذا العنف المجتمعي بنسبة ٣٠% سيما اثناء جائحة كورونا والحجر المنزلي والضغط الناجم عن ذلك بسبب وجود الاسرة سيما الكبيرة العدد داخل الحيز العائلي.

- **نقص السياسات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي**: والتي عادة ما تتولاها الحكومة الفلسطينية، بيد ان واقع الحال يظهر ان هذه السياسات غير مأسسة واقرب الي الارتجالية تارة والعشوائية تارة أخرى مما انعكس سلبا علي حياة النساء الغزيات التي أصبحت أقرب الي الفوضى منها الي التنظيم والتحديد وفق رؤي وسياسات واضحة، علاوة علي الدور الميداني القاصر للحكومة في الوقت التي تضطلع فيه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وحتي بعض أطر القطاع الخاص ومبادراته بدور رائد وعملي يفوق القطاع الحكومي ووفق برامج وخطط عمل مقدرة.

- **معاناة النساء المشردات وكبار السن وذوات الاحتياجات الخاصة**: فإذا كانت المرأة مهمشة بوجه عام فإن بعض الشرائح النسوية هي الأسوأ تهميشاً وانحداراً، ويعشن ظروفا أكثر قسوة من قريناتهن العاديات، فغزة كساحة حرب دائمة تتزايد نسبة النساء النازحات عن بيوتهن ومن شردن جراء القصف والدمار في غياب مراكز إيواء ملائمة ومناسبة لهن ولأطفالهن بشكل دائم، ويستعاض عن ذلك بالمدارس التي تفتقر لظروف السكن الطبيعي والكريم، الي جانب فئة كبيرات السن اللواتي يحتجن الي رعاية خاصة في ظل

عدم إقرار الحكومة والمجلس التشريعي لقانون حقوق كبار السن بالإضافة للاحتياجات الملحة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة اللواتي يزداد عددهن نظرا لإصابات الحرب والحوادث العرضية والطبيعية.

- **تعثر المسيرة التعليمية للنساء الغزيات:** فرغم ارتفاع مستوي التعليم تصاعديا لدي الفتيات والنساء في قطاع غزة، ووجود شغف ونهم لدي النساء للتعليم وتطوير ذواتهن الا ان واقع الحال يشير الي تراجع ونكوص في ذلك، وتعود اسباب ذلك لعوامل عدة منها الفقر والبطالة حيث أن التعليم الجامعي والتقني في جامعاتنا المحلية مكلف ماليا ورسومه باهظة مقارنة بمجانتيه في دول اخري، الي جانب انتشار التعليم الإلكتروني غير المتوفرة لدي الجميع، يضاف اليه الاغلاق المستمر للمعابر وصعوبة تنقل الطلبة في دول دراستهم او في الضفة الغربية حيث الاحتلال والحصار يتحكم في نقاط الحدود، في غياب صندوق وطني لضمان الحق في التعليم للطالبات، مما وضع النساء أمام تحدي التجهيل وتوقف تطوير الذات.

- **صحيا ونفسيا:** بخصوص الخدمات والرعاية الصحية في قطاع غزة للسكان وللنساء تحديداً فهي تتوزع علي أربعة قطاعات الحكومي والأونروا والاهلي والخاص ، وجل النساء ترتاد القطاعين الأولين لشبه مجانتيهما رغم ان القطاع الصحي للأونروا يقتصر علي الرعاية الأولية فقط بينما الحكومي هو الاضخم، بين أن ليس جميع النساء تمتلك التأمين الصحي علاوة علي تقاضي الحكومة رسوما تصاعدية سواء علي مستوي المراكز الصحية الأولية او المستشفيات رغم أنها لا تقارن مع القطاع الاهلي والخاص، وهذا لم يوفر العلاج الدوري للنساء لوجود شريحة كبري منهن فاقدات ومعوزات علاوة علي التأخير في جدول إجراء العمليات الجراحية وارتفاع رسوم الخدمات التشخيصية مثل التصوير الطبقي والمقطعي مما حرم الكثير من النساء من تلقي الرعاية الصحية في غياب صندوق صحي للفقراء الي جانب توقف هذه الخدمات العادية فترات الحروب بسبب حالة الطواري والعدوان مما حرم نسبة كبيرة من النساء من العلاج اللازم سيما الأمراض المزمنة، علما أن الأصل ان تبقي مفتوحة وتقدم خدماتها.

- **مريضات جائحة كورونا:** فإلي جانب الظروف الصحية شبه المتردية للنساء الغزيات جاءت الجائحة لتزيد الطين بلة، حيث انتشرت الجائحة كالهشيم في القطاع الضيق المحاصر ولا تزال حتي تاريخه وعدم إكمال التطعيمات للمرضي وغيرهم، ونقص الامكانيات والأسرة الصحية لمعالجة المرضي المتزايدين سيما في أوساط النساء، وتقول مصادر وزارة الصحة ان نسبة الاصابة بفيروس كورونا ٣٥% بين النساء مقابل ٦٥% من الذكور ، بيد أن نسبة الوفيات بين النساء هي الأعلى علي أساس أن احتمالية ان يكون الفيروس أكثر فتكا بالنساء هي الأعلى،(لقاء صحفي مع د. امال حمد وزيرة شؤون المرأة) وهذا يتطلب بطبيعة الحال اجراءات حماية خاصة بالنساء والحفاظ علي حياتهن وصحتهن.

- **خدمة العلاج بالخارج:** تعانى النساء الغزيات سيما المصابات بالسرطان والأمراض الخطيرة واللائي لا يتوفر لهن علاج بالقطاع الصحي المحلي من صعوبة تلقي علاجهن بالخارج بسبب إجراءات الاحتلال والسلطات المصرية علي معابر القطاع المحاصر والتضييق علي المسافرين في فترات الفتح المحدودة أصلا

وعدم امتلاك التكاليف المالية اللازمة للتنقل من جهة، ومن جهة أخرى عدم شفافية الاستفادة من التحويلات العلاجية بالخارج ووجود المحاباة سواء بين الجنسين او بشكل تفضيلي داخل جنس النساء، الأمر الذي أدى الى فساد بيروقراطي الحق اذىً كبيرا بالنساء المرضي وأدي الي وفاة العديد منهن وسوء حالة البعض الاخر.

- **الصحة النفسية للنساء:** إن الظروف الحياتية والاجتماعية للنساء في قطاع غزة والحروب المتتالية خلقت أمراضاٍ نفسية وضغوطا عصبية غير مسبوقة في القطاع سيما بين شرائح الفتيات والنساء ، حيث انتشرت أمراض الأرق والعصبية والانفعال السريع والتوتر والغضب الذي خلق ارتدادات جسدية وأمراضا بدنية وخلقت حالة من اللاستقرار الأسري والعنف العائلي افضت في حالات عديدة الى الطلاق والتفكك الاسري والاجتماعي وحالات الانتحار، ونظراً لضعف دوائر الصحة النفسية في القطاع الصحي الحكومي، فإن المؤسسات الاهلية سيما النسوية تعمل علي سد هذا الفراغ نسبيا من خلال خدمات نفسية تقدمها للنساء المعنيات وهن الاغلبية في المجتمع، الا أن هذه الجهود عاجزة عن معالجة المتضررات المتزايدات .

- **قانونيا:** يشكل التشريع والقوانين الاطار الناظم لحقوق الانسان والنساء في أي بلد ، وفي فلسطين لدينا منظومة تشريعية عجيبة تشكل خلطة من انظمة الحكم المتباينة التي تعاقبت علي حكم فلسطين كالتشريع العثماني، البريطاني، المصري، الإسرائيلي وصولا للفلسطيني ولم تنجح السلطة، رغم مضي أكثر من ربع قرن علي تأسيسها في انجاز وحدة التشريع، سيما قوانين العقوبات و الأحوال الشخصية والقانون المدني الناظمة لأغلب الحقوق، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل امتد بعد الانقسام لمنظومتين تشريعيتين في غزة ورام الله، وهذا يربك وضع النساء القانوني ويهدد الكثير من حقوقهن للتداخل في هذه التشريعات وأحيانا تناقضها او شغور نصوص الحقوق فيها، وهذا الخلل فتح المطالبة النسوية والحقوقية الدائمة بتوحيد هذه القوانين وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات النساء الفلسطينيات وتطلعاتهن.

وانشطار جهاز العدالة والسلطة القضائية بين جناحي الوطن في قطاع غزة و الضفة الغربية، حيث أننا أمام مجلسين للقضاء مستقلين عن بعضهما البعض ولا تطبق الأحكام الفضائية الصادرة في غزة في الضفة والعكس صحيح حيث يوجد تداخل بين المنطقتين رغم الفصل الجغرافي بينهما سيما في الزواج المختلط والقرابة و المصاهرة والمعاملات التجارية والمالية، وهذا أدي الي خلل في التمثيل القضائي للنساء وتنفيذ أحكامهن واطالة أمد التقاضي نظرا لظروف الحروب المتتالية علي القطاع وتعطل مرفق العدالة فضلا عن محدودية نشاطه أثناء جائحة كورونا، ورغم كل هذه الظروف فان فرصة التقاضي متاحة امام جميع المتقاضين ومنهم النساء، ويوجد قطاع واسع من السيدات ممن يعملن في سلك المحاماة سواءً النظامية أو الشرعية.

وضعف وهلامية السياسات التشريعية والقضائية في فلسطين حيث أن العدل أساس الملك، وبالتالي فان سيادة القانون واستقلال القضاء هما مبدان أساسيان للحكم في فلسطين وفقا لأحكام الدستور الموقت (القانون الأساسي المعدل) وبالتالي هلامية هذه السياسات سيما المتعلقة بتمكين المرأة قضائيا وضمان جميع حقوقها دون موارية تشريعيا ومعالجة الثغرات والنواقص والتعارضات في هذه القوانين يحتاج الي سياسة وطنية واحدة متكاملة وواضحة تشكل مرجعية العمل التشريعي والقضائي وتوفير الحماية الحقوقية والقضائية للنساء، وهذا الواقع سبب مشاكل كثيرة للنساء ولا يزال أمام نيل حقوقهن مما دفعهن لمجالس العرف العشائري والاصلاح الاجتماعي الذى كثيرا ما يستهدف الحقوق ويعمل علي تآكلها.

كما تعانى النساء الغزيات من الظلم الواقع عليهن جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل بشكل عسكري مباشر أو غير مباشر، وحول حياتهن الي جحيم مس مساكنهن ومنشآتهن ومشاريع ومستقبل العمر لهن ولعوائلهن وألحق بهن خسائر بشرية ومادية جسمية دون أي حسيب أو رقيب، وهن يشعرن بالسخط والغضب جراء العجز عن محاسبة الاحتلال ومعاقبته والزامة بالتعويض الكامل عن ذلك، ولذلك يتطلعن لدعمهن قانونيا لمقاضاة الاحتلال وجيشه علي هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية سيما محكمة الجنايات الدولية والمحاكم الدولية الاخرى ذات الاختصاص، وأهمية فضح الاحتلال والزامه بتطبيق الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات العلاقة بحماية النساء والمدنيين أوقات الحروب وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن رقم 1325.

خامساً: التحديات والمعوقات التي تواجه النساء:

ان حالة النهوض بالمرأة في فلسطين وقطاع غزة على وجه التحديد، وتعزيز مكانتها وحقوقها وتمكينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وصحيا وتكريس حقوقها المختلفة في منظومة التشريع الوطنية في ضوء مبادئ وقيم المعاهدات والاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي والحقوق والحريات التي يتضمنها، يواجه ويصطدم بجملة من التحديات والمعوقات التي تعرقل ذلك ان لم نقل تحول دون إنجازها وتحقيقها.

ويمكن تصنيف هذه التحديات الي نوعين، الأول تحديات موضوعية عامة لا دخل للمرأة فيها بسبب الواقع والظرف الذي تعيشه وتحياه المرأة في قطاع غزة كجزء من النسيج المجتمعي الفلسطيني بل تشكل شطره أسوة بسائر المكونات الأخرى، الثاني تحديات ذاتية تعود للمرأة نفسها وتتحمل مسؤوليتها بسبب قصورها او عجزها الشخصي او تقاعسها عن تحقيق ذاتها وتطويرها، وفيما يلي نتناول كل صنف منها بشكل مستقل وبالتفصيل:

(أ) التحديات الموضوعية العامة: يمكن توزيع هذه التحديات وفقا لنوعها ومجالها على النحو التالي:

1. **المستوي السياسي:**

الاحتلال الاسرائيلي الذي وان خرج من داخل قطاع غزة عام 2005م الا انه يحاصره من خارجه حيث يتحكم في حدوده البرية والجوية والبحرية، فيشن العدوان تلو العدوان علي القطاع وكان آخره الحرب الاجرامية علي قطاع غزة في شهر مايو الماضي والتي خلفت دمارا واسعا، وكان نحو ربع الشهداء من النساء والحق خسائر فادحة في بيوتهن ومنشآتهن الاقتصادية علاوة علي نزوحهن من مساكنهن في ظروف مأساوية ولا إنسانية، الي جانب سيطرته على المعابر والتحكم في حركة النساء وعلاجهن، وهذا الاحتلال يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية المرأة وتعزيز حقوقها ومكانتها.

- التهميش السياسي ومحدودية المشاركة العامة للمرأة :حيث يوجد تغييب واضح للمرأة وتمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية ولجان الطواري والهيئات المحلية بما يتناسب مع حجمها كنصف المجتمع الفلسطيني، اذ أن هذه المشاركة محدودة وشكلية صورية في أغلب حالاتها ولا ترتقي لمشاركة حقيقية وجادة في صنع القرار وآلياته، ولا توجد إدارة سياسية جادة وعملية لتجاوز ذلك عملياً وتحقيقه وفق برنامج عمل وآليات محدودة تكفل ذلك.

- الانقسام السياسي بين جناحي الوطن يهدد المشروع الوطني الذي تحمله المرأة الي جانب شقيقها الرجل، وهذا الانقسام المستمر منذ خمسة عشر عاما ولا يزال، وامتد لكل مناحي الحياة في القطاع ألقى بظلاله على حقوق المرأة الموزعة على جهتين وصعوبة الوصول إليها وارتدادات ذلك السلبية على شتي وجوه مسيرتها اليومية في جميع المجالات.

2. **المستوي الاقتصادي :**

- ارتفاع معدل الفقر وتفشي البطالة بسبب الحصار الطويل المفروض على القطاع والذي شل مرافق اقتصادية وصناعية وتجارية هامة وأساسية، الأمر الذي ضرب عجلة الاقتصاد وعجلة العمل والعمال في مقتل، وأضحي رفع الحصار التحدي الأكبر لانطلاق نهضة اقتصادية حقيقية للنساء والرجال على السواء في قطاع غزة .

- غياب التمكين الاقتصادي للنساء في قطاع غزة وتبني الحكومة دعم مشاريع النساء الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة مثل الحياكة والخياطة ورياض الأطفال ومراكز التعليم وتربية الدواجن والاغنام والالبان...الخ .

- فقدان عدد لا بأس به من النساء رب الاسرة فيها نتيجة استشهادهم أو اعتقالهم أو اصابتهم مما ادي الي عجز منعهم من العمل وتوفير مصدر دخل للأسرة مما أدخل النساء في تحدي جديد وهو القيام بترأس

الأسرة وتدبير مواردها الاقتصادية وتأمين دخلها المعيشي بوسائل مختلفة في غياب ضمان اجتماعي دائم وناجح.

3. المستوي الاجتماعي :

- الموروث الاجتماعي السائد في المجتمع في القطاع والقائم على الذكورية وتهميش النساء والتمييز الجنسي ضدهن بدواعي الدونية والقصور والعيب وعجز المرأة وابعادها عن المشاركة في القرار والرأي سواء على مستوي الاسرة او العائلة او المجتمع، وان كان ذلك نسبيا احيانا وفقا للبيئة الاجتماعية حسب الاوساط الحضرية او الريفية او البادية مما فتح المجال لممارسة العنف والضغط المجتمعي بحقها.

- نظرا لكون القطاع المحاصر ساحة حروب دائمة حيث منذ الانقسام حتى تاريخه مرت علي غزة أربعة حروب مدمرة ولا يوجد مراكز إيواء دائمة للنساء وقت الحروب والازمات والطوارئ يحفظ لهن كرامتهن وخصوصيتهن، كذلك ضعف الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات ومحدودية التدابير اللازمة لذلك .

- التعصب الفئوي والحزبي المتفشي في المجتمع الفلسطيني سيما بعد الانقسام والصدام العنيف بين حركتي فتح وحماس والذي انعكس على الاسر والعوائل الفلسطينية مما سبب انشطارا في الاسر بسبب الانتماءات السياسية المتعارضة مما خلق أجواء توتيرية في الأسر افقدت النساء استقرارهن المجتمعي وقد أسفرت احيانا عن حالات طلاق وتفسخ مجتمعي .

- صعوبة إكمال المسيرة التعليمية للنساء في ظل الفقر والعوز وصعوبة تسديد الرسوم والتكاليف الجامعية اللازمة لذلك الأمر الذي تسبب في إيقاف تعليم نسبة معتبرة من الفتيات والنساء عوضا عن تقييدات السفر والتحرك للدراسات بالخارج، وعدم حيازة الجميع للإمكانيات للتعليم الإلكتروني مما ادي الي انخفاض مستوي التعليم وفتح المجال للتجهيل واقصاء النساء.

4. المجال الصحي والنفسي:

- تردي بعض الخدمات الصحية والعلاجية في القطاع الحكومي الصحي من مستشفيات ومراكز صحية لضعف بعض الكفاءات وعدم توفر الأدوية المطلوبة وانعكاس ذلك على صحة النساء في ضوء ضعف إمكانيات قطاع عريض منهن للعلاج على نفقتهن الخاصة .

- صعوبة التحويلات العلاجية لخارج قطاع غزة سواء في الضفة الغربية او داخل الخط الاخضر او الخارج بسبب الحصار والأغلاق للمعابر مما ادي الي وفيات وتفشي أمراض خطيرة في النساء كالسرطان ونحوه.

- عدم شفافية ومهنية التحويلات الصحية للخارج وغياب سياسة مساواة بين المرضي خاصة النساء في وجود محسوبية ومحاباة لفئات على حساب اخري مما خلق وجعا والما جسديا ونفسيا للنساء المتضررات من ذلك.

- تفشي الامراض النفسية بين النساء بشكل واسع مما سبب اذىً كبير للنساء سواء من الناحية الجسدية أو النفسية مثل الضغط النفسي والقلق والارق والعصبية.، بسبب الحصار والانقسام والحروب والعادات والتقاليد ... وغيرها من العوامل التي خلقت اضطرابا لدى النساء يحول دون حياه طبيعية لهن.

5. **المجال القانوني:**

- عدم وجود منظومة تشريعية وقانونية متكاملة موحدة وعصرية تضمن حقوق المرأة في شتى المجالات والحقول، حيث واقع الحال حصيلة تشريعية متنوعة بين موروثة عن حقب حكم مختلفة او سنها الاحتلال او اقرتها السلطة الفلسطينية الي جانب قوانين انقسامية خلفها الانقسام بين غزة والضفة.

- غياب سياسة تشريعية ثابتة وموحدة واستراتيجية لتمكين المرأة من حقوقها المختلفة وممارسة دورها المجتمعي والوطني المنوط بها ومراجعة التشريعات التمييزية بحقها.

- الوصول للعدالة الآمنة غير متوفر دوما للنساء سيما الفاقدات منهن في ضوء رسوم المحاكم العالية واتعاب المحاماة علاوة على قيود مجتمعية وعرفية تحول بينها وبين الوصول لحقوقها ومستحقاتها.

- محاسبة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه بحق سكان القطاع سيما ضحاياه من النساء وهي انتهاكات عديدة ومتنوعة وملاحقته امام الهيئات الحقوقية والقضائية الدولية لمعاقبته وإلزامه بالتعويضات المدنية عن جرائمه للضحايا من النساء وذويهن، وتوفير المجتمع الدولي الحماية للنساء من بطش الاحتلال واعتداءاته المتكررة بحق الفتيات والنساء.

(ب) التحديات الخاصة:

- ضعف المرأة لثقتها بنفسها واضطراب شخصيتها دون تقويتها لإثبات ذاتها ضمن علاقة شراكة مجتمعية متكاملة.

- تقاعس أغلب النساء عن ركب التعليم سيما العالي والنوعي والاكتفاء بمؤهلات علمية متواضعة لا تسمن أحيانا ولا تغني من جوع، ولا تساعد على الولوج الي سوق العمل حيث المنافسة القوية والحاجة للمؤهلات العلمية الدقيقة والثقافة والمهارات العالية.

- تأخر النساء عن توعية أنفسهن في ظل مجتمع متغير ومتطور، وتوفر الوسائل التكنولوجية للتوعية والتثقيف الذاتي، وبالتالي تراجعهن عن اللحاق بمسيرة المجتمع وتهميش أنفسهن عنها.

- تخلف المرأة عن النضال الداخلي من اجل نيل حقوقها السياسية والمدنية في مؤسسات الدولة والمجتمع باعتبارها نصف المجتمع وشريكة الرجل والمساهمة في نقد الموروث الثقافي السلبي في مجتمعها.

- انشطار وتمزق الحركة النسائية وعدم وحدتها مما ادى الي تبديد الجهود النسوية وعدم انجاز مطالبها واستعلاء النساء النخبويات على النساء العاديات حتى نادت البعض بأن المرأة عدو المرأة.

- اتكالية المرأة الاقتصادية على الرجل سواء كان ابا او زوجا او اخا ...الخ وعدم سعي العديد منهن الي تمكين أنفسهن اقتصاديا من خلال احتراف مهنة او مهارة او مؤهل علمي للانخراط في سوق العمل وتوفير دخل مستقل لها تساعد فيه نفسها واسرتها على حد سواء.

سادساً: الإطار القانوني لحقوق النساء:

✓ **حقوق المرأة في التشريع الوطني:** ويشمل ذلك مستوى التشريع الدستوري الأسمى وطنياً والتشريع العادي (القوانين).

أ. حقوق المرأة في التشريع الدستوري الفلسطيني:

الدستور هو أسمى التشريعات وأعلاها درجة في النظام القانوني الفلسطيني وفي الأنظمة القانونية المقارنة، وفي فلسطين التشريع الدستوري يتكون من وثيقتين هامتين هما: وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي المعدل، وفيما يلي نتناول حقوق المرأة الدستورية على النحو التالي:

- **وثيقة إعلان الاستقلال:** وقد أقرها المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) في دورته التاسعة عشر في الجزائر بتاريخ 1988/11/15م، وهذه الوثيقة رغم الجدل حول طبيعتها هل هي وثيقة سياسية أو أدبية أو قانونية...؟ إلا ان الثابت أنها وثيقة دستورية وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الدستوري الفلسطيني بل أسماها درجة، وقد حسم ذلك القضاء الدستوري الفلسطيني في قراره التفسيري 2017/5 وذلك بنصه " ترى المحكمة الدستورية العليا أن وثيقة اعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في 1988/11/15م تعد الوثيقة الدستورية الأعلى في فلسطين ".

وقد تناول اعلان الاستقلال حقوق المرأة في فقرتين: **الأولى**: " إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق... وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل...".

وبذلك فقد رسخ وكرس هذا الإعلان الدستوري المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة الفلسطينية وشقيقها الرجل، وعدم التمييز بينهما على أساس الجنس (ذكر- أنثي)، وبالتالي فإن التمييز فيها مرفوض بكل أشكاله بين الجنسين.

الثانية: وجاءت في الفقرة الأخيرة من الإعلان، ونصت على " وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا ... ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية وفي كل مدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة..."، ويظهر من النص الاشارة إلى مكونات المجتمع الفلسطيني مرة واحدة لكل فئة كالشباب، والشيوخ والأطفال والأسرى والشهداء... باستثناء المرأة التي أفردت لها الفقرة مساحة واسعة حيث وصفتها " المرأة الفلسطينية حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة" وهذا يعكس الاهتمام الكبير من الشعب الفلسطيني وقيادته وبرلمانه وإعلان استقلاله الدستوري بالمرأة وإنزالها مكانة رفيعة وعالية في المجتمع، وهذا يعتبر تمييزاً ايجابياً ويحفظ لها منزلة متميزة حتى عن الرجال شركاء الأسرة والشعب والوطن، وبذلك فإن وثيقة الاستقلال خلقت بيئة دستورية حاضنة للمرأة على أساس المساواة الكاملة مع الرجل الى جانب مبادئ العدل والانصاف.

- **القانون الأساسي المعدل:** وهو الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو وثيقة جامعة إلى حد كبير فيما يتعلق بحقوق المواطنين الفلسطينيين رجالاً ونساءً وحرياتهم الخاصة والعامة.

وقد أفرد القانون الأساسي الباب الثاني منه للحقوق والحريات العامة للفلسطينيين، والتي تقوم في جوهرها كما نصت المادة (9) منه على مبدأ " الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، وبالتالي أرسي قاعدة المساواة الكاملة بين الجنسين الذكر والأنثى وعدم التمييز بينهما، وعلى هذا النهج فان حقوق الانسان وحرياته الأساسية وواجبة الاحترام.

وقد اشار هذا القانون الى اغلب هذه الحقوق كحرية الإقامة والتنقل ، حرية النشاط الاقتصادي، الملكية الخاصة مصونة، خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة، السكن المناسب حق لكل مواطن، التعليم حق لكل مواطن والزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل، ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة، العمل حق لكل مواطن والسلطة مسؤولة عن توفيره لكل قادر عليه، وعلاقات العمل تكفل العدالة للجميع مع توفير الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية للعمال، وحقهم في التنظيم النقابي وممارسة الإضراب، حق المشاركة السياسية ترشيحاً وتصويتاً، أفراداً وجماعات بما في ذلك تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات وتقلد الوظائف العامة.... الخ،

وبهذا فقد كفل القانون الأساسي بنصوص ومواد دستورية حقوق المواطن الفلسطيني ذكراً كان أو أنثي على قاعدة المساواة وأياً كانت طبيعتها سياسية أو مدنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية...الخ.

ب. حقوق المرأة في التشريع العادي:

يتكون النظام القانوني في فلسطين من مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات المتنوعة، والموروثة من حقب وأنظمة حكم مختلفة تعاقبت على حكم فلسطين تاريخيا بدءاً من الحكم العثماني مروراً بالحكم البريطاني فالإدارة المصرية في قطاع غزة والحكم الأردني للضفة الغربية ففترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي وصولاً لقيام السلطة الوطنية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير و إسرائيل، ولم يتم توحيد وفلسطنة وعصرنة هذه القوانين، حيث تأسس مجلس تشريعي " برلمان" منتخب ويعكس الإرادة الفلسطينية الى حد كبير، بيد أن انتفاضة الأقصى وعراقيل الاحتلال ومن ثم الانقسام الفلسطيني وتعطل عمل البرلمان لم يمكنه من إتمام مهامه التشريعية سوى انجاز مجموعة من القوانين الهامة، وفيما يلي نتناول أبرز القوانين الوطنية – على سبيل المثال لا الحصر- التي تتناول حقوق المواطنين من الجنسين سيما المرأة سواء الموحدة منها او القديمة السارية:

- **قانون الانتخابات العامة:** ينظم الانتخابات العامة الرئاسية والنيابية القانون رقم 9 لسنة 2005م، وقد نصت المادة 8 منه على أن " الانتخاب حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة ممن توفرت فيه أو فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق، وذلك بغض النظر عن الدين والرأي والانتماء السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية "، وأن يمارس كل ناخب حقه في الانتخابات بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية، والحال ذاته في الترشيح لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وعضوية المجلس التشريعي، حيث يتم التعامل مع الأراضي الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية كدائرة انتخابية واحدة، بينما في الانتخابات التشريعية تتوزع مناصفة بين الدوائر والقوائم، ولقد نصت المادة (4) منه على تمثيل خاص للمرأة يضمن حضورها في قوائم الانتخابات " يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة والأربعة أسماء التي تلي ذلك وكل خمسة أسماء تلي ذلك.

- **قانون انتخابات الهيئات المحلية:** تُنتخب مجالس الهيئات المحلية وفقاً للقانون رقم 10 لسنة 2005، وتنظم كل أربع سنوات، وينص على حق مشاركة النساء في هذه الانتخابات على قدم المساواة مع الرجال متى توفرت فيهن الشروط المقررة قانوناً " انتخاباً وترشيحاً" على أساس التمثيل النسبي (القوائم).

وتعزيزاً لمشاركة المرأة في إدارة وقيادة الهيئات المحلية وأسوة بقانون الانتخابات العامة، فقد أفرد المشرع لها في هذا القانون نسبة مشاركة كحد أدني، حيث نصت المادة 17 منه على أنه " يجب ألا يقل تمثيل المرأة

في أي من مجالس الهيئات المحلية عن 20% على أن تتضمن كل قائمة من القوائم حداً أدني لتمثيل المرأة لا يقل عن: امرأة من بين الأسماء الثلاث الأولى في القائمة، امرأة من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك.

- **قانون الصحة العامة:** أفرد هذا القانون (20 لسنة 2004) الفصل الثاني منه لصحة المرأة والطفل وإعطاء الأولوية لهما كجزء أساسي من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتوفير الخدمات الصحية بأنواعها الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية الكاملة، ومنها إجراء فص طبي قبل الزواج للتأكد من خلو الزوجين من أي تأثير على حياة وصحة نسلهما، رعاية المرأة أثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة ومتابعة نمو الطفل وتطوره، ووضع برامج التطعيم الوقائية اللازمة وتنفيذها. وخلافاً لاتفاقية سيداو يحظر هذا القانون إجهاض المرأة الحامل بأي طريقة كانت إلا إذا استوجبت الضرورة إنقاذ حياتها من الخطر بشهادة أطباء أخصائيين وبموافقة خطية منها أو من زوجها أو ولي أمرها على أن تتم عملية الإجهاض في مؤسسة صحية، كذلك تضطلع وزارة الصحة بإعداد برامج الإرشاد والتثقيف الصحي للمرأة وللمواطن بشكل عام.

- **قانون الأحوال المدنية:** وينظم أحكامه القانون رقم 1 لسنة 1999م والمتعلق بالسجل المدني لكل مواطن ذكراً كان أو انثي، حياً أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، ويتضمن وقائع الأحوال المدنية من ميلاد وزواج وطلاق ووفاة، ولا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية إلا بناء على حكم قضائي نهائي صادر من المحكمة للمختصة (المادة 36)، ولا يقر هنا القانون التبني بل ويجرمه خلافاً لاتفاقية سيداو، وينص على تسجيل الطفل مجهول الوالدين باسم رباعي وهمي وتثبت ديانته مسلماً بعد مضي ثلاثة أشهر ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك (المادة 22).

- **قوانين الأحوال الشخصية:** لا يوجد في فلسطين قانون أحوال شخصية موحد نتيجة ظروف تاريخية، وفي الضفة الغربية يطبق قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لعام 1976م، بينما في قطاع غزة يطبق قانون الأحوال الشخصية العثماني لعام 1336هـ، وقانون حقوق العائلة المصري الصادر بالأمر رقم 303 لسنة 1954م. ومن أهم حقوق المرأة التي تضمنتها هذه القوانين في مجال الأحوال الشخصية والأسرة رغم التباين أحياناً بينها ما يلي: الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما، تحديد سن الزواج وأهلية الخاطبين، الاشتراط في عقد الزواج: يجوز للزوجة ادراج شروط لها في العقد ما لم تكن محظورة شرعاً، مثل أن تكون العصمة بيدها وأن لا يتزوج عليها وأن لا يخرجها من بلدها، المهر: للمرأة عند عقد نكاحها حق في المهر وفق الاتفاق بين الخاطبين، نفقة الزوجة وحقوقها حيث يلزم للزوجة على الزوج المهر والنفقة بمجرد انعقاد النكاح ، ويثبت بينهما التوارث، ويجبر الزوج على تهيئة مسكن شرعي مع جميع لوازمه، ويمكن التفريق بناءً على طلب الزوجة لأسباب مشروعة كعلة غير قابلة للزوال والتفريق للجنون والتفريق للغيبة، والضرر والتفريق للسجن، والتفريق مع الزوج المفقود، والتفريق للنزاع والشقاق، وللزوجة حق التطليق للعجز أو الامتناع عن دفع النفقة، وحق المرأة في المخالعة إذا كان الزوج

أهلاً لإيقاع الطلاق والمرأة محلاً له مقابل عوض، وحق المرأة في عدة شرعية تختلف مدتها حسب حالتها، والحق في الحضانة للصغار، والحق في إثبات النسب لأولادها، والحق في الميراث حيث ترث المرأة كزوجة وأم وجدة وابنة وحفيدة وفق نصيبها الذي تحدده الشريعة الإسلامية .

- **قانون التربية والتعليم العام، وقانون التعليم العالي:** حيث ينص القرار بقانون رقم 8 لسنة 2017 بشأن التربية والتعليم العام على مجانية التعليم في مؤسسات التعليم الحكومية ويكون إلزامياً حتى نهاية الصف العاشر، وينطبق هذا على الجنسين، والحال ذاته لرياض الأطفال لمدة لا تزيد عن سنتين قبل مرحلة التعليم الأساسي، ويلزم كل ولي أمر أو وصي بإلحاق الأطفال الذين تحت ولايته أو وصايته بمؤسسات للتعليم الأساسي، وبالنسبة للتعليم العالي فقد نص القانون رقم 11 لسنة 1998 على أنه حق لكل مواطن دون تمييز بين الجنسين متى توافرت الشروط العلمية والموضوعية، ويهدف التعليم العالي لفتح المجال لجميع الطلبة المؤهلين للالتحاق به.

- **قانون العقوبات:** هنالك قانونان للعقوبات في فلسطين، الأول مطبق في قطاع غزة وهو صادر فترة الحكم البريطاني لفلسطين ويحمل الرقم 74 لسنة 1936م، والثاني القانون الأردني رقم 16سنة لسنة 1960م والساري في الضفة والغربية، وقد مسهما مجموعة من التعديلات اللاحقة.

وتطبق تشريعات العقوبات جرائم وجزاءات على المواطن سواء كان ذكراً أو أنثى على قدم المساواة، وهنالك الكثير من النصوص الخاصة بالجرائم ضد المرأة سيما المتعلقة بالأخلاق العامة كجرائم الاغتصاب والفجور والإجهاض والجرح والقتل والتي توفر إطار تشريعي يحفظ شخص المرأة وحياتها وكرامتها ومكانتها في الأسرة، وبخصوص جرائم الشرف هنالك خلل في بعض النصوص وتطبيقها، ورغم ذلك صدرت بعض التعديلات التشريعية لمعالجة ذلك وتشديد العقوبة على مرتكبيها، والواضح أن البيئة التشريعية في فلسطين بحاجة إلى قانون عقوبات جديد وموحد يعزز حقوق المرأة المختلفة ويكفل كرامتها وأسرتها بدلاً من التشريعات الخارجية القديمة السارية.

- **قانون الضمان الاجتماعي:** ويحمل هذا القانون رقم 19 لسنة 2016م، ويهدف لتوفير الضمان الاجتماعي ومنافع التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم ولعائلاتهم، سيما تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، تأمين المرضى، التأمين الصحي، تأمين البطالة، تأمين التعويضات، تأمين الأمومة، إصابات العمل العائلية، وذلك للنساء والرجال على قدم المساواة، ويسري أحكام هذا القانون على العمال المشمولين بأحكام قانون العمل غير الخاضعين للتقاعد، والعاملين الفلسطينيين في المنظمات الدولية أو الإقليمية أو البعثات الأجنبية في فلسطين والموظفين في الهيئات المحلية.

- **قانون الطفل الفلسطيني:** نص هذا القانون رقم7 لسنة 2004م على تمتع كل طفل بكافة الحقوق الواردة فيه دون تمييز بسبب جنسه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو لغته أو أصله القومي أو الديني أو

الاجتماعي أو ثروته أو إعاقته أو مولده أو والديه، وأي نوع أخر من أنواع التمييز، وتتخذ الدولة كافة التدابير المناسبة لحماية الأطفال من جميع أشكال التمييز بهدف تأمين المساواة الفعلية والانتفاع بكافة الحقوق الواردة في هذا القانون، على أن تراعى المصلحة الفضلى للطفل في جميع الإجراءات والتدابير. وتنص المادة 5 في القانون على أن يتحمل والدا الطفل مسؤوليتهما المشتركة مع التركيز على العمل الوقائي كما نص الفصل الثالث من القانون على الحقوق الأسرية للطفل، وأن للطفل الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما ولا يجوز أن ينسب لغيرهما، وفي حالة الطلاق أو الانفصال بين الوالدين للطفل الحق في الاحتفاظ في علاقات شخصية واتصالات مباشرة مع كليهما وبصورة منتظمة.

- **قانون العمل:** عرف هذا القانون (رقم 7 لسنة 2000م) العامل بأنه كل شخصي طبيعي يؤدي عملاً لدي صاحب العمل لقاء أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه" المادة (1)، ونصت المادة (16) منه على حظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين، وأفرد هذا القانون الباب السابع منه لتنظيم عمل النساء في المواد (100-106) وجاء فيها: حظر التمييز بين الرجل والمرأة في العمل، وحظر تشغيل النساء في : الأعمال الخطرة أو الشاقة التي يحددها الوزير، وحقها في ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة، وفي ساعات الليل فيما عدا الاعمال التي يمددها مجلس الوزراء، وعلى منشأة العمل توفير وسائل راحة خاصة بالعاملات وحقها في إجازة الولادة، وفي فترات للرضاعة، ووفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها، وعلى المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء.

- **قانون الخدمة المدنية:** وينظمها القانون رقم 4 لسنة 1998م، وقد عرفت المادة (1) منه الموظف بأنه " الموظف أو الموظفة المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أيا كانت طبيعية تلك الوظيفة أو مسماها". وتدفع العلاوة الاجتماعية للموظف عن زوجه غير الموظف وعن أبنائه وبناته حسب الفئات المقررة لكل منهم حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة. وبخصوص إجازة الأمومة، فقد نصت المادة (88) من القانون على أن " تمنح الموظفة الحامل اجازة براتب كامل لمدة عشرة أسابيع متصلة قبل الوضع وبعده، وللموظفة المرضعة الحق في الانصراف من العمل قبل موعد انتهائه بساعة واحدة ولمدة سنة من تاريخ مولد الطفل ولها الحق في إجازة بدون راتب لمدة عام لرعايته".

- **قانون التقاعد العام:** والمتقاعد وفقاً لهذا القانون (7 لسنة 2005م) هو الموظف الذي يحال على التقاعد وفقاً لأحكامه والمشترك في نظام التقاعد العام والذي يساهم بنسبة من راتبه لصندوق التقاعد، وتسري أحكامه على جميع موظفي القطاع العام وموظفي الهيئات المحلية ومؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني المشتركين بنظام التقاعد وفقاً لأحكامه للذكور والإناث على السواء، ويغطي تقديم المنافع التقاعدية لهم في حالات الإحالة على التقاعد، والشيخوخة أو العجز عن العمل، والوفاة.

- **قانون صندوق النفقة:** وينظمه القانون رقم 6 لسنة 2005م ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان تنفيذ أحكام النفقة التي يتعذر تنفيذها بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ينفذ منه الحكم أو لأي سبب آخر، وتعتبر النساء أهم الشرائح المستفيدة في هذا القانون ومن في حضانتهن من الأطفال. ويقوم الصندوق دون إبطاء بدفع قيمة هذه النفقات للنساء المتضررات ومن في حكمهن، ثم يعود الصندوق على المحكوم عليهم بدعاوي وإجراءات لاستيفاء هذه الأموال الذي دفعها نيابة عنهم. ويظهر جلياً ان المشرع الفلسطيني (الدستوري والعادي على قدم المساواة) قد أفرد في الوثيقتين الدستوريتين السابقتين وفي القوانين الفلسطينية المختلفة السارية مكانة مرموقة للمرأة الفلسطينية في المجتمع والأسرة الفلسطينية وتناول جُل الحقوق المختلفة والحريات الخاصة والعامة على أساس المساواة التامة بين الجنسين بعيداً عن أي تمييز يذكر، وعلى قاعدة العدالة الاجتماعية والمواطنة الكريمة، وبمعزل عن بعض الأنماط الاجتماعية والسلوكيات العرفية التي تبرأ منها هذه القوانين.

- **حقوق المرأة في التشريع الدولي:**

ويشمل ذلك الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية، والتي وضعت بجهود الأمم المتحدة ومنظماتها، وتكفل حقوق النساء وعدم التمييز ضدهن على أساس جندري، والتوقيع والتصديق عليها يجعلها مصدراً قانونياً مُلزماً في مجالات حقوق الإنسان المحددة فيها، وعلى أساس المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق، وفيما يلي نتناول أبرز هذه الاتفاقيات والقرارات:

- **ميثاق الأمم المتحدة:** نص ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 في ديباجته على أن الدول الموقعة عليه تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأُمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، ونص في المادة الأولى منه على أن "من مقاصد الأمم المتحدة، تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء "، وتعتبر المادة 55 من الميثاق التي تقرر حقوق الإنسان على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومنها فلسطين.

- **الاعلان العالمي لحقوق الانسان:** نظراً لأن ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن تحديداً لحقوق الإنسان وحرياته فقد حرصت الأُمم المتحدة على إصدارا علان عالمي لحقوق الإنسان، يتضمن هذه الحقوق والحريات ويؤكدها، وهذا ما تحقق في 10 ديسمبر 1948 ، حين اعتمدته الجمعية العامة للأُمم المتحدة، كأول وثيقة دولية لحقوق الإنسان عام أبدت عنايةً خاصةً بحقوق المرأة وأكدت على ضرورة عدم التمييز ضد المرأة في كافة الحقوق ومنها الحقوق السياسية والاجتماعية، وأن الأُسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها الحق بحماية المجتمع والدولة.

- **العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :وصدرا** ودخلا حيز النفاذ عام 1976م ونصا على أن تتعهد الدول الأطراف بكفالة تساوي الرجال والنساء دون أي تمييز يذكر في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و العهدان جزء من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك البروتوكولين الاختياريين الأول والثاني.

- **اتفاقية جنيف الرابعة:** الخاصة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949، وتهدف لحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب دون أي تمييز جنسي بين الذكور والاناث على السواء، وتشتمل أحكام الباب الثاني (الحماية العامة للسكان) مجموع سكان البلدان المشتركة في النزاع، دون أي تمييز مجحف يرجع بشكل خاص إلى العنصر، أو الجنسية أو الدين، أو الآراء السياسية، والمقصود بها تخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب.

- **اتفاقية حقوق المرأة السياسية:** وهي اتفاقية دولية أقرتها الجمعية العام للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1952، وتم اعتمادها في مارس عام 1953م، وتهدف إلى تقنين المعايير الدولية الأساسية للحقوق السياسية للمرأة، وتنص الاتفاقية على ثلاثة أسس لممارسة ذلك (حق التصويت في الانتخابات - حق المشاركة فيها - الرئاسة والعمل في المكاتب الحكومية)، وتعتبر الاتفاقية أول تشريع دولي يحمي المساواة ومكانة المرأة في ممارسة حقوقها السياسية.

- **اتفاقية حماية جنسية المرأة المتزوجة:** وقد أقرتها الجمعية العامة للمنظمة الدولية أيضاً عام 1957م ودخلت حيز التنفيذ عام 1958م، وتهدف الاتفاقية لحماية حق المرأة المتزوجة بالاحتفاظ بجنسيتها الوطنية أو حقها في التخلي عنها.

- **اتفاقية أسس قبول الزواج:** وأُقرت عام 1962م من قبل الجمعية العامة للمنظمة الدولية، ودخلت حيز النفاذ عام 1964م، وتهدف الاتفاقية لتوفير الرضا للزواج وتحديد سن أدنى لعقد الزواج للأنثى وكيفية تسجيله.

اتفاقية سيداو(CEADAW): وهي اتفاقية دولية أقرتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 1979م ودخلت حيز النفاذ رسمياً في سبتمبر 1981م والغاية من هذه المعاهدة اتفاق دول العالم على حماية حقوق المرأة وعدم التمييز ضدها ومساواتها التامة بالرجل والغاء كل أنواع التمييز والظلم والانتهاكات ضد النساء في العالم ، وقد وقعت عليها أغلب دول العالم نحو (190) دولة رغم تحفظ أغلب الدول العربية والاسلامية عليها لوجود مخالفات فيها لأحكام الشريعة الإسلامية، وعرفت الاتفاقية التمييز المقصود به ضد المرأة بأنه " أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أعراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

- **بروتوكول سيداو الاختياري:** تبع الاتفاقية بروتوكول اختياري تم اعداده لتدارك ومعالجة الثغرات والنواقص التي وقعت فيها الاتفاقية، وهو ملحق للاتفاقية ويعتبر مكملاً لها رغم أنه اتفاقية منفردة بذاتها وتحتاج إلى تصديق وتوقيع جديد، وتم اعداد هذه البروتوكول من فريق خبراء بتكليف من لجنة وضع المرأة في منظمة الأمم المتحدة، وأصبح جاهزاً عام 1999م، ويتكون هذا البرتوكول من اجراءين تنفيذيين:

الأول: يمنح المرأة الحق الفردي أو الجماعي في الشكوى إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول انتهاكات أحكام الاتفاقية سيداو من قبل حكومتها.

الثاني: يمنح المرأة الحق في توجيه الأسئلة الخاصة بالانتهاكات الخطيرة أو المستمرة لحقوق المرأة الإنسانية مع الدول الموقعة على هذا البروتوكول الاختياري.

ويتفرد البروتوكول هنا بعدم الجواز للدول الأعضاء فيه ابداء تحفظات عليه خلافاً لاتفاقية سيداو التي اجازت ذلك، والجدير بالذكر أنه قد تبع اتفاقية سيداو العديد من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة بهدف تعزيز مكانة المرأة وتأمين حقوقها وإلزام الدول بها بمعزل عن قوانينها وتشريعاتها المحلية سيما الدينية منها، ومن أبرز هذه المؤتمرات:

- **مؤتمر كوبنهاجن – الدنمارك عام 1980م:** والذي انعقد تحت شعار (عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة والتنمية والسلام).

- **مؤتمر نيروبي - كينيا عام 1985م:** وهدفه متابعة التقدم والتحديات في تنفيذ خطة العمل العالمية للمرأة في دول العالم بعد عشر سنوات من اعدادها.

- **مؤتمر بيجين – الصين عام 1995م:** تناول وضع المرأة والرؤية المستقبلية لها، وهو من أهم وأشهر المؤتمرات العالمية الذي أكد على التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، وفي عام 2000 أصدرت الأمم المتحدة وثيقة (بكين +5) حيث طالبت بتعزيز الحملات الجندرية والتدريب على المساواة، وفي عام 2005 عقدت لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة مؤتمر (بكين +10) والذي أقر في وثيقته مبدأ المساواة في النوع وركز على بنود وثائق بكين السابقة.

- **قرار مجلس الأمن (1325) حول المرأة والسلام والأمن:** تم اعتماد القرار في 31 من تشرين الأول 2000، وقد حث هذا القرار كلا من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ

بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج، وتضمن القرار أيضاً الدعوة لـ:

- زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي عمليات حل الصراعات والمشاركة بقوات حفظ السلام وفي المفاوضات.
- القدرة الاستيعابية لقضايا الجندر لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها.
- تناول قضايا الجندر في أوقات السلام وتسريح الجيش وإعادة الإدماج.
- احترم حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخليً. ومن أشكال العنف الأخرى في حالات الصراع المسلح كافة.
- حماية المرأة من العنف الجسدي خاصة الاغتصاب وغيره من أشكال إساءة المعاملة الجنسية والتمييز.
- تجنب العفو عن الجرائم التي وقعت في الحرب ضد المرأة.

والجدير بالذكر أن دولة فلسطين انضمت الى أغلب هذه الاتفاقيات الدولية، وهذه الاتفاقيات تصبح واجبة التوطين كتشريع محلي، وهي تعزز مكانة وحقوق المرأة في جميع المجالات، وتشكل مع التشريع الوطني درع قانوني حامي وواقي للمرأة في كل الظروف رغم أن التحدي يكمن في التطبيق العملي والاجرائي لهذه النصوص.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة الصعوبات النفسية والاجتماعية والاحتياجات المترتبة عليها للنساء والرجال والشباب في قطاع غزة خلال الحرب:** وتغطي الدراسة فترة الحرب 2009/2008 على قطاع غزة، من اعداد فريق من الباحثين في جمعية الثقافة والفكر الحر بخان يونس بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، وتم انجازها في أبريل 2009م، وتناولت الدراسة المحاور التالية: الصعوبات النفسية الاجتماعية التي واجهت النساء أثناء الحرب، والاحتياجات المطلوبة للنساء في مجال الدعم النفسي الاجتماعي، والتدخلات المطلوبة للنساء، ومن أبرز نتائج الدراسة: كانت الحرب على غزة حدثا صادما للفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة نساء ورجالا وشباباً، ترتب عليها العديد من الصعوبات والآثار النفسية الاجتماعية، وتوقع الموت في كل لحظة، وقد استمرت هذه الآثار عند الكثير منهم بعد الحرب، الشعور بفقدان الأمن وعدم القدرة على الحماية، الخوف والقلق والرعب الشديد والعصبية والتوتر والانفعال الزائد، عدم توفر الاغاثة الغذائية للنساء واطفالهن واحتياجاتهن من مواد نظافة وطهارة، الحزن والبكاء الشديد،

اضطرابات مختلفة مثل اضطرابات النوم والأكل ومشاعر الحزن والكآبة والدورة الشهرية، توقف خدمات الرعاية الصحية والإنجابية العادية وعدم قدرة النساء على الوصول إليها، النساء بحاجة إلى من يسمع لهن ويواسيهن وخاصة اللواتي فقدن أقارب لهن في الحرب، وأما توصيات الدراسة (التدخلات المطلوبة): توفير حاجات آنية إنسانية عاجلة، تتمثل في المساعدات الإنسانية السريعة كالمأوى والطعام والشراب والملابس وغيرها من ضروريات الحياة لهن ولعائلاتهن، فالكثير منهن دمرت بيوتهم واصبحوا بدون مأوى وينقصهن الطعام والملابس وغيرها من الاحتياجات الإنسانية، والتدخل عبر برامج قصيرة المدى عبر أنشطة وفعاليات دعم نفسي اجتماعي مختلفة تتلاءم مع خصوصية وضعية النساء، وتكون متواصلة ومتنوعة بحيث تؤدي الغرض منها، وأن تشمل خدمات الدعم النفسي الاجتماعي جميع أفراد الأسرة .فلا فائدة من برامج دعم نفسي اجتماعي للأطفال تستثني أمهاتهم وبالعكس، وكذلك لا فائدة من برامج دعم نفسي اجتماعي للام والطفل تستثني الأب أو المحيطين به وهذا ما أكدت علية النساء والرجال أيضا، التدخل عبر مشاريع وبرامج متوسطة المدى تتضمن برامج تشخيصية وعلاجية للكشف عن الحالات الصعبة التي تحتاج علاج وتتطلب جلسات علاجية فردية مع مختصين، و التدخل عبر برامج تنموية ذات آثار على المدى البعيد والتي تسعى إلى تمكين النساء مثل برامج التوعية والتثقيف وبرامج التدريب والتمكين يتم من خلالها تأهيل النساء وإكسابهن العديد من المهارات الحياتية والإدارية الضرورية لهن ولأسرهن والتي تمكنهن من مواجهة أية صعوبات مستقبلية، و التدخل عبر برامج تشغيل مختلفة للنساء الخريجات وكذلك للنساء ذوات المهارات المحدودة وخاصة أن عدد كبير منهن يشكلن المعيل الوحيد للأسرة بعد وفاة الزوج، وبرامج تدريب وتأهيل لعدد من النساء ليعملن كقابلات يتم اللجوء إليهن في الطوارئ، وكذلك برامج تدريب للنساء حول الإسعافات الأولية ورعاية الحوامل أثناء وبعد الولادة وغيرها.

2. **الدراسة الناتجة عن مؤتمر "النساء بعد الحرب ... الاحتياجات والرؤى المستقبلية" في قطاع غزة:** المؤتمر من تنظيم طاقم شؤون المرأة بغزة وبالتعاون مع جامعة فلنسيا في اسبانيا بتاريخ 2015/3/19م بعد عدوان وحرب 2014 من قبل الاحتلال على غزة، وقُدمت فيه أوراق عمل من اخصائيين من النساء والحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني في مجالات عدة لمعالجة احتياجات واوضاع النساء بعد توقف الحرب سيما في مراكز الإيواء، ومن أبرز نتائج الدراسة الصادرة عن المؤتمر: أوضاع النساء في غزة لم تسجل أي تحسن منذ انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير، والجريحات منهن لم يتلقين الخدمات الكافية نتيجة إغلاق المعابر أمام أي فرصة للعلاج في الخارج، تغيب المرأة عن المشهد الخاص بإعادة الاعمار بدءً من التحضيرات الحكومية وانتهاء بتشكيل لجنة وزارية من قبل حكومة التوافق الوطني لإعادة الاعمار، الأوضاع الإنسانية البائسة التي عاشتها النساء خلال العدوان أنتجت أشكال مختلفة من الحرمان وتدهور أوضاعهن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتغير أدوارهن في ظل مجتمع أبوي يكرس التمييز القائم على الجنس حتى في أحلك الظروف، هنالك عدد كبير من الجريحات يتلقين الرعاية الصحة داخل وخارج الوطن بعيدا عن الأسرة الحاضنة والداعمة، والكثير من ذوات الإعاقة ما زلن بحاجة لأدوات

مساعدة وخدمات التأهيل الوظيفي والطبيعي لم تكن كافية، وجود الانتهاكات المركبة التي تعرضت لها حقوق النساء وبوجه خاص الفاقدات بدءاً من الحق في المأوى والحق في الكرامة الإنسانية والخصوصية، والحاجة للغذاء الصحي المتوازن، زيادة معدلات العنف الاجتماعي داخل الملاجئ، والتحرشات الجنسية بحق الفتيات، عدا عن ضعف التدخلات النفسية والاجتماعية والتي كانت من الحاجات الضرورية، وأما التوصيات فجاءت على النحو التالي: ضرورة تشكيل لجنة طوارئ وطنية تضم جميع الجهات ذات الاختصاص سيما النساء، تشكيل اطار بجهد نسوى للتعامل مع المرأة وقت النزاعات، تنظيم حملة ضغط ومناصرة لإلزام القيادة الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلس المركزي، وتطبيق الكوتا بنسبة(30%) في كل الهيئات واللجان الوطنية والدولية بما فيها اللجنة الوطنية للمحكمة الجنائية الدولية، أهمية إقرار قوانين بقرار رئاسي لحين التئام المجلس التشريعي الفلسطيني لحماية النساء الفاقدات وصون حقوقهن، الإسراع في تشكيل مجلس أعلى للمرأة يضم جميع الكفاءات من النساء يعتمد على المهنية وليس المحاصصة، مهامه معالجة أوضاع النساء في أوقات عدم الاستقرار، مشاركة المرأة الوازنة والعملية في لجنة اعمار غزة، توفير الرعاية الصحة الكاملة للنساء الجرحى داخل وخارجه ، ودعم وتأهيل النساء ذوات الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وترميم ومواءمة المنازل والشوارع ضمن خطة الاعمار لهم، والتأهيل الزواجي وممارسة الحياة الإنجابية بشكل سليم، وتوعية وتأهيل الأسر للتعامل مع ذوات الإعاقة، ضرورة إصلاح إجراءات حصول النساء على حقهن في الملكية وزيادة حملات التوعية بحقوقهن، وتوعية القائمين على إنفاذ القانون بالتعامل مع قضايا النساء من منظور حقوقي، ضرورة توثيق انتهاكات العدوان الإسرائيلي من منظور حقوقي يراعي النوع الاجتماعي، وتفعيل الحملة الوطنية لإنهاء الانقسام كفعل وطني لإنهاء جميع مظاهر الانقسام.

3. **دراسة أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة:** من اعداد جمعية الثقافة والفكر الحر بخان يونس بالتعاون مع مجموعة عمل مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي لمنظمات الأمم المتحدة بقيادة صندوق الامم المتحدة للسكان " مجموعة من الباحثين" في أكتوبر 2014م بعد الحرب على غزة، ومن أبرز نتائج الدراسة: قصور في خدمات المساندة الإنسانية المراعية لاحتياجات الفتيات والنساء النازحات وخصوصياتهن في مراكز الإيواء والأسر المستضيفة، مما ضاعف من معاناتهن، وجعلهن يبذلْنَ جهدا إضافياً في ظل ظروف غير مواتية بما يحفظ أمنهنّ وكرامتهنّ، وتحملت النساء في الأسر المستضيفة وفي مراكز الإيواء أنماطاً معيشية مخالفة لبيئتها اضطرت إلى التعايش معها مكرهة؛ بسبب ظروف الحرب والنزوح، ما جعلها تتعرض للضغط النفسي والقلق والخوف، وتعرضت الفتيات والنساء لأشكال متعددة من العنف ضدهنّ، سواء في مراكز الإيواء أو الأسر المستضيفة بنسب متفاوتة، واجهتها في كثير من الأحوال بالصمت، كما تعرضت الفتيات والنساء للتمييز في تلقي المساعدات والخدمات في مراكز الإيواء على وجه الخصوص، في غياب ضوابط تحكم عملية التوزيع وآلياتها، كذلك تعرضت بعض النساء النازحات للطرد من مركز الإيواء؛ بسبب الاكتظاظ، إضافة

إلى سوء المعاملة من قبل إدارة مراكز الإيواء والعاملين فيه، وعدم توفر آليات فاعلة للحماية في مراكز الإيواء كالسواتر، والأقفال على الأبواب، وسلامة النوافذ والإضاءة الكافية، ما ضاعف من شعور الفتيات والنساء بالقلق والخوف من إمكانية تعرضهنّ لانتهاكات، و ساهم عدم وجود رقابة على أداء إدارة مراكز الإيواء في تعزيز شعور الفتيات والنساء بعدم الأمان والتمييز، و هناك حاجة لإجراء بحوث معمّقة، تدرس الروابط بين التوتر والعنف المنزلي قبل الحرب وأوضاع الفتيات والنساء في حال نشبت الحرب وما بعدها، وقد خصلت الدراسة إلى التوصيات الدراس: تشكيل لجنة وطنية يتم تمثيل النساء فيها بشكل عادل، لمعالجة آثار الأزمة خاصة على الفتيات والنساء، وتكون على تواصل دائم وفاعل بالمؤسسات الوطنية والدولية ذات العلاقة؛ لرفع المطالب النسوية في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتوثيق الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة أثناء الصراع لكونها امرأة، وتعزيز القدرات المتاحة لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالنساء، وحماية السلامة البدنية والنفسية للنساء، وحفظ كرامتهنّ أثناء الحروب من خلال التوسع في توفير بيوت آمنة بإشراف حكومي، تستطيع النساء النازحات اللجوء إليها كلٍ في منطقتها السكنية، وتحتاج النساء إلى تنمية مهارات جديدة، تمكنهنّ من تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من خلال المشاريع المدرة للدخل، مع ضرورة استشارتهنّ أثناء مراحل تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها وتخطيطها، إعداد مجموعات نسائية مدربة وحساسة للنوع الاجتماعي، تشرف على توفير السكن الآمن للنساء والأطفال ومراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة بعد الحرب، وتشكيل عيادات نفسية / اجتماعية متنقلة، خاصة في المناطق التي تعرضت إلى تدمير واسع ، وربطها بوسائل الإعلام المختلفة للتعريف بها وبأهدافها وخدماتها، و العمل على رفع وعي النساء و الفتيات بانتشار العنف ضدهنّ أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، واستكمال الجهود التي بذلت في هذا الإطار من المؤسسات الفلسطينية والعمل على استمرار الضغط على المؤسسات وصنّاع القرار، من أجل إشراك النساء في تطوير استراتيجيات وآليات حماية الفتيات والنساء أثناء الحروب.

4. **دراسة استطلاع حول ما بعد الحرب على غزة :** باشره مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي في جامعة القدس المفتوحة حيث أجرى استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني تحت عنوان: "ما بعد الحرب على غزة 2014م" ، وقد أجري هذا الاستطلاع في محافظات الوطن كافة، في الفترة الواقعة بين 2014/8/19 ولغاية 2014/9/1.، وضمت العينة 566 فرداً من الجنسين، فقد بلغ عدد الذكور في العينة 288 مبحوثاً بنسبة 50.9% من إجمالي العينة مقابل 278 أنثى بنسبة 49.1% من إجمالها، بخصوص الفئات العمرية فقد تم التركيز على فئة الشباب في العينة، فقد شكل الشباب ما نسبته 63.5% من إجمالي العينة، منهم 51.1% ضمن الفئة العمرية 18-24، و 12.4% منهم ضمن الفئة العمرية 25-31، وتم تركيز كذلك على المتعلمين من فئة الشباب من الجنسين، وقد أشرف على الاستطلاع الدكتور محمد المصري مدير المركز، وأما التحليل الإحصائي فأنجزه الدكتور أمجد الأفغاني، ورغم تأكيد غالبية المشاركين في هذا الاستطلاع على الآثار المدمرة للحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، فانهم يرون أن هناك العديد من الإيجابيات التي

تحققت من خلال هذه الحرب بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وبما يساعد في فك الحصار عن قطاع غزة، لكن أجواء التفاؤل التي أظهرتها النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع بخصوص نتائج هذه الحرب شابها تشاؤمهم من احتمال استجابة الجانب الإسرائيلي للمطالب الخاصة بفك الحصار عن قطاع غزة، إذ يرون أنها ستكون استجابة جزئية لن تحل الأزمات التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون في قطاع غزة، وستتخللها المماطلة الإسرائيلية المعهودة، وأظهر هذا الاستطلاع العديد من النتائج وأهمها: ترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن كلاً من السلطة الوطنية وحركة حماس سيشتركان في إدارة قطاع غزة بما يشمل المعابر والإشراف على إعمار غزة، وهم يشكلون 44.7% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع، مقابل 28.6% منهم يرون أن قطاع غزة سيبقى تحت إدارة حركة حماس و 26.7% منهم يرون أن قطاع غزة سيعود لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن إدارة المعابر في قطاع غزة ستشارك فيها السلطة الوطنية الفلسطينية وحرس الرئاسة بشكل خاص وهم يشكلون بالإجمال 68.9% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع، مقابل 31.1% منهم يرون أن إدارة المعابر ستكون من خلال قوات الأمم المتحدة ، وترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن إعمار قطاع غزة سيتم خلال (4-5) سنوات وهم يشكلون 47.5% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع، مقابل 36% منهم يرون أن مدة الإعمار ستقتصر على (2-3) سنوات، و 16.4% منهم يرون أن هذا المدة ستقتصر على عام واحد، وترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن ما ترتب عن العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة سيبقي الروح المعنوية لأهلنا في القطاع مرتفعة رغم الخسائر في المقدرات والأرواح، بما يحافظ على تماسك البنية الاجتماعية والنفسية لديهم ويعزز صمودهم، وهم يشكلون 36.9% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع، وترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن إسرائيل ستماطل فيما يتعلق بمطالب واحتياجات قطاع غزة بما يشمل مطالب الفك الكلي للحصار عن القطاع، وهم يشكلون 45.1% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع ، وترى النسبة الأعلى من المشاركين في هذا الاستطلاع أن الدعم المالي لقطاع غزة سيكون غير كافٍ وسيقتصر معظمه على خدمات الإغاثة، وهم يشكلون 60.2% من مجمل المشاركين في هذا الاستطلاع، مقابل 39.8% منهم يرون أنه سيكون سخياً وسيكفي لإعمار قطاع غزة، وقد تمخض عن الاستطلاع التوصيات التالية: تشكيل لجنة وطنية مستقلة لدراسة أبعاد العدوان وأثاره، والخلوص الى نتائج يمكن الافادة منها مستقبلاً، ينبغي الاتفاق بين جميع الفصائل والقوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني لصياغة استراتيجية وطنية فاعلة، تتسم بالواقعية والقابلية للتنفيذ وتكون محل إجماع من الجميع، والعمل على تحقيق مصالحنا وأهدافنا الوطني والإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ودراسة الثغرات التي كشف عنها العدوان مع ضرورة إعلاء الجانب الانساني وحمايته أولوية قصوى، ورسم خطة متكاملة لتعرية إسرائيل إقليميا ودولياً في الجانب الأخلاقي وابراز انتهاكاتها والسعي لمحاكمة قادتها لدى محكمة الجنايات الدولية.

5. **دراسة تحديد الاحتياجات الحرجة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للنساء بعد حرب 2021:** وأعدتها جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل بغزة في شهر يونيو الحالي، حيث يوجد في الجمعية وحدة متخصصة بالدعم النفسي والاجتماعي للنساء يشرف عليها أخصائيات مهنيات، ومن خلال مسح ميداني للنساء المبحوثات، وكان أبرز النتائج التالية: تزامن الحرب مع تصاعد جائحة كورونا و بالتالي تزايد ومضاعفة الضغط والقلق النفسي، وتعرض النساء للعنف النفسي والجسدي والجنسي والاجتماعي والاقتصادي في مراكز الايواء، وزيادة في مشاكل النساء وصحتهم العقلية والنفسية الاجتماعية (القلق بشأن الأسرة ، الضيق، فقدان الخصوصية، تربية الأطفال، الخوف من وصمة العار ، الأزمات الانتحارية، الأسرة، الخلافات الزوجية)، يفتقرن إلى الوعي بحقوقهم وآليات التأقلم الإيجابية وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، محرومات من حقوقهم القانونية (خاصة النفقة، رعاية الأطفال وحضانتهم، الطلاق)، وعدم الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مما يؤدي إلى الحمل غير المرغوب فيه والولادات الخطرة، ونقص العلاج والأدوية للمرضى المزمنين والناجين من السرطان ؛ عدم الوصول إلى خدمات الإيواء، و نقص في خدمات حماية الطفل، وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية: استشارات نفسية فردية منظمة، ودعم نفسي جماعي منظم، ورفع مستوى الوعي حول حقوقهم وآليات التكيف الإيجابية وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وخدمات إدارة الحالات المتكاملة بما في ذلك: الاستشارات النفسية والاجتماعية الفردية المنظمة عن بعد، والعلاج الأسري عن بُعد، والخدمات الاجتماعية عن بُعد ، والاستشارات القانونية عن بُعد، والتمثيل القانوني ، وتنظيم الأسرة في حالات الطوارئ، والخدمات الصحية الطارئة للأمراض المزمنة، الاغاثة الاقتصادية والمساعدة النقدية.

الفصل الثاني:
المجموعات البؤرية الثلاث

التمهيد:

يتناول هذا الفصل معرفة احتياجات النساء بعد العدوان الاسرائيلي وحصرها، فكانت المجموعات البؤرية مع النساء أهم وسائل وطرق الحصول علي هذه المعلومات، حيث تم تنظيم ثلاث جلسات لثلاث مجموعات بؤرية مركزة، وكانت الفئة المستهدفة في المجموعتين الأولي والثانية نساء من المجتمع المحلي من المتضررات ماديا ومعنويا بواقع 13 مشاركة في كل مجموعة يمثلن محافظات قطاع غزة برمته (شمال – غزة - وجنوب)، حيث مثلت المجموعة الاولي نساء الشمال وغزة، بينما مثلت المجموعة الثانية نساء الجنوب، أما المجموعة الثالثة فتكونت من عدد 10 من النساء الخبراء والقيادات في مؤسسات المجتمع المدني خصوصا النسوية منها ذات العلاقة في مجال الدراسة، ونظمت هذه الجلسات أيام 10،12،13 يونيو 2021م بغزة، وكانت مدة كل جلسة خمس ساعات متواصلة تخللها حوار ونقاش مركز وثري وكانت حصيلته جملة من النتائج والتوصيات الهامة التي يتضمنها متن هذا التقرير.

النتائج:

نتائج المجموعتين البؤريتين الاولى والثانية مع النساء المتضررات (المجتمع المحلي):

أولا: المجال السياسي:

1. مشاركة النساء مهمشة وشبه مغيبة في قرار السلم والحرب رغم انها نصف المجتمع وأبرز ضحايا الحروب ومتضرريها، وان قرار الحرب قرار سيادي ذكوري.

2. غياب مشاركة حقيقية وجادة للنساء في لجان الاعمار والطوارئ والازمات وبالتالي اغفال واسقاط احتياجات النساء.

3. التمثيل الصوري والشكلي للنساء اللاجئات في اللجان الشعبية للاجئين باعتبارها الجسم التمثيلي للنساء في المخيمات واعتماد سياسة التعيين لهن بدلاً من الانتخاب.

4. عدم رضاهن عن مشاركتهن الباهتة والضعيفة في مؤسسات وهياكل النظام السياسي الفلسطيني سواء على مستوى منظمة التحرير او السلطة الوطنية وشبه تغييبهن عن مسيرة المصالحة الوطنية.

ثانيا: المجال الاقتصادي:

1. الوضع في قطاع غزة سيئ اقتصاديا ومعيشيا وازداد سوءاً اثناء وما بعد الحرب نتيجة تدمير العدوان للمساكن والمنشآت الاقتصادية والمعيشية مثل الحمامات الزراعية (الدفيئات) وأماكن تربية الانعام والدواجن والأراضي الزراعية ومحلات نسائية كمراكز التعليم والكوافير ... وغيرها، وبالتالي تلاشت فرص العمل والاستقرار المادي.

2. عدم وصول أي تعويضات لهن عن خسائرهن المختلفة حتى الان وإذا وصل شيء لا يتعدى كابونة صغيرة ومحدودة او مبالغ نقدية بسيطة وأحيانا توثق بالتصوير والدعاية بشكل يحط من كرامة المتضررين ولا يوفر حياه معيشية كريمة ومستقرة.

3. عملية حصر اضرار النساء المتضررات من الحرب غير عادلة وغير دقيقة وفيها تمييز على أساس النوع الاجتماعي والانتماء السياسي وتفتقر لتمثيل نسائي يراعي خصوصيات النساء علاوة علي اعتماد تسجيل الاضرار عبر المنصات الالكترونية، وهي خدمة غير متوفرة لدي جميع النساء فضلا عن هلامية خطة الاعمار الحالية.

4. غياب الدور الاغاثي العاجل للمؤسسات الحكومية سواء في رام الله او غزة لصالح النساء مقابل حراك فعال نسبيا للجمعيات الخيرية.

ثالثا: المجال الاجتماعي:

1. غياب مراكز إيواء ولجوء مؤقتة او دائمة مناسبة مخصصة للنساء وقت العدوان والحروب المتكررة في غزة لتستوعب النازحات والمشردات، مما جعلهن يعانين ظروف تشرد قاسية ومؤلمة وانتهاك لخصوصياتهن وكرامتهن الانسانية علاوة على عدم الاستقرار العائلي والأسري.

2. هشاشة خطط الطوارئ وقت الحرب وعدم وجود برامج خاصة بالنساء فيها وتلبية حاجياتهن الخاصة سيما الحدوديات وذوات الاحتياجات الخاصة منهن علاوة على ضعف إمكانيات الدفاع المدني للتعاون مع كوارث الحرب.

3. تأثير الحرب سلبا على مسيرة العملية التعليمية للنساء حيث جاءت أولويته في مرتبة تالية للحفاظ على الحياة وتهديد الموت امتداداً لتأثير جائحة كورونا وتحول التعليم الوجاهي الي الكتروني علاوة على غياب التنسيق بين الجهات المشرفة على قطاع التعليم (وزارة التربية والتعليم - وكالة الغوث الأونروا).

رابعا: المجال الصحي:

1. توقف خدمة الصحة العامة العلاجية للمرضي بوجه عام والنساء بشكل خاص واقتصار الخدمات الصحية على حالة الطوارئ وضحايا الحرب من الشهداء والجرحى، مما زاد من معاناة النساء الصحية وآلامهن سيما الخاصة مع اشادة بجهود طواقم الإسعاف مع الجرحى والعوائل المستهدفة من الحرب.

2. عدم توفر المساواة في التحويلات العلاجية لخارج القطاع وأحيانا داخله والتمييز بأشكال مختلفة بين المرضي وعدم تكافؤ فرص تلقي الخدمة الخارجية بشكل يعكس فساداً إدارياً في هذه الخدمة.

3. محدودية علاج الحروب التخصصي وضعف إمكانيات القطاع الصحي في غزة سواءً المادية أو البشرية سيما نحو النساء مما خلق انفلاش في الخدمات الصحية المقدمة للنساء.

4. تفشي الاضطراب والضغط النفسي وانتشار الصدمات العصبية وحالة عدم الاستقرار الاسري لدي النساء وعوائلهن فترة الحرب وما بعدها، الأمر الذي خلف أمراضا عديدة كالعصبية وتقلب المزاج والانفعال السريع والتبول اللاإرادي والقلق والارق وخشية الاصوات حتى الطبيعية والخوف من المستقبل، وانعكاس ذلك على العنف الاسري المبني على النوع الاجتماعي وعدم الاستقرار العائلي والخوف من الأصوات حتى الطبيعية.

خامسا: المجال القانوني والإنساني:

1. عدم وعي والمام النساء عموماً بحقوقهن الارثية بعد استشهاد ازواجهن وعوائلهن والجهل بحقوقهن في التعويض عن خسائرهن المختلفة والوصاية على ابنائهن.

2. مطالبات قوية للنساء المتضررات من الحرب في ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته ومقاضاته جنائيا ومدنيا لمعاقبته وارغامه على التعويض امام العدالة الدولية.

3. انتهاك حقوق النساء اثناء الحرب بعدم توفر الحماية الاجتماعية جراء العدوان الإسرائيلي وتشتت عوائلهن نظرا لنزوحهم القسري، وكذلك حمايتهن من العنف الاسري المبني على النوع الاجتماعي وفقدانهن ثقتهن في أنفسهن.

نتائج المجموعة البؤرية الثالثة مع النساء الخبراء (ممثلات المؤسسات الاهلية والخاصة) :

من النتائج الاجمالية للمجموعة ما يلي:

1. لم تقم المؤسسات الاهلية بحصر الاضرار ولم تشترك في ذلك لان الامر أكبر من امكانياتها وتحتاج لأطار حكومي مدعوم دولياً وبإمكانيات عالية ويمكن للمؤسسات النسوية والاهلية عموماً ان تكون شريكاً محليا في ذلك، وبالتالي لا تستطيع تحديد احتياجات النساء بعد الحرب بشكل عام ولكنها ساهمت في تحديد بعض احتياجات النساء كالدعم النفسي والرعاية الصحية والاجتماعية ... ونحوه.

2. يوجد برامج فرعية واهتمامات باحتياجات النساء ضمن خطط عمل وسياسات المؤسسات وهي تعمل في الوضع الطبيعي، أما فترة الحرب ونظرا لعنصر المفاجأة والمباغتة فيها وانتهاء الحرب الأخيرة على غزة حديثا، فان المؤسسات المشاركة تعمل جهدها على تعديل برامجها لتشمل احتياجات النساء بعد الحرب وادراج ذلك ضمن محاور رئيسية في خططها وعملها ولكن الامر يحتاج الي دعم حكومي نوعي لإنجاز ذلك.

3. ليس لدي المؤسسات الاهلية المشاركة دراسات وابحاث حول احتياجات النساء بعد الحرب نظرا لضيق الوقت منذ انتهاء الحرب ولكن البعض منها كجمعية عائشة اعدت بعض التقارير حول ذلك وبالتحديد احتياجات النساء للدعم النفسي لمرحلة بعد الحرب وكذلك معالجة الامراض النفسية والصحية الناجمة عنها كالأرق والقلق والمزاج العصبي والخوف، ومراكز النشاط النسائي في تحديد الاحتياجات القانونية والاستشارات للنساء.

أما النتائج التفصيلية فقد جاءت على النحو التالي:

أولاً: المجال السياسي:

1. لا تشارك النساء وأطرهن التمثيلية في قرار السلم والحرب (بالأجماع).
2. محدودية وضعف مشاركة النساء في لجان الطوارئ والأزمات وقت الحرب حيث لا تتجاوز (10-20%).
3. تمثيل النساء في اللجان الشعبية اللاجئين في المخيمات غير كاف عددا ونوعا.
4. نسبة مشاركة النساء في ترتيب البيت الفلسطيني لا تزيد عن 10% وفي وفود المصالحة لا تزيد عن 5%.

ثانياً: المجال الاقتصادي:

1. عدم مهنية لجان حصر الاضرار وعدم تمثيلها لجميع مكونات شعبنا سيما النساء ومؤسساتهن واطرهن الجمعوية وممارستها سياسات تمييزية على خلفية سياسية وجندرية.

2. قدمت مؤسسات المجتمع المدني بعض المساعدات الاغاثية العاجلة للمتضررين من الحرب خصوصا النساء، ولكنها جهود محدودة مقارنة بحاجيات النساء التي تحتاج الي إغاثة كبيرة ينبغي ان تضطلع بها الحكومة وشركائها الدوليين.

3. العمل على إعادة تأهيل النساء اقتصاديا وتدريبهن ولكن الامر في نطاق بسيط لضعف الإمكانيات.

4. فقد الكثير من النساء عملهن بعد قصف مشاريعهن أو تضررهن جراء ذلك خاصة رياض الأطفال ودور الحضانة والمشاريع الصغيرة الريادية والاقتصادية الزراعية والإنتاجية الغذائية وتسريح عدد كبير وعدم تقاضي أجورهن وفقدان عملهن...الخ.

5. اغلاق المعابر أثر بشكل كبير على الاقتصاد الغزي سيما الاقتصاد النسائي والعائلي.

ثالثاً: المجال الاجتماعي:

1. عدم توفير بيوت ايجار للنازحين ومن فقدن مساكنهن نتيجة الهدم الكلي او الجزئي وإذا وجد في أطار ضيق وأحيانا تمييزي على أساس حزبي او النوع الاجتماعي.

2. مراكز الايواء المؤقتة كالمدارس ونحوها لا تراعي خصوصيات المرأة وتعرضت الكثير من النساء فيها للتحرش الجنسي واللفظي وغياب مراكز ايواء دائمة مناسبة ولائقة لهن.

3. غياب الحماية الاجتماعية للنساء وقت الحرب.

4. توقف مسيرة التعليم سيما المراحل الابتدائية والمتوسطة اثناء الحرب، ومن آثارها تدني مستوي التعليم وضعف التحصيل وانهاء العام الدراسي دون اكمال الخطط الدراسية وعدم توفر خدمة التعليم الالكتروني لجميع النساء وعوائلهن.

رابعاً: المجال الصحي:

1. رضا عام على عمل القطاع الصحي والخدمات المقدمة في مجال الطوارئ رغم ضعف الإمكانيات ولكن ذلك كان على حساب الخدمات الصحة الطبيعية وشبه تعطل تقديمها للنساء وأطفالهن.

2. تفشي الامراض النفسية والعصبية جراء الحرب واهوالها خلق امراض عديدة للنساء منها الرجفة والرعشة العصبية والشلل العصبي والارق والقلق وتوسع العنف الاسري بشقيه اللفظي والجسدي نتيجة الضغط النفسي والعصبي.

خامساً: المجال القانوني:

1. ضعف الوعي القانوني لدي النساء بشأن حقوقهن القانونية والقضائية الفردية والجماعية وكذلك حقهن في متابعة تعويضهن عن خسائرهن.

2. رغبة جامحة لدي النساء لملاحقة الاحتلال قضائيا على عدوانه وما سببه للنساء من أضرار جسيمة لمحاكمته وإلزامه بالتعويض المنصف والعادل من خلال إطار تنسيقي وطني تكاملي.

3. تفعيل قانون الضمان الاجتماعي اثناء العدوان.

التوصيات:

أولاً: توصيات النساء المتضررات (المجتمع المحلي):

- سياسياً:

1. أهمية مشاركة النساء وتعزيز حضورهن في الاحزاب والاطر السياسية، وبالتالي المشاركة في صناعة قرار السلم والحرب باعتبارهن الحاضنة الشعبية للمقاومة وشركاء في الدم والتضحية.

2. مشاركة النساء في لجان الأعمار بنسبة (30-50%) بصفتهن نصف المجتمع وضمان تمثيلهن الجدي بذات النسبة في لجان الطواري وبما يتناسب مع طبيعتهن وظروفهن.

3. ضرورة مشاركة النساء في هياكل النظام السياسي الفلسطيني (منظمة التحرير- السلطة الوطنية) بنسبة الثلث على الاقل، والحال ذاته في مسيرة المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام وإصدار التشريعات التنظيمية لذلك.

4. وجوب مشاركة النساء اللاجئات في اللجان الشعبية للاجئين والتي تنظم العلاقة مع الأونروا بنسبة الثلث على الاقل وعن طريق الانتخاب لا التعيين.

5. تفعيل تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325علي النساء في فلسطين وأن ترعي وزارة شؤون المرأة ذلك بصفتها جزء من الحكومة.

- اقتصادياً:

1. توفير الحكومة خدمات اقتصادية اسعافية عاجلة للنساء المتضررات سواء كانت عينية او نقدية تكفل لهن حياه معيشية كريمة انتقالية لحين ترتيب امورهن سيما مربيات الأطفال وصاحبات المشاريع الصغيرة وبشكل يحفظ كرامتهن ومشاعرهن.

2. الالتزام الحكومي بتعويض كامل عادل ومنصف للنساء عن خسائرهن المادية سواء ترميم مساكنهن او خسائرهن المادية الأخرى بعيدا عن أي تمييز على اساس النوع الاجتماعي.

3. أهمية إعادة النظر في تشكيل لجان حصر الأضرار بحيث تكون شاملة ومهنية وميدانية بعيدا عن أي تمييز جنسي او سياسي، وان عملها قابل للطعن والتظلم وان تتضمن في تشكيلتها نساء مهنيات مراعاة لخصوصية المنازل واحتياجات النساء الخاصة.

- اجتماعيا:

1. نظرا لأن قطاع غزة ساحة عدوان وحرب دائمة ينبغي توفير مراكز لجوء وايواء آمنة مؤقتة ودائمة للنساء الضحايا الحدوديات المشردات والنازحات واطفالهن تراعي خصوصياتهن على ان توفر الحماية الدولية لهذه المراكز.

2. إعادة صياغة خطط الطوارئ الهشة وقت الحرب وتضمينها برامج خاصة بالنساء تراعي خصوصياتهن وتوفر حاجياتهن ورفد الدفاع المدني بوسائل وادوات جديدة لمواجهة أزمات الكوارث والحروب.

3. توفير خدمة الدعم النفسي والاجتماعي العاجلة للنساء واطفالهن نتيجة صدمات الحرب وافرازاتها المختلفة وتخصيص عيادات واطقم مدربة ومتنقلة لذلك كخدمة دائمة لامتداد تأثيرات العدوان النفسية.

4. اضطلاع الحكومة بتخصيص برامج استدراك ودعم لتعليم النساء بالتعاون ما بين وزارتي التربية والتعليم وشؤون المرأة والتعويض عن التقطع وقت الحرب وتبعاته كهدم المساكن للمحافظة على حقوقهن في تعليم جيد ومؤهل في ظروف الحرب والطوارئ.

- صحياً:

1. أهمية تقديم الخدمات العلاجية الطبيعية والعادية للمرضي سيما النساء أثناء الحرب خاصة ذوات الأمراض المزمنة، وهذا يستوجب فتح العيادات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والأونروا على السواء وعدم الاقتصار على حالة الطوارئ وضحايا الحرب، والاسراع في تشييد مستشفى رفح باعتبارها من المحافظات الكبري في القطاع.

2. ضرورة رفع كفاءة القطاع الصحي سواء من ناحية الامكانيات المادية او الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع ظروف العدوان من خلال توطين كفاءات صحية من الخارج وتأهيل المحلية وفتح مراكز صحية نوعية متخصصة بضحايا الحروب واستقدام وفود طبية.

3. وضع نظام صحي للتحويلات الخارجية يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المرضي مع مراعاة حالة النساء وخصوصياتهن وأولوياتهن. سيما ضحايا الحروب الاحتلالية.

4. فتح أقسام وعيادات اضافية متخصصة للصحة النفسية لضحايا العدوان في جميع محافظات قطاع غزة وتوفير دليل ارشاد ودعم نفسي تطبيقي لضحايا الحروب والعدوان من النساء واطفالهن يسهل تعامل النساء معه وقت الحرب وفي أسوأ الظروف، يعده نخبة من الخبراء من المرشدين الاجتماعيين والاخصائيين النفسيين، مع توفير خط ساخن مجاني لهذا الغرض.

- قانونياً:

1. اعداد دليل قانوني ارشادي شامل ومبسط حول حقوق المرأة القانونية والقضائية أثناء الحروب وبعدها وآليات مطالبتها بحقوقها سيما في حصر الأضرار والتعويض عنها، وكذلك تعريفها بحقوقها في القانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف والقرارات الأممية ذات الصلة، واعتماد حجة حصر الإرث كمقياس لتوزيع المعونات والمساعدات على ذوي الضحايا، الى جانب توفير ذلك عبر المنصات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

2. دعم تشكيل إطار تنسيقي للنساء المتضررات من الحرب والعدوان ذو استقلالية يراعي خصوصياتهن وفي إطار تنسيقي وطني للمتضررين وتوفير الدعم له لمقاضاة الاحتلال على عدوانه جنائياً ومدنياً أمام القضاء الدولي.

3. عقد دورات وبرامج تدريبية وتوعوية وتثقيفية للنساء خصوصا المتضررات لتعريفهن بحقوقهن في الحماية الاجتماعية من العدوان والعنف الأسري أثناء العدوان وتعزيز ثقتهن بأنفسهن.

ثانياً: توصيات النساء الخبراء (ممثلات المؤسسات الاهلية):

- سياسياً:

1. رفع نسبة تمثيل المرأة في إدارة البيت الفلسطيني والحياة السياسية ومسيرة المصالحة والحكم المحلي الي 30%على الأقل.

2. ضرورة خلق آليات لمشاركة النساء وأطرهن التمثيلية في قرار السلم والحرب باعتبارهن نصف الشعب.

3. رفع نسبة مشاركة النساء في لجان الطواري المحلية الي 30-40%.

4. تمثيل النساء في اللجان الشعبية للاجئين بنسبة 30% على الاقل وأن يكون ذلك بالانتخاب بعيدا عن التمييز السياسي أو الاجتماعي.

5. توفير مشاريع مدرة للدخل ودورات تمكين اقتصادي.

- اقتصادياً:

1. تشجيع النساء على الانخراط في سوق العمل الالكتروني.

2. انشاء صندوق دعم للنساء على غرار صندوق عز لدعم النساء عموماً والمتضررات خصوصا.

3. أهمية تشكيل مجلس اعمار لقطاع غزة تمثل فيه مؤسسات المجتمع المدني سيما النسوية على ان تكون مشاركة المرأة فيه بنسبه 50% مع مراعاة التخصص المهني والفئات العمرية والتنوع الديني، تعزيزا لمشاركة القطاع الأهلي والنقابي.

4. دعم الحكومة للمؤسسات الأهلية سيما النسوية منها لإعادة تأهيل النساء المتضررات من الحرب.

5. الاسراع في برنامج تشغيل مؤقت للخريجات والعاطلات عن العمل ولمن فقدن أعمالهن نتيجة الحرب، وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور لضمان حياة كريمة للعاملات.

6. تقديم مساعدات اغاثية ونقدية عاجلة للنساء المتضررات سيما من فقدوا بيوتهن ودخلهن بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الأهلية النسوية في المحافظات.

7. اعادة تشكيل لجان حصر الاضرار بشكل مهني وعادل وبمشاركة نسائية 50%.

- اجتماعياً:

1. أهمية وضع خطة إنعاش اجتماعي للنساء يباشرها إطار تكاملي بين الحكومة والمؤسسات الأهلية والنسوية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.

2. توفير شبكة حماية اجتماعية للنساء في وقت الطوارئ والحروب.

3. وجوب وضع خطة تربوية وتعليمية متكاملة بمشاركة جميع الأطراف لا ستدارك توقف المسيرة التعليمية واثارها بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ودائرة التعليم بالأونروا وإعادة التأهيل النفسي للطلاب سيما الفتيات بمختلف مراحل الدراسة.

4. انشاء صندوق خاص للضمان الاجتماعي للنساء.

- صحياً:

1. ضرورة تخصيص وزارة الصحة جزء كبير من امكانياتها لقطاع غزة وللطوارئ بالذات، وكذلك توفير الادوية والمستلزمات الطبية للأمراض المزمنة وغيرها والتواصل مع الجهات الدولية للضغط على الاحتلال لاستثناء المرضي من اغلاق المعابر خصوصاً الحالات الخطرة والمزمنة.

2. استقدام طواقم طبية من الخارج لتأهيل كوادرنا المتخصصة في مجالات صحة الحروب والطوارئ.

3. توفير خدمة الصحة النفسية للنساء واطفالهن داخل مراكز الايواء فترة الحرب وفي بيوتهن من خلال عيادات نفسية متنقلة ومرشدين اجتماعيين ونفسيين وخط ساخن لتقديم العلاج والإرشاد النفسي للضحايا وامتداد هذه الاثار حتى اليوم بعد الحرب.

- قانونياً:

1. اعداد دليل قانوني ارشادي للنساء بكل ما يتعلق بحقوقهن فترة الحرب وبعدها.

2. التوعية القانونية والتثقيفية للنساء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والاعلانات الممولة وبرامج إعلامية إذاعية وفضائية واستغلال الاعلام الرقمي في ذلك.

3. تشكيل فريق حقوقي متكامل من جميع المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية سيما النسائية والضحايا لملاحقة الاحتلال جنائياً ومدنيا لفرض عقوبات عليه وإلزامه بدفع التعويضات للضحايا والمتضررين.

مناقشة النتائج والتوصيات:

يتضح من نتائج المجموعات الثلاث سيما بين المجموعتين الاولي والثانية من جهة والمجموعة الثالثة من جهة اخري وجود توافق كبير بينهما بشأن احتياجات النساء، مع فارق الدور المؤسسي للأطر الاهلية النسائية التي ترغب في تمثيل النساء في مسيرة الاعمار والتعويض وملاحقة الاحتلال، بيد أن توصيات المجموعة الثالثة تميزت بما يلي:

1. أهمية انشاء صندوق دعم خاص بالنساء المتضررات أسوة بوقفة عز.

2. المطالبة بزيادة نسبة مشاركة النساء في مؤسسات القرار الفلسطيني ولجان الاعمار لتصل الي 50%.

3. ضرورة تأهيل وتمكين النساء المتضررات وغيرهم بدل الاقتصار على الجانب الاغاثي فقط على قاعدة

4. تخصيص نظام اجتماعي حكومي لتقديم مساعدات عينية ومالية للنساء التي فتحت بيوتهن للنازحين والمشردين في غياب مراكز مأوي مؤهلة وملائمة لخصوصيات النساء.

5. تشكيل إطار وطني تنسيقي لجميع ضحايا العدوان لملاحقة الاحتلال لمعاقبته وإلزامه بالتعويض تشارك فيه الجهات الرسمية والخاصة، مع دور فاعل ومميز لمؤسسات المجتمع المدني سيما النسائية منها ومنظمات حقوق الانسان.

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية

تمهيد:

لتحقيق الهدف من الاستبيان، فقد تم تفصيل منهجية العمل الإحصائي، حيث تعتبر هذه المرحلة جوهر العملية الإحصائية، إذ تم فيها تقديم المخرج من العمل الإحصائي وذلك من خلال الخطوات التالية:

أولاً: منهجية العمل الاحصائي:

1. **مرحلة التحضير والتهيئة:**

تم في هذه المرحلة عقد اجتماع لوضع الخطة التنفيذية والجدول الزمني لإعداد العمل الإحصائي، وقد تم تحديد الأهداف الأساسية والمخرجات المطلوبة من العمل الإحصائي.

2. **مرحلة إعداد الاستبيان:**

في هذه المرحلة تم إعداد الاستبيان حسب المؤشرات المطلوبة من وزارة المرأة الفلسطينية، وبما يتوافق مع الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الاستبيان، وبما يتوافق مع المجموعات البؤرية الثلاث، وكذلك مع البيئة الفلسطينية في قطاع غزة، وبعد ذلك تم تحكيمه من قبل خبراء في هذا المجال.

3. **مرحلة تحديد مجتمع وعينة الدراسة:**

تم في هذه المرحلة تحديد المجتمع المستهدف بشكل دقيق وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد تم استخدام أسلوب المعاينة لاختيار العينة، حيث إن أفضل عينة تكون ممثلة هي العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل والتي تؤخذ عشوائياً على عدة مراحل تبعاً لطبقات المجتمع المستهدف.

4. **مرحلة تدريب الباحثين الميدانيين:**

تم تدريب الباحثات الميدانيات ممن سبق لهن العمل كباحثات ميدانيات في مشاريع سابقة مشابهة وموزعات على محافظات قطاع غزة، وقد تم من خلال التدريب توضيح جميع الجوانب المتعلقة بالاستبيان حتى يتم تعبئته بشكل دقيق من قبل النساء، والإدلاء بالبيانات الصحيحة وغير المنحازة.

5. **دقة البيانات:**

6. لضمان دقة وجودة عالية للبيانات التي تم الحصول عليها تم إتباع مجموعة من الخطوات التالية:

- تدريب الباحثات على الاستبيان لمدة كافية.
- إشراف مستمر للمناطق التي جرى فيها العمل الميداني.
- تدقيق مكتبي على الاستبيانات الواردة يوميا.
- الفحص المستمر للبيانات المدخلة من حيث اتساقها ومنطقيتها.

7. **التجربة القبلية:**

التجربة القبلية تكون صورة مصغرة عن العمل الميداني الرئيسي، حيث تعتبر الأداة الأنسب لقياس الاستبيان، وخطة التنفيذ، وآلية جمع البيانات، ومعدلات الإنجاز، والتوقيت الزمني، والتجهيز الآلي للبيانات وتقييمه، وقد تم أخذ 50 امرأة كعينة استطلاعية، حيث تم التعرف على الملاحظات البسيطة لهن والأخذ بها.

8. **مرحلة العمل الميداني:**

تم في هذه المرحلة تم توزيع الباحثات الميدانيات على محافظات قطاع غزة الخمس، وذلك بعد الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات المختصة، حيث تم الإشراف المستمر للتأكد من تطبيق المعايير الصحيحة لجمع البيانات وحل أي معيقات تحول دون توزيع الاستبيان.

9. **مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:**

بعد مرحلة العمل الميداني وعودة الاستبيانات من الميدان تبدأ عملية معالجة هذه البيانات والتي تتضمن مجموعة من الأنشطة والفعاليات أهمها: تدقيق الاستبيانات، وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب.

10. **مرحلة تحليل البيانات:**

بعد إجراء عملية حوسبة وتدقيق البيانات تأتي مرحلة تحليلها والخروج بالنتائج الأساسية، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبرنامج الإكسل، وبعد ذلك تم مناقشة النتائج مع الجهات المختصة وكتابة التقرير الإحصائي النهائي.

11. الاعتبارات الأخلاقية:

تم الأخذ بعين الاعتبار كافة الأمور الأخلاقية عند توزيع الاستبيان، حيث تم الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات المختصة، وقد تم توضيح أهداف الاستبيان للنساء مع مراعاة سرية المعلومات المبحوثة.

ثانياً: تحليل أسئلة الاستبيان:

جدول رقم (3): البيانات الشخصية للمبحوثين

البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية %
العمر بالسنوات	25-18	103	18.4
	30-26	97	17.4
	35-31	75	13.4
	40-36	101	18.1
	45-41	56	10.0
	50-46	54	9.7
	51 فما فوق	73	13.1
الحالة الاجتماعية	عزباء	121	21.6
	متزوجه	365	65.3
	مطلقة	25	4.5
	أرملة	39	7.0
	منفصلة	9	1.6
عدد أفراد الاسرة	3-1	109	19.5
	6-4	241	43.1
	9-7	149	26.7
	أكثر من 9	60	10.7
مكان السكن	محافظة رفح	105	18.8
	محافظة خانيونس	6	1.1
	محافظة الوسطى	50	8.9
	محافظة غزة	249	44.5
	محافظة الشمال	149	26.7
نوع المسكن	مشترك مع أهل الزوج	87	15.6
	مستقل	270	48.3
	مشترك مع العائلة	202	36.1

البيانات الشخصية			العدد	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي		توجيهي فأقل	266	47.6
		دبلوم متوسط	102	18.2
		بكالوريوس	178	31.8
		ماجستير فأعلى	13	2.3
الحالة الوظيفية	تعمل	موظفة حكومي	48	8.6
		قطاع خاص	43	7.7
		منظمات دولية	5	0.9
		عمل خاص	24	4.3
	لا تعمل	ربة منزل	364	65.1
		عاطلة عن العمل	39	7.0
		طالبة	25	4.5
		مريضة	11	2.0
		مصابة حرب	-	
مستوى الدخل الشهري		أقل من 500	311	55.6
		1000 -501	129	23.1
		1500 – 1001	71	12.7
		2000 -1501	22	3.9
		2500 -2001	7	1.3
		3000 -2501	17	3.0
		3000 فما فوق	2	0.4

تحليل محاور الدراسة :

المحور الأول : المحور الاقتصادي :

1. هل أدى العدوان الاسرائيلي لفقدان مصدر الدخل الرئيسي للأسرة؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (3) فقدان مصدر الدخل الرئيسي لأسر المستجيبات نتيجة العدوان الاسرائيلي، حيث تبين أن ثلث المستجيبات تقريبا 32.4% فقدن مصدر الدخل الرئيسي لأسرهن نتيجة العدوان الإسرائيلي، بينما الباقي 67.6% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (4):

هل أدى العدوان الاسرائيلي لفقدان مصدر الدخل الرئيسي للأسرة؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	181	32.4
لا	378	67.6
المجموع	559	100.0

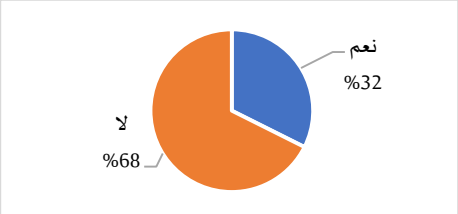

2. هل فقدت وظيفتك أو عملك بعد العدوان على قطاع غزة؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (4) فقدان المستجيبات وظائفهن أو عملهن بعد العدوان على قطاع غزة، حيث تبين أن ربع المستجيبات -اللاتي تعملن- تقريبا 24.2% فقدن وظائفهن أو عملهن بعد العدوان على قطاع غزة، بينما الباقي 75.8% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (5):

هل فقدت وظيفتك أو عملك بعد العدوان على قطاع غزة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	29	24.2
لا	91	75.8
المجموع	120	100.0

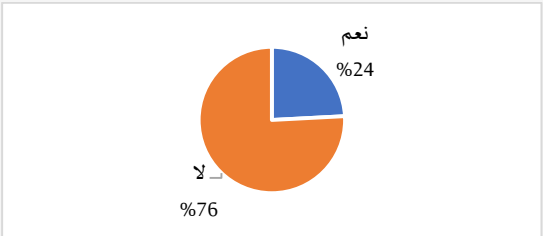

3. هل لحق بالمنشأة الاقتصادية التي تعملين بها أو تديرينها أنت أو زوجك أو أبنائك أضرار خلال العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (5) تضرر المنشأة التي تعمل بها المستجيبة أو تديرها هي أو زوجها أو أبنائها خلال العدوان، حيث تبين أن 46.9% من المستجيبات أجبن بتضرر المنشأة التي تعمل بها أو تديرها هي أو زوجها أو أبنائها خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي، بينما الباقي 53.1% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (6):

هل لحق بالمنشأة الاقتصادية التي تعملين بها أو تديرينها أنت أو زوجك أو أبنائك أضرار خلال العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ضرر كلي	43	7.7
ضرر جزئي	219	39.2
لا يوجد أضرار	297	53.1
المجموع	559	100.0

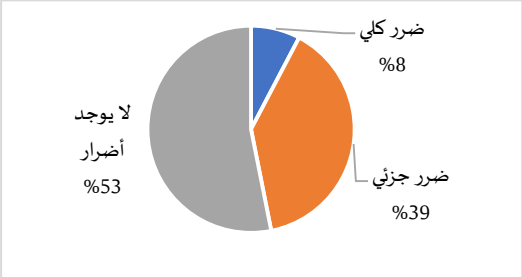

4. هل لحق بمسكن أو أملاك الأسرة أضرار خلال العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (6) تضرر مسكن المستجيبات أو أملاك أسرهن خلال العدوان، حيث تبين أن 59.5% من المستجيبات أجبن بتضرر مسكنهن أو أملاك أسرهن خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي، بينما الباقي 40.4% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (7):

هل لحق بمسكن أو أملاك الأسرة أضرار خلال العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ضرر كلي	41	7.3
ضرر جزئي	292	52.2
لم يلحق أي ضرر	226	40.4
المجموع	559	100.0

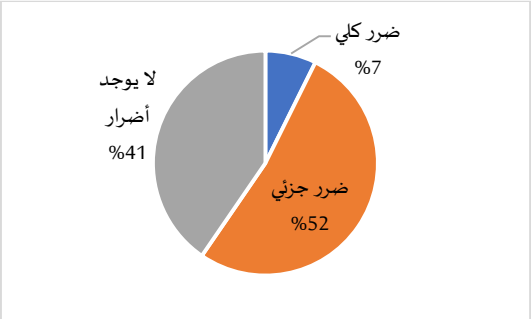

5. كم تقدر قيمة خسائر الأسرة الاقتصادية من العدوان الاسرائيلي بالدولار؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (7) قيمة خسائر الأسر الاقتصادية من العدوان الاسرائيلي بالدولار، حيث أجاب 58.1% من المستجيبات أن خسائر أسرهن من العدوان الإسرائيلي أقل من 1000 دولار، 20.6% خسائرهن يتراوح من 1000 الى 2000 دولار، بينما الباقي 21.3% خسائرهن أكثر من 2000 دولار.

جدول وشكل رقم (8):
كم تقدر قيمة خسائر الأسرة الاقتصادية من العدوان الاسرائيلي بالدولار؟

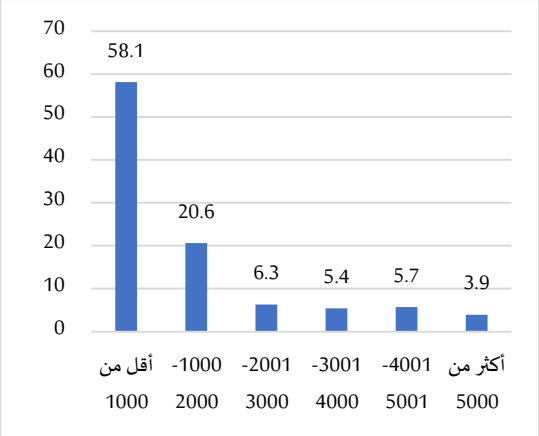

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 1000	325	58.1
1000 -2000	115	20.6
2001 -3000	35	6.3
3001 -4000	30	5.4
4001 -5001	32	5.7
أكثر من 5000	22	3.9
المجموع	559	100.0

6. أي الأولويات ضرورية لتعويض الأضرار؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (8) الأولويات الضرورية لتعويض الأضرار من وجهة نظر المستجيبات، حيث جاء ترتيب الأولويات من وجهة نظر المستجيبات هي: بناء واصلاح المنازل بنسبة 38.6%، ومن ثم تعويض نقدي بنسبة 35.6%، ومن ثم المساعدة على تعويض أماكن العمل ومصادر الدخل بنسبة 19.7%، وأخيرا صيانة البنية التحتية بنسبة 6.1%.

جدول وشكل رقم (9):
الأولويات الضرورية لتعويض الأضرار

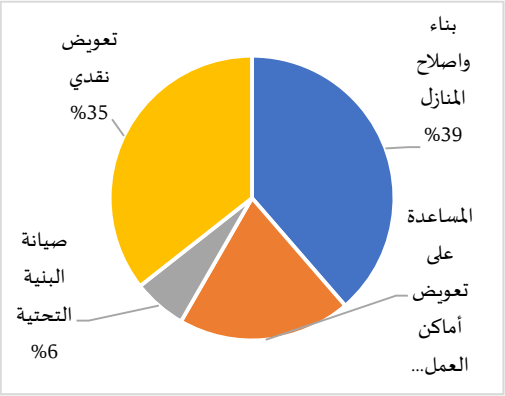

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
بناء واصلاح المنازل	216	38.6
المساعدة على تعويض أماكن العمل ومصادر الدخل	110	19.7
صيانة البنية التحتية	34	6.1
تعويض نقدي	199	35.6
المجموع	559	100.0

7. هل حصلت على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (9) حصول المستجيبات على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة، حيث تبين أن غالبية المستجيبات 79.4% لم يحصلن على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة، 18.8% حصلن على تعويض بشكل غير كاف، بينما 1.8% حصلن على تعويض بشكل كاف.

جدول وشكل رقم (10):

هل حصلت على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة؟

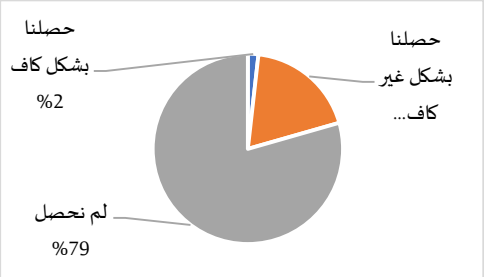

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
حصلنا بشكل كاف	10	1.8
حصلنا بشكل غير كاف	105	18.8
لم نحصل	444	79.4
المجموع	559	100.0

8. ما مدى رضاك عن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتكم بعد العدوان

يتضح من الجدول والشكل رقم (10) مدى الرضا عن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكات المستجيبات بعد العدوان، حيث أجاب 45.1% من المستجيبات أن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتهن بعد العدوان لم تكن على أسس مدروسة، 40.1% أجبن بأنها كانت متسرعة وغير شاملة، بينما 14.8% أجبن بأنها كانت دقيقة وكافية.

جدول وشكل رقم (11):

مدى الرضا عن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتكم بعد العدوان

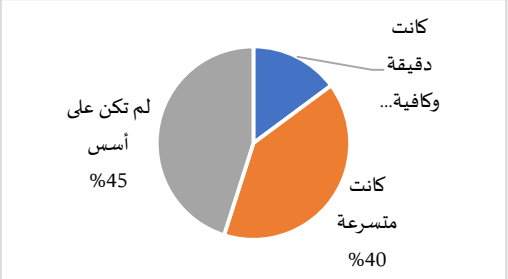

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
كانت دقيقة وكافية	83	14.8
كانت متسرعة وغير شاملة	224	40.1
لم تكن على أسس مدروسة	252	45.1
المجموع	559	100.0

9. هل تعتقدين أن هناك تمييزاً في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (11) الاعتقاد بوجود تمييز في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء، حيث تبين أن 69.6% من المستجيبات أجبن بوجود تمييز واضح/ محدود في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء، بينما الباقي 30.4% أجبن بعدم وجود تمييز في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء.

جدول وشكل رقم (12):

هل تعتقدين أن هناك تمييزاً في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هناك تمييز واضح	213	38.1
يوجد تمييز محدود	176	31.5
لا يوجد تمييز	170	30.4
المجموع	559	100.0

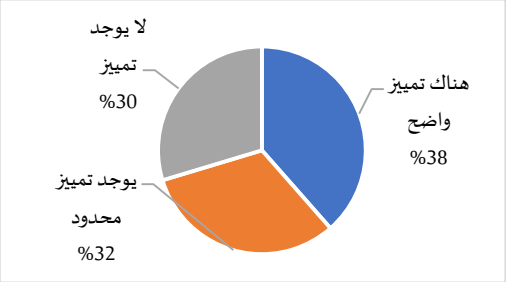

10. هل تعتقدين أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت على أسس فصائلية أم على معايير النزاهة والشفافية؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (12) الاعتقاد بأن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت على أسس فصائلية أم على معايير النزاهة والشفافية، حيث يعتقد 59.7% من المستجيبات أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت عل أسس فصائلية وحزبية واضحة، 4.7% يعتقدن أنها كانت وفق معايير النزاهة والشفافية، بينما الباقي 35.6% لا يعلمن.

جدول وشكل رقم (13):

هل تعتقدين أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت على أسس فصائلية أم على معايير النزاهة والشفافية؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
قامت عل أسس فصائلية وحزبية واضحة	334	59.7
كانت وفق معايير النزاهة والشفافية	26	4.7
لا أعلم	199	35.6
المجموع	559	100.0

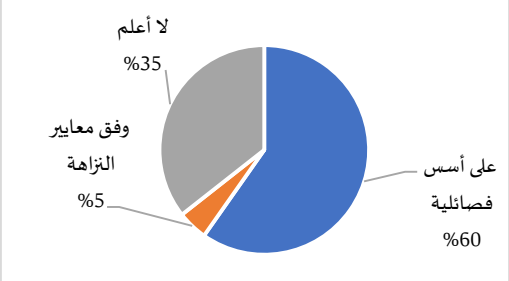

11. هل تعتقدين أن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي سوف ترى النور ويتم الالتزام بها؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (13) الاعتقاد بأن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار سترى النور ويتم الالتزام بها، إذ يعتقد 68.3% من المستجيبات سواء جزئيا أو كليا، بينما 31.7% يعتقدن أنه لن يتم الوفاء بها.

جدول وشكل رقم (14):
هل تعتقدين أن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي سوف ترى النور ويتم الالتزام بها؟

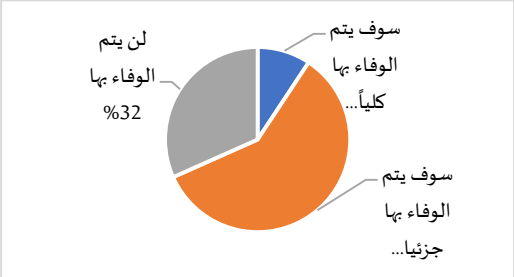

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
سوف يتم الوفاء بها كلياً	52	9.3
سوف يتم الوفاء بها جزئيا	330	59.0
لن يتم الوفاء بها	177	31.7
المجموع	559	100.0

12. هل تعتقدين أنك بحاجة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتك الطبيعية ودعم مشاريعك الخاصة؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (14) اعتقاد المستجيبات أنهن بحاجة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتهن الطبيعية ودعم مشاريعهن الخاصة، حيث تبين أن 43.1% من المستجيبات يحتجن بنسبة كبيرة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتهن الطبيعية ودعم مشاريعهن الخاصة، 36.7% يحتجن الى حد ما الى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية، بينما 20.2% لا يحتجن الى ذلك.

جدول وشكل رقم (15):
هل تعتقدين أنك بحاجة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتك الطبيعية ودعم مشاريعك الخاصة؟

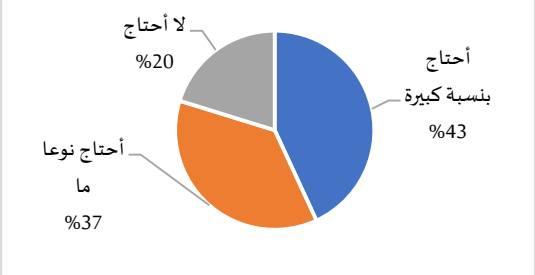

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أحتاج بنسبة كبيرة	241	43.1
أحتاج نوعا ما	205	36.7
لا أحتاج	113	20.2
المجموع	559	100.0

المحور الثاني: المحور الاجتماعي:

13. هل تعتقدين بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (15) اعتقاد المستجيبات بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع، حيث يعتقد 68.7% من المستجيبات بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع، 10.7% أجبن عكس ذلك، بينما 20.6% لا يعلمن بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع.

جدول وشكل رقم (16):
هل تعتقدين بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	384	68.7
لا	60	10.7
لا أعلم	115	20.6
المجموع	559	100.0

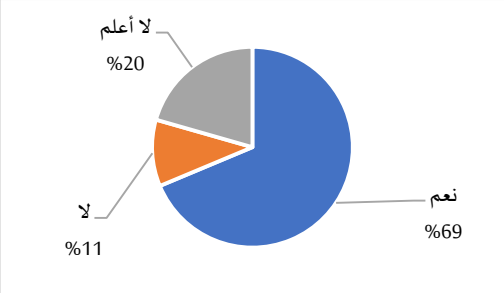

14. ما هي أسباب زيادة العنف الأسري من وجهة نظرك؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (16) أسباب زيادة العنف الأسري من وجهة نظر المستجيبات، حيث جاء ترتيب أسباب زيادة العنف الأسري من وجهة نظر المستجيبات كما يلي: فقر الأسرة بنسبة 81.8%، ومن ثم حروب الاحتلال والحصار بنسبة 62.3%، ومن ثم البطالة بنسبة 59.4%، وأخيرا الانقسام الفلسطيني بنسبة 33.8%.

جدول وشكل رقم (17):
أسباب زيادة العنف الأسري

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
حروب الاحتلال والحصار	348	62.3
فقر الأسرة	457	81.8
البطالة	332	59.4
الانقسام الفلسطيني	189	33.8

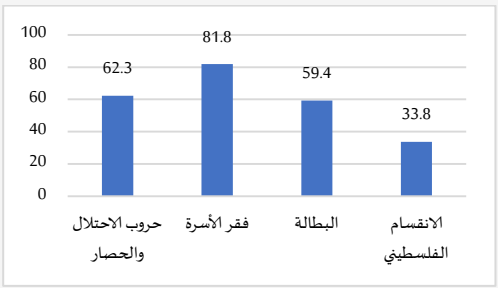

15. هل تحتاجين إلى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (17) احتياج المستجيبات الى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار، حيث أجاب أكثر من نصف المستجيبات 50.6% بأنهن لا يحتجن الى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار، 26.8% يحتجن بشكل عاجل، بينما 22.5% يحتجن الى توفير مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار.

جدول وشكل رقم (18):

هل تحتاجين إلى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نحتاج بشكل عاجل	150	26.8
نحتاج	126	22.5
لا نحتاج	283	50.6
المجموع	559	100.0

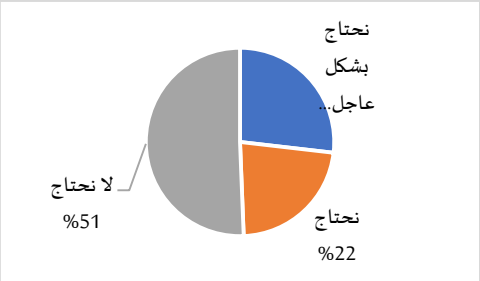

16. هل وفرت مراكز إيواء النازحين الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (18) توفير مراكز إيواء النازحين الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء، حيث أجاب 23.4% من المستجيبات بأن مراكز الإيواء لم توفر الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء، 25.9% أجبن أنها وفرت تلك الاشياء بشكل جزئي، بينما 5.7% أجبن أنها وفرت الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء بشكل كامل.

جدول وشكل رقم (19):

هل وفرت مراكز إيواء النازحين الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم تم توفيرها بشكل كامل	32	5.7
تم توفير احتياجات جزئية	145	25.9
لم يتم توفير أي شيء	131	23.4
لا أعلم	251	44.9
المجموع	559	100.0

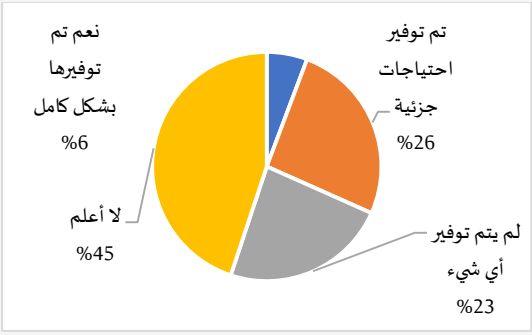

17. **هل كان هناك مشاركة للنساء المتضررات في إدارة مراكز ايواء النازحين؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (19) مشاركة النساء المتضررات في إدارة مراكز إيواء النازحين من وجهة نظر المستجيبات، حيث أجاب 16.3% من المستجيبات بأنه لم تكن هناك مشاركة للنساء المتضررات في إدارة مراكز ايواء النازحين، بينما 14.7% أجبن عكس ذلك، فيما تبين أن 69.1% من المستجيبات لا يعلمن بمشاركة النساء المتضررات في إدارة مراكز ايواء النازحين.

جدول وشكل رقم (20):

هل كان هناك مشاركة للنساء المتضررات في إدارة مراكز إيواء النازحين؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	82	14.7
لا	91	16.3
لا أعلم	386	69.1
المجموع	559	100.0

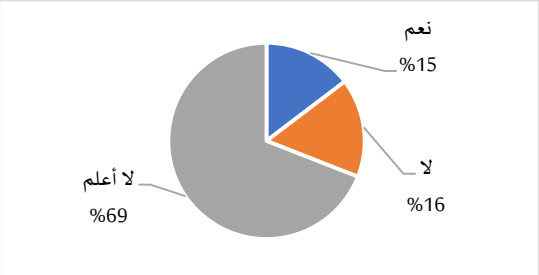

18. **إذا كان اللجوء إلى المدارس أثناء وبعد العدوان فكيف تقيمين مراكز الايواء؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (20) تقييم مراكز الايواء من وجهة نظر المستجيبات، وذلك حسب المعايير التالية:

- **الطاقة الاستيعابية:** قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 75.5% أن الطاقة الاستيعابية لمراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 24.5% قيمن المراكز بأنها جيدة.

- **النظافة:** قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 86.4% أن النظافة في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 13.6% قيمن عكس ذلك.

- **المكملات الأساسية:** قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 77.7% أن المكملات الأساسية في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 22.3% قيمن عكس ذلك.

جدول رقم (21):

تقييم مراكز الايواء من وجهة نظر المستجيبات

تقييم مراكز الايواء		التكرار	النسبة المئوية %
الطاقة الاستيعابية	رديء	339	75.5
	جيد	110	24.5
النظافة	رديء	389	86.4
	جيد	61	13.6
المكملات الأساسية	رديء	349	77.7
	جيد	100	22.3

شكل رقم (18):

تقييم مراكز الايواء من وجهة نظر المستجيبات

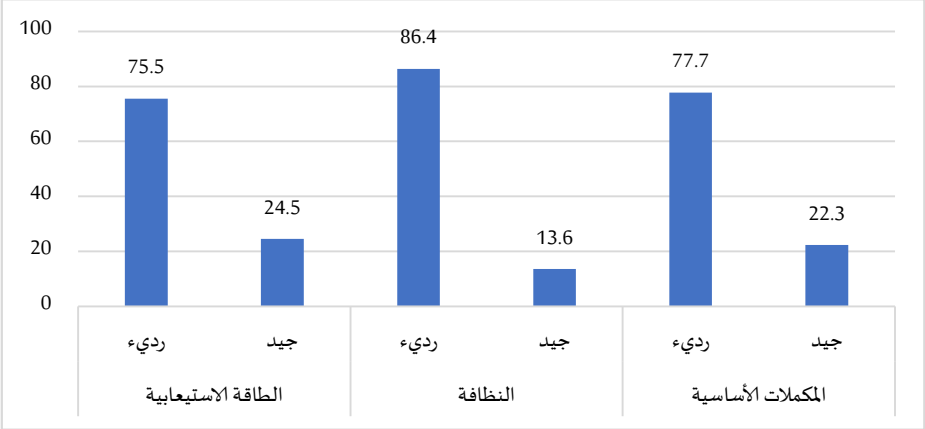

19. **ما هي الاحتياجات الأساسية لتوفير الاستمرار الأسري بعد العدوان حسب الاولوية؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (21) الاحتياجات الأساسية لتوفير الاستمرار الأسري بعد العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن الأولوية من قبل المستجيبات هي: المسكن بنسبة 61.0%، ومن ثم فرص عمل بنسبة 51.9%، ومن ثم المساعدات العينية والمادية بنسبة 37.0%، ومن ثم الاستقرار السياسي بنسبة 32.3%، وأخيرا الخدمات الطبية والنفسية بنسبة 31.9%.

جدول وشكل رقم (22):
الاحتياجات الأساسية لتوفير الاستمرار الأسري بعد العدوان حسب الاولوية

الإجابة	النسبة المئوية %	الترتيب
المسكن	61.0	1
فرص العمل	51.9	2
الاستقرار السياسي	32.3	4
الخدمات الطبية والنفسية	31.9	5
المساعدات العينية والمادية	37.0	3

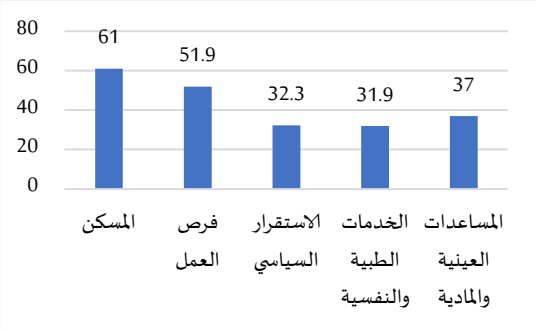

20. ما هي أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (22) أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان، حيث تبين أن أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان هي: الخوف من عودة الحرب بنسبة 45.9%، ومن ثم الاضطرابات التي أصابت أفراد الأسرة بالذات الأطفال بنسبة 34.1%، وأخيرا غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بنسبة 25.6%.

جدول وشكل رقم (23):
أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان

الإجابة	النسبة المئوية %	الترتيب
الخوف من عودة الحرب	45.9	1
الاضطرابات التي أصابت أفراد الأسرة بالذات الأطفال	34.1	2
غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة	25.6	3

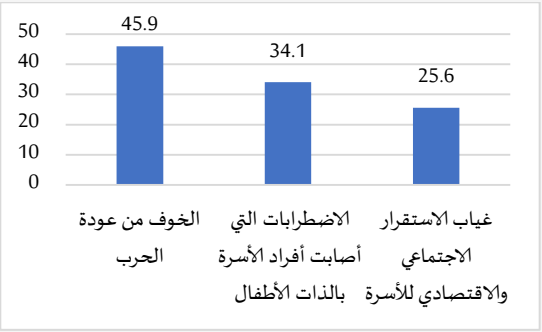

21. ما هي الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (23) الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن الاحتياجات الضرورية من وجهة نظر المستجيبات هي: دعم مادي وغذائي بنسبة 56.5%، ومن ثم دعم معنوي بنسبة 42.5%، ومن ثم وسائل مساعدة بنسبة 41.0%، وأخيرا وسائل اتصالات ونقل بنسبة 31.4%.

جدول وشكل رقم (24):

الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة

الإجابة	النسبة المئوية %	الترتيب
وسائل مساعدة	41.0	3
دعم مادي وغذائي	56.5	1
دعم معنوي	42.5	2
وسائل اتصالات ونقل	31.4	4

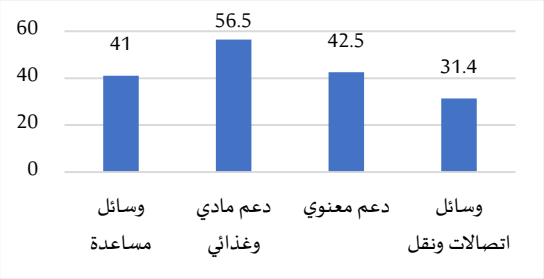

22. هل تعتقدين أن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (24) اعتقاد المستجيبات أن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع، حيث يعتقد غالبية المستجيبات 88.6% بأن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع، بينما 11.4% يعتقد عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (25):

هل تعتقدين أن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	495	88.6
لا	64	11.4
المجموع	559	100.0

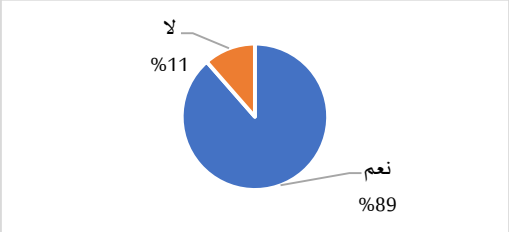

المحور الثالث: المحور الصحي والنفسي:

23. هل أنت راضية عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (25) رضا المستجيبات عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان، حيث تبين أن غالبية المستجيبات 81.8% راضيات بشكل كامل/ جزئي عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان، بينما 18.2% غير راضيات بتاتا عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان.

جدول وشكل رقم (26):
هل أنت راضية عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
راضية بشكل كامل	119	21.3
راضية بشكل جزئي	338	60.5
غير راضية بتاتا	102	18.2
المجموع	559	100.0

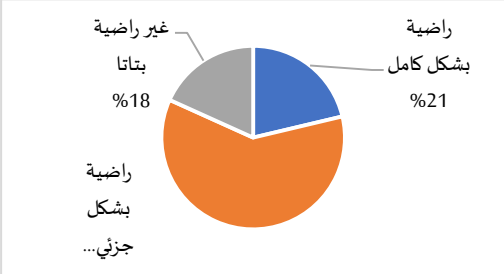

24. ما هي الخدمات الصحية التي تحتاجين اليها بعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (26) الخدمات الصحية التي تحتاجها المستجيبات بعد العدوان، حيث تبين أن 38.8% من المستجيبات يحتجن الى الحصول على الأدوية والمساعدات الطبية اللازمة، 16.3% يحتجن الى الوصول إلى المراكز العلاجية والمستشفيات، بينما 44.9% لا يحتجن الى خدمات صحية بعد العدوان.

جدول وشكل رقم (27):
يوضح الخدمات الصحية التي تحتاجين اليها بعد العدوان؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
الوصول إلى المراكز العلاجية والمستشفيات	91	16.3
الحصول على الأدوية والمساعدات الطبية اللازمة	217	38.8
لا أحتاج	251	44.9
المجموع	559	100.0

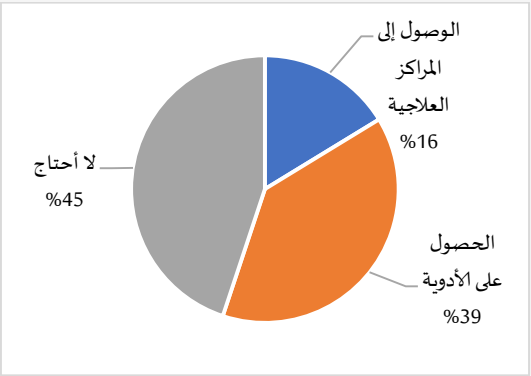

25. هل تحتاجين أو أحد أفراد الأسرة للعلاج بالخارج؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (27) احتياج المستجيبات أو أحد أفراد أسرهن للعلاج بالخارج، حيث تبين أن 75.3% من المستجيبات لا يحتجن الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، 10.3% يحتجن الى حد ما الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، بينما 10.4% يحتجن بشكل كبير الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن

جدول وشكل رقم (28):
هل تحتاجين أو أحد أفراد الأسرة للعلاج بالخارج؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
محتاجة بشكل كبير	58	10.4
محتاجة إلى حد ما	80	14.3
لست بحاجة	421	75.3
المجموع	559	100.0

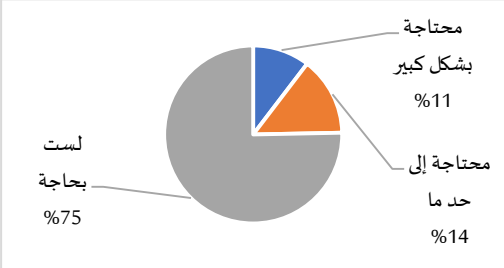

26. هل تعتقدين أن هناك تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (28) الاعتقاد بأن هناك تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال من وجهة نظر المستجيبات، حيث يعتقد 37.4% من المستجيبات بأنه لا يوجد تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال، بينما 30.8% أجبن عكس ذلك بوجود تمييز.

جدول وشكل رقم (29):
هل تعتقدين أن هناك تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
يوجد تمييز ملحوظ	172	30.8
لا يوجد تمييز	209	37.4
لا أعلم	178	31.8
المجموع	559	100.0

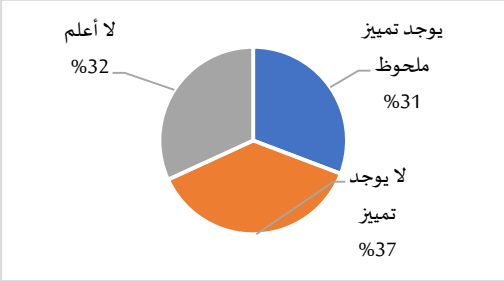

27. هل أدى العدوان إلى إصابتك أنت أو أحد أفراد أسرتك باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (29) إصابة المستجيبات او أحد أفراد أسرهن باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية نتيجة العدوان، حيث أجاب 58.9% من المستجيبات بأن العدوان أدى الى اصابتهن أو أحد أفراد أسرهن باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية، بينما 41.1% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (30):

هل أدى العدوان إلى إصابتك أنت أو أحد أفراد أسرتك باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	329	58.9
لا	230	41.1
المجموع	559	100.0

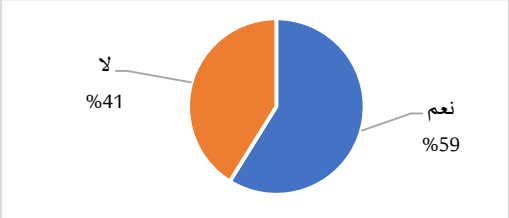

28. **هل أدت الصدمات والاضطرابات الناجمة على العدوان إلى زيادة العنف الأسري لديكي؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (30) زيادة العنف الاسري لدى المستجيبات نتيجة الصدمات والاضطرابات الناجمة على العدوان، حيث أجاب 65.3% من المستجيبات الاتي أصبن باضطرابات نفسية بأن تلك الاضطرابات أدت الى زيادة العنف الاسري لديهن، بينما 34.7% أجبن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (31):

هل أدت الصدمات والاضطرابات الناجمة على العدوان إلى زيادة العنف الأسري لديكي؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	215	65.3
لا	114	34.7
المجموع	329	100.0

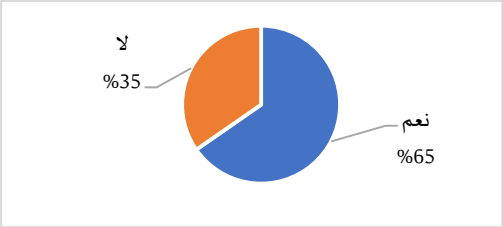

29. **ما هي احتياجات النساء للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (31) احتياجات النساء للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن أكثر من نصف المستجيبات 54.9% يحتجن الى معالجات سريعة من خلال زيارة البيوت من قبل مرشدين مختصين للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان، 34.5% يحتجن الى معالجات عند عيادات وأطباء متخصصين، بينما 10.6% يحتجن الى مستشفيات متخصصة مع مبيت لفتره زمنية للتغلب على الاضطرابات النفسية الناجمة عن العدوان.

جدول وشكل رقم (32):

احتياجات النساء للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
معالجات سريعة من خلال زيارة البيوت من قبل مرشدين	307	54.9
معالجات عند عيادات وأطباء	193	34.5
مستشفيات متخصصة مع مبيت لفترة زمنية	59	10.6
المجموع	559	100.0

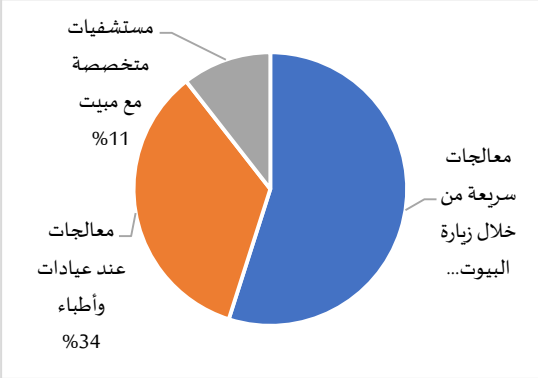

المحور الرابع: المحور القانوني والإنساني:

30. هل يوجد حاجة لإيجاد وسائل قانونية لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (32) وجود حاجة لإيجاد وسائل قانونية لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث أجاب 44.2% من المستجيبات بوجود حاجة الى خط هاتف متخصص يقدم الحلول والإرشاد لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان، 28.1% أجبن بوجود حاجة الى انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم، بينما 27.7% أجبن بوجود حاجة توفير محامي مجانا لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان.

جدول وشكل رقم (33):

هل يوجد حاجة لإيجاد وسائل قانونية لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
توفير محامي مجانا	155	27.7
انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم	157	28.1
خط هاتف متخصص يقدم الحلول والارشاد	247	44.2
المجموع	559	100.0

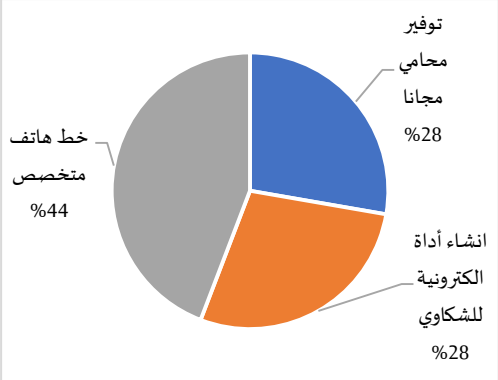

31. هل من الضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (33) ضرورة تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن غالبة المستجيبات 86.2% يرون أنه من الضروري جدا/ ضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان، بينما 13.8% يرون أنه ليس من الضروري ذلك.

جدول وشكل رقم (34):

هل من الضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ضروري جدا	301	53.8
ضروري	181	32.4
ليس له ضرورة	77	13.8
المجموع	559	100.0

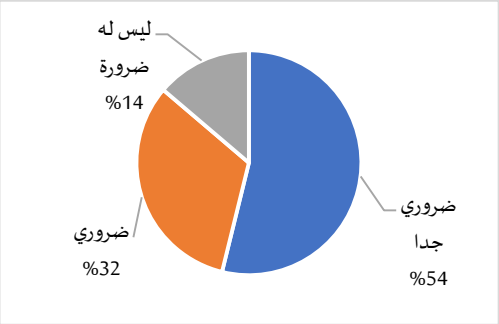

32. **هل من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (34) الجدوى من اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن 71.2% من المستجيبات يرون أنه من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان، 23.1% يرون أنه ربما من المجدي ذلك، بينما 5.7% أجبن بأنه ليس من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان.

جدول وشكل رقم (35):

هل من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	398	71.2
لا	32	5.7
ربما	129	23.1
المجموع	559	100.0

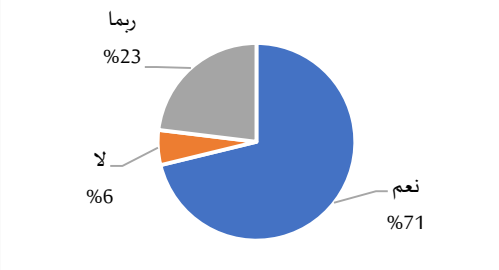

33. هل تعتقدين أن النساء قادرات على الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (35) الاعتقاد بأن النساء قادرات على الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث يعتقد 57.1% من المستجيبات بأن النساء قادرات الى حد ما الى الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان، 23.1% يعتقدن بأن النساء قادرات على الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان، بينما 19.9% يعتقدن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (36):

هل تعتقدين أن النساء قادرات على الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	129	23.1
الى حد ما	319	57.1
لا	111	19.9
المجموع	559	100.0

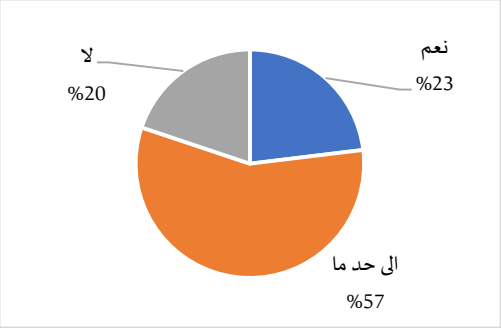

34. هل القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان؟

يتضح من الجدول والشكل رقم (36) قدرة القضاء والمحاكم الفلسطينية على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان من وجهة نظر المستجيبات، حيث يعتقد 54.6% من المستجيبات بأن القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة الى حد ما على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان، 20.8% يعتقدن بأن القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان، بينما 24.7% يعتقدن عكس ذلك.

جدول وشكل رقم (37):

هل القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	116	20.8
الى حد ما	305	54.6
لا	138	24.7
المجموع	559	100.0

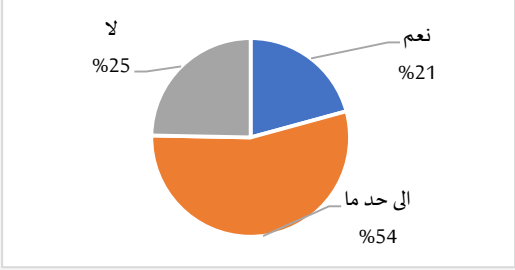

المحور الخامس: المحور السياسي:

35. **هل تعتقدين أن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (37) الاعتقاد بأن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة، حيث يعتقد 60.3% من المستجيبات بأن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة بدرجة قوية/ الى حد ما، بينما 39.7% يعتقدن بأنه ليس من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة.

جدول وشكل رقم (38):

هل تعتقدين أن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
أعتقد بقوة	144	25.8
أعتقد إلى حد ما	193	34.5
لا أعتقد	222	39.7
المجموع	559	100.0

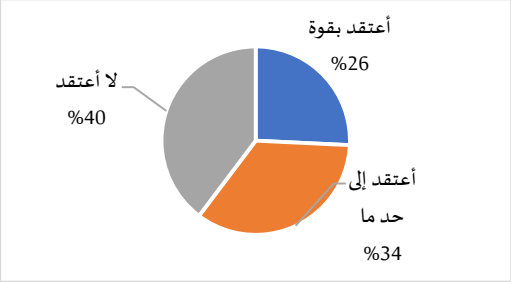

36. **هل من المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (38) الجدوى من طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال من وجهة نظر المستجيبات، حيث يرى 45.6% من المستجيبات بأنه من المجدي بشكل كبير طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال، 34.9% يرون أنه مجدي بشكل جزئي، بينما 19.5% يرون بأنه من غير المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال.

جدول وشكل رقم (39):

هل من المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
مجدي بشكل كبير	255	45.6
مجدي بشكل جزئي	195	34.9
غير مجدي	109	19.5
المجموع	559	100.0

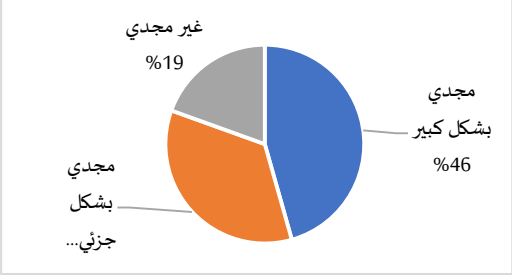

37. **هل تعتقدين أن للمرأة دور في قرار السلم والحرب في فلسطين؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (39) الاعتقاد بأن للمرأة دور في قرار السلم والحرب في فلسطين من وجهة نظر المستجيبات، حيث يعتقد 38.5% من المستجيبات بأن للمرأة دور مؤثر في قرار السلم والحرب في فلسطين، 31.7% يعتقدن بأن هذا الدور محدود، بينما 29.9% يعتقدن بأنه لا دور للمرأة في السلم والحرب.

جدول وشكل رقم (40):

هل تعتقدين أن للمرأة دور في قرار السلم والحرب في فلسطين؟

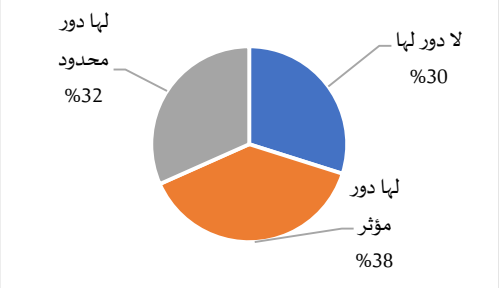

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
لا دور لها	167	29.9
لها دور مؤثر	215	38.5
لها دور محدود	177	31.7
المجموع	559	100.0

38. **ما هي الاحتياجات الأساسية التي تتوقعين تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (40) الاحتياجات الأساسية التي تتوقع المستجيبات تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية، حيث تبين أن الاحتياجات الأساسية التي تتوقع المستجيبات تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية هي: احتياجات مادية واغاثية بنسبة 47.7%، ومن ثم احتياجات معنوية ودعم نفسي بنسبة 36.4%، وأخيرا احتياجات قانونية بنسبة 26.9%.

جدول وشكل رقم (41):

الاحتياجات الأساسية التي تتوقعين تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية؟

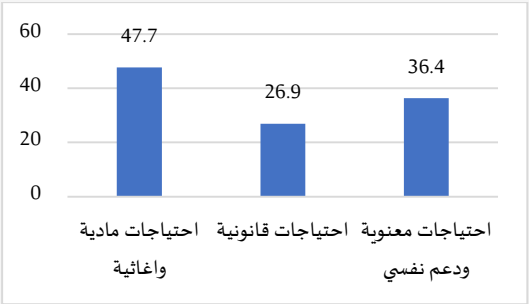

الإجابة	النسبة المئوية %	الترتيب
احتياجات مادية واغاثية	47.7	1
احتياجات قانونية	26.9	3
احتياجات معنوية ودعم نفسي	36.4	2

39. **هل ترين أن طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء هي عبارة عن؟**

يتضح من الجدول والشكل رقم (41) طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء من وجهة نظر المستجيبات، حيث تبين أن نصف المستجيبات تقريبا 48.5% يرون بأن طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء طريقة انسانية لا تخدش الكرامة، 34.9% يرون عكس ذلك، بينما 16.6% لا يهتمون بالطريقة حيث الأهم وصول المساعدات الإنسانية للنساء.

جدول وشكل رقم (42):

طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء هي عبارة عن؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
طريقة انسانية لا تخدش الكرامة	271	48.5
طريقة مهينة ولا لزوم لها	195	34.9
لا اهتم بالطريقة الاهم وصول المساعدات	93	16.6
المجموع	559	100.0

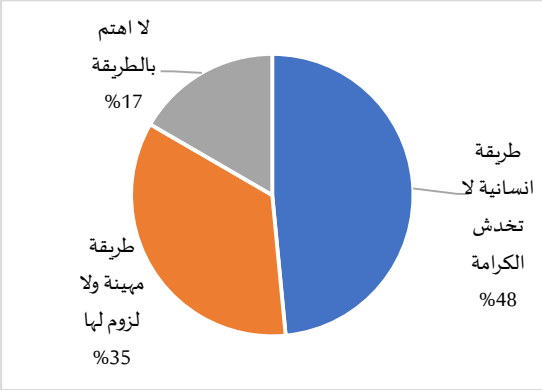

الخاتمة

النتائج:

من خلال التحليل الاحصائي تبين العديد من النتائج وهي:

- ثلث المستجيبات تقريبا 32.4% فقدن مصدر الدخل الرئيسي لأسرهن نتيجة العدوان الإسرائيلي.

- ربع المستجيبات -اللاتي تعملن- تقريبا 24.2% فقدن وظائفهن أو عملهن بعد العدوان على قطاع غزة.

- 46.9% من المستجيبات أجبن بتضرر المنشأة التي تعمل بها أو تديرها هي أو زوجها أو أبنائها خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي.

- 59.5% من المستجيبات أجبن بتضرر مسكنهن أو أملاك أسرهن خلال العدوان سواء ضرر كلي أو جزئي.

- أجاب 58.1% من المستجيبات أن خسائر أسرهن من العدوان الإسرائيلي أقل من 1000 دولار.

- أولويات تعويض الاضرار من وجهة نظر المستجيبات هي: بناء واصلاح المنازل بنسبة 38.6%، ومن ثم تعويض نقدي بنسبة 35.6%، ومن ثم المساعدة على تعويض أماكن العمل ومصادر الدخل بنسبة 19.7%، وأخيرا صيانة البنية التحتية بنسبة 6.1%.

- غالبية المستجيبات 79.4% لم يحصلن على تعويض مادي أو دعم عيني أثناء الحرب أو بعدها من الجهات المختصة.

- أجاب 45.1% من المستجيبات أن عملية جرد وحصر الأضرار الخاصة بممتلكاتهن بعد العدوان لم تكن على أسس مدروسة، بينما 40.1% أجبن بأنها كانت متسرعة وغير شاملة.

- 69.6% من المستجيبات أجبن بوجود تمييز واضح/ محدود في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء.

- يعتقد 59.7% من المستجيبات أن المساعدات التي وزعت خلال وبعد العدوان قامت عل أسس فصائلية وحزبية واضحة.

– يعتقد 68.3% من المستجيبات أن مشاريع الاعمار المعلن عنها من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي سوف ترى النور ويتم الالتزام بها سواء جزئيا أو كليا.

– 43.1% من المستجيبات يحتجن بنسبة كبيرة إلى دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية من أجل العودة إلى حياتهن الطبيعية ودعم مشاريعهن الخاصة.

– يعتقد 68.7% من المستجيبات بأن العنف الأسري ازداد بكافة أشكاله في قطاع غزة نتيجة سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع.

– أسباب زيادة العنف الأسري من وجهة نظر المستجيبات هي: فقر الأسرة بنسبة 81.8%، ومن ثم حروب الاحتلال والحصار بنسبة 62.3%، ومن ثم البطالة بنسبة 59.4%، وأخيرا الانقسام الفلسطيني بنسبة 33.8%.

– أجاب أكثر من نصف المستجيبات 50.6% بأنهن لا يحتجن الى توفير مأوى أو مسكن دائم أو مؤقت بعد النزوح من المنازل التي تعرضت للدمار، بينما 26.8% يحتجن بشكل عاجل.

– أجاب 23.4% من المستجيبات بأن مراكز الإيواء لم توفر الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 75.5% أن الطاقة الاستيعابية لمراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 24.5% قيمن المراكز بأنها جيدة.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 86.4% أن النظافة في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 13.6% قيمن عكس ذلك.

– قيم غالبية المستجيبات اللاتي لجأن الى المدارس 77.7% أن المكملات الأساسية في مراكز الايواء رديئة، بينما الباقي 22.3% قيمن عكس ذلك.

– أبرز التحديات التي تواجه النساء ما بعد العدوان هي: الخوف من عودة الحرب بنسبة 45.9%، ومن ثم الاضطرابات التي أصابت أفراد الأسرة بالذات الأطفال بنسبة 34.1%، وأخيرا غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بنسبة 25.6%.

– الاحتياجات الضرورية التي يجب توفيرها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة من وجهة نظر المستجيبات هي: دعم مادي وغذائي بنسبة 56.5%، ومن ثم دعم معنوي بنسبة 42.5%، ومن ثم وسائل مساعدة بنسبة 41.0%، وأخيرا وسائل اتصالات ونقل بنسبة 31.4%.

- يعتقد غالبية المستجيبات 88.6% بأن احتياجات المرأة في تزايد مستمر بعد سلسلة الحروب الذي تعرض لها القطاع.

- غالبية المستجيبات 81.8% راضيات بشكل كامل/ جزئي عن أداء القطاع الصحي والخدمات الصحية خلال وبعد العدوان.

- 38.8% من المستجيبات يحتجن الى الحصول على الأدوية والمساعدات الطبية اللازمة، 16.3% يحتجن الى الوصول إلى المراكز العلاجية والمستشفيات، بينما 44.9% لا يحتجن الى خدمات صحية بعد العدوان.

- 75.3% من المستجيبات لا يحتجن الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، 10.3% يحتجن الى حد ما الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن، بينما 10.4% يحتجن بشكل كبير الى العلاج بالخارج أو أحد أفراد أسرهن.

- يعتقد 37.4% من المستجيبات بأنه لا يوجد تمييز في التحويلات الخارجية بين النساء والرجال، بينما 30.8% أجبن عكس ذلك بوجود تمييز.

- أجاب 58.9% من المستجيبات بأن العدوان أدى الى اصابتهن أو أحد أفراد أسرهن باضطرابات نفسية أو عصبية أو جسدية.

- أجاب 65.3% من المستجيبات الاتي أصبن باضطرابات نفسية بأن تلك الاضطرابات أدت الى زيادة العنف الاسري لديهن.

- أجاب 44.2% من المستجيبات بوجود حاجة الى خط هاتف متخصص يقدم الحلول والإرشاد لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان، 28.1% أجبن بوجود حاجة الى انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم، بينما 27.7% أجبن بوجود حاجة توفير محامي مجانا لدعم حقوقهن أثناء وبعد العدوان.

- غالبة المستجيبات 86.2% يرون أنه من الضروري جدا/ ضروري تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان.

- 71.2% من المستجيبات يرون أنه من المجدي اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان.

– يعتقد ربع المستجيبات تقريبا 24.7% بأن القضاء والمحاكم الفلسطينية غير قادرة على حفظ حقوق المرأة الناجمة عن العدوان.

– يعتقد 60.3% من المستجيبات بأن من ضمن احتياجات المرأة الضرورية المشاركة في الأعمال الداعمة للمقاومة بدرجة قوية/ الى حد ما.

– يرى 45.6% من المستجيبات بأنه من المجدي بشكل كبير طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال، 34.9% يرون أنه مجدي بشكل جزئي، بينما 19.5% يرون بأنه من غير المجدي طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال.

– يعتقد 38.5% من المستجيبات بأن للمرأة دور مؤثر في قرار السلم والحرب في فلسطين، 31.7% يعتقدن بأن هذا الدور محدود، بينما 29.9% يعتقدن بأنه لا دور للمرأة في قرار السلم والحرب في فلسطين.

– الاحتياجات الأساسية التي تتوقع المستجيبات تقديمها من قبل كافة مؤسسات المجتمع النسوية هي: احتياجات مادية واغاثية بنسبة 47.7%، ومن ثم احتياجات معنوية ودعم نفسي بنسبة 36.4%، وأخيرا احتياجات قانونية بنسبة 26.9%.

– نصف المستجيبات تقريبا 48.5% يرون بأن طريقة توفير المساعدات الإنسانية للنساء طريقة انسانية لا تخدش الكرامة، 34.9% يرون عكس ذلك، بينما 16.6% لا يهتمون بالطريقة حيث الأهم وصول المساعدات الإنسانية للنساء.

التوصيات:

تم التوصل الى العديد من التوصيات وهي:

– توفير مصدر دخل للنساء اللاتي فقد مصدر دخلهن نتيجة العدوان الإسرائيلي.

– تعويض المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان الإسرائيلي.

– البدء ببناء وإصلاح المنازل المدمرة نتيجة العدوان الإسرائيلي.

– وضع خطة واضحة ومعايير محددة من قبل المختصين -الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني- لتوزيع المساعدات على المتضررين بشكل عادل ويشمل الجميع.

- عدم التمييز في المساعدات المقدمة من الجهات المختصة بين الرجال والنساء.

- توزيع المساعدات على المتضررين وفق معايير النزاهة والشفافية.

- دعم المؤسسات المالية والبنوك الوطنية للمتضررين نتيجة العدوان الإسرائيلي من أجل العودة إلى حياتهم الطبيعية ودعم مشاريعهم الخاصة.

- عقد جلسات دعم نفسي للنساء من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

- توفر الحاجات الشخصية والخصوصية للنساء بشكل أكبر في مراكز الايواء.

- ضرورة مشاركة النساء المتضررات في إدارة مراكز ايواء النازحين بشكل أكبر.

- انشاء مراكز إيواء جديدة ملائمة لاحتياجات النساء بحيث تزيد من الطاقة الاستيعابية للمراكز.

- زيادة مستوى النظافة في مراكز الايواء.

- توفير دعم مادي وغذائي لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الضعيفة.

- توفير الادوية والمساعدات الطبية اللازمة في المراكز الصحية والمستشفيات بشكل أكبر.

- الحد من التمييز في التحويلات الطبية الخارجية بين النساء والرجال.

- توفير مرشدين نفسيين متخصصين يقوموا بزيارة البيوت وذلك للتغلب على الاضطرابات والصدمات النفسية الناجمة عن العدوان.

- توفير خط هاتف متخصص يقدم الحلول والإرشاد لدعم حقوق النساء أثناء وبعد العدوان.

- انشاء أداة الكترونية للشكاوى وربطها بالمحاكم.

- ضرورة تطوير رؤية قانونية خاصة بالوصاية والميراث والحضانة ما بعد العدوان.

- اقامة جمعية أو نقابة لحفظ حقوق النساء ما بعد العدوان.

- توعية النساء بأنهن قادرات الى الوصول إلى حقهم بالتعويض المادي والمعنوي ما بعد العدوان.

- تطوير التشريعات والقوانين بحيث يكون القضاء والمحاكم الفلسطينية قادرة على حفظ حقوق المرأة.
- طرح قضايا النساء على محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة الاحتلال من قبل جهات قانونية مختصة.
- توفير المساعدات الإنسانية للنساء بطريقة انسانية ولا تخدش الكرامة.

المراجع

أولاً: الوثائق الفلسطينية:

1. القانون الاساسي الفلسطيني المعدل " الدستور المؤقت ".
2. مجموعة القوانين الفلسطينية.
3. وثيقة إعلان الاستقلال.

ثانياً: الدراسات والابحاث:

1. اتفاقية سيداو وتطبيقها في فلسطين ... بين الشريعة و القانون، د.جميل سلامة ، مركز القسطاس 2020م.
2. تحديات وصول النساء لمراكز صنع القرار، نقابة المحامين الفلسطينيين، 2021م.

ثالثاً: المواقع الاعلامية:

1. جريدة الحياة الجديدة: **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**
2. صحيفة دنيا الوطن الالكترونية: www.alwatanvoice.com
3. موقع فلسطين الالكتروني: felesteen.ps
4. وكالة الانباء الفلسطينية – وفا: www.wafa.ps
5. وكالة سما الإخبارية: **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**
6. وكالة معاً الإخبارية: www.maannews.net

رابعاً: المواقع المؤسساتية:

1. جمعية الثقافة والفكر الحر بخان يونس: www.cfta.ps
2. جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل: www.aisha.ps
3. الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين: **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**

4. المجلس التشريعي الفلسطيني: www. plc.ps

5. موقع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: www. gupw.net

6. الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة لحقوق الانسان: www. ichr.ps

7. الموقع الالكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية: www.plo.ps

8. موقع الامم المتحدة للشؤون القانونية: https://legal.un.org ، www.un.org/law

9. موقع الأمم المتحدة للمعاهدات الدولية: www.traties.un.org

10. موقع الأمم المتحدة للمعاهدات الدولية: www.traties.un.org

11. موقع البنك الدولي: documents1.worldbank.org

12. موقع المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية: **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.**

13. موقع المحكمة العدل الدولية:www.icj-cij.org

14. موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان للأمم المتحدة: www.ohchr.org

15. موقع شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية: www. pngoportal.org

16. موقع مكتب الاعلام الحكومي: www. gmo.ps

17. موقع مؤسسة حقوق الانسان هيومن رايتس وتش: www.hrw.org

18. موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة: www. unwomen.org

19. موقع وزارة العدل الفلسطينية: www. Moj.pna.ps

20. موقع وزارة المالية برام الله: www.pmof.ps/pmof

21. موقع وزارة شؤون المرأة: www.mowa.pna.ps

22. موقع وكالة الغوث الأونروا: www. unrwa.org

خامساً: المواقع البحثية:

1. موقع "موضوع" البحثي: mawdoo3.com

2. موقع الموسوعة العالمية: Wikipedia.org

الملاحق

ملحق رقم (1):

الأسئلة الاستكشافية والحوارية للمشاركات في المجموعتين البؤريتين الأولى والثانية

أولا: المجال السياسي:

1. هل تعتقدون بوجود مشاركة للمرأة في صناعة قرار السلم والحرب باعتبارها نصف المجتمع؟
2. ما مدي أهمية مشاركة المرأة لكن في مجالس ولجان الأعمار ونسبة ذلك؟
3. هل يوجد مشاركة للنساء في لجان الطواري وقت الحرب سواء كانت وطنية او محلية (المحافظات والبلديات) وانعكاسات ذلك على النساء وحاجياتهن؟
4. كيف تنظرن لحضور النساء وفعاليتهن في اللجان الشعبية للاجئين وتنظيم العلاقة مع الأونروا وخدماتها المقدمة للنساء؟
5. ما مدي رضا النساء على مشاركتهن في ترتيب البيت الفلسطيني ومسيرة المصالحة الوطنية؟
6. هل لكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

ثانيا: المجال الاقتصادي:

1. كيف أثرت الحرب على اوضاعكن الاقتصادية والاستقرار المادي في البيوت والعمل؟
2. هل حصلتن على تعويض على اضراركن وخسائركن المادية ولو بشكل اسعافي عاجل؟ وإذا الإجابة لا، ماهي الاحتياجات العاجلة لكن؟
3. هل أنتن راضيات عن جرد وإجراءات حصر الأضرار من الجهات المختصة، وهل تكفل حقوقكن؟ وبرأيكن ما المطلوب لإتمام ذلك وضمان تعويضات عادلة ومنصفة؟
4. ماهي انعكاسات الحرب على العاملات في القطاع الخاص كالمزارعات وأصحاب المشاريع الاقتصادية وحاجياتكن في ضوء ذلك؟ (القطاع العام مكفول الراتب)، وماهي حاجياتكن في ضوء ذلك؟
5. ما تأثير الحرب على نسبة النساء المهمشات والعاطلات عن العمل؟ وهل تتوفر مساعدات اقتصادية لهن؟ وإذا كانت الإجابة لا، ماهي المساعدات والخدمات المطلوبة من جانبكن؟
6. هل لكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

ثالثا: المجال الاجتماعي:

1. هل توفر للنساء المهدمة مساكنهن او النازحات من بيوتهن أثناء الحرب وبعده مأوي مؤقت او دائم مناسب يحفظ كرامتهن الإنسانية؟ وما واجبات الجهات المختصة المسؤولة تجاههن؟

2. هل تتوفر الخدمات الأساسية للنساء عموما والحدوديات خصوصا (من مياه، وكهرباء، صرف صحي، وغاز ومواصلات .... ونحوه) أثناء الحرب وبعدها؟ وما حاجياتهن لأي ظروف مماثلة مستقبلا؟

3. هل يوجد برأيكن نظام اجتماعي للنساء يوفر الحماية الاجتماعية لهن في ظروف السلم والحرب والطوارئ على قاعدة المساواة مع الرجال؟

4. كيف كانت حالة الاستقرار الاسري للنساء بأنواعهن (الحضريات، اللاجئات، الريفيات ...الخ) أثناء الحرب؟ وما أبرز التحديات ووسائل المعالجة؟

5. ما التحديات التي واجهتها وتواجهها الفتيات والنساء أثناء العدوان وبعده في إكمال مسيرتهن التعليمية؟ وماهي سبل كفالة حقوقهن في التعليم والوصول للخدمات التعليمية؟

6. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

رابعا: المجال الصحي:

1. هل كُفل الحق في العلاج الكافي للنساء واطفالهن فترة الحرب؟ وما مدي رضاكن عن الخدمات الصحية المقدمة للنساء فترة الحرب سيما الجريحات ذوات الاحتياجات الخاصة والوصول لها؟

2. ماهي معوقات الوصول للخدمات الصحية غير المتوفرة في قطاع غزة؟ وكيف يمكن معالجتها او خلق بدائل لها؟

3. ماهي أبرز الأمراض النفسية والعصبية الناجمة عن الحرب والآثار التي تصاحب ذلك من قلق وخوف في المستقبل؟

4. ما انعكاسات الصدمات والاضطرابات النفسية جراء الحرب على العنف الاسري والعلاقات الأسرية؟ وماهي المعالجات الطارئة اللازمة لذلك؟

5. في ظل تصاعد استهداف النساء أثناء الحروب، ماهي ضمانات حماية حق المرأة في الحياة والمحافظة على صحتها البدنية والمعنوية؟

6. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة-استراتيجية).

خامسا: المجال القانوني والإنساني:

1. ماهي وسائل الدعم القانوني والقضائي المطلوبة للنساء أثناء وبعد الحرب وتعريفهن بحقوقهن؟
2. ماهي معوقات حصول النساء على حقوقهن الأرثية وممارسة وصياتهن بعد استشهاد أزواجهن وعوائلهن؟
3. ما طموحات النساء في محاكمة الاحتلال جنائيا ومدنيا على اعتداءاته عليهن وعوائلهن؟
4. ما مدي إلمام النساء بالآليات القانونية لحصول النساء على حقوقهن في التعويض عن خسائرهن المختلفة في الحرب؟
5. ماهي احتياجات النساء في حماية أنفسهن وعوائلهن من العنف الأسري والمجتمعي والتمييز المبني على النوع الاجتماعي في الحرب وبعدها؟
6. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري (طارئة-استراتيجية).

ملحق رقم (2):
الأسئلة الاستكشافية والحوارية للمشاركات ممثلات مؤسسات المجتمع المدني في المجموعة البؤرية الثالثة

أولا: المجال السياسي:

1. هل قامت مؤسستكم بحصر احتياجات النساء في حرب 2021 في هذا المجال أو بعدها؟
2. هل تتضمن برامج وخطط واعمال مؤسستكم احتياجات النساء بعد حرب 2021 في هذا المجال وماهي خدماتكم في هذا الصدد؟
3. هل قمتم بدراسات في هذا الشأن وماهي أبرز نتائجها وتوصياتها؟
4. هل تعتقدون بوجود مشاركة للمرأة في صناعة قرار السلم والحرب باعتبارها نصف المجتمع؟
5. ما مدي أهمية مشاركة المرأة لكن في مجالس ولجان الأعمار ونسبة ذلك؟
6. هل يوجد مشاركة للنساء في لجان الطواري وقت الحرب سواء كانت وطنية او محلية (المحافظات والبلديات) وانعكاسات ذلك على النساء وحاجياتهن؟
7. كيف تنظرن لحضور النساء وفعاليتهن في اللجان الشعبية للاجئين وتنظيم العلاقة مع الأونروا وخدماتها المقدمة للنساء؟
8. ما مدي رضا النساء على مشاركتهن في ترتيب البيت الفلسطيني ومسيرة المصالحة؟
9. هل لكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

ثانيا: المجال الاقتصادي:

1. هل قامت مؤسستكم بحصر احتياجات النساء في حرب 2021 في هذا المجال أو بعدها؟
2. هل تتضمن برامج وخطط واعمال مؤسستكم احتياجات النساء بعد حرب 2021 في هذا المجال وماهي خدماتكم في هذا الصدد؟
3. هل قمتم بدراسات في هذا الشأن وماهي أبرز نتائجها وتوصياتها؟
4. كيف أثرت الحرب على اوضاعكن الاقتصادية والاستقرار المادي في البيوت والعمل؟

5. هل حصلتن على تعويض على اضراركن وخسائركن المادية ولو بشكل اسعافي عاجل؟ وإذا الإجابة لا، ماهي الاحتياجات العاجلة لكن؟

6. هل أنتن راضيات عن جرد وإجراءات حصر الأضرار من الجهات المختصة، وهل تكفل حقوقكن؟ وبرأيكن ما المطلوب لإتمام ذلك وضمان تعويضات عادلة ومنصفة؟

7. ماهي انعكاسات الحرب على العاملات منكن في القطاع الخاص كالمزارعات وأصحاب المشاريع الاقتصادية وحاجياتكن في ضوء ذلك؟ وماهي حاجياتكن في ضوء ذلك؟

8. ما تأثير الحرب على نسبة النساء المهمشات والعاطلات عن العمل؟ وهل تتوفر مساعدات اقتصادية لهن؟ وإذا كانت الإجابة لا، ماهي المساعدات والخدمات المطلوبة من جانبكن؟

9. هل لكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

ثالثا: المجال الاجتماعي:

1. هل قامت مؤسستكم بحصر احتياجات النساء في حرب 2021 في هذا المجال أو بعدها؟

2. هل تتضمن برامج وخطط واعمال مؤسستكم احتياجات النساء بعد حرب 2021 في هذا المجال وماهي خدماتكم في هذا الصدد؟

3. هل قمتم بدراسات في هذا الشأن وماهي أبرز نتائجها وتوصياتها؟

4. هل توفر للنساء المهدمة مساكنهن او النازحات من بيوتهن أثناء الحرب وبعده مأوي مؤقت او دائم مناسب يحفظ كرامتهن الإنسانية؟ وما واجبات الجهات المختصة المسؤولة تجاههن؟

5. هل تتوفر الخدمات الأساسية للنساء عموما والحدوديات خصوصا (من مياه، وكهرباء، صرف صحي، وغاز ومواصلات ونحوه) أثناء الحرب وبعدها؟ وما حاجياتهن لأي ظروف مماثلة مستقبلا؟

6. هل يوجد برأيكن نظام اجتماعي للنساء يوفر الحماية الاجتماعية لهن في ظروف السلم والحرب والطوارئ على قاعدة المساواة مع الرجال؟

7. كيف كانت حالة الاستقرار الاسري للنساء بأنواعهن (الحضريات، اللاجئات، الريفيات ...الخ) أثناء الحرب؟ وما أبرز التحديات ووسائل المعالجة؟

8. ما التحديات التي واجهتها وتواجهها الفتيات والنساء أثناء العدوان وبعده في إكمال مسيرتهن التعليمية؟ وماهي سبل كفالة حقوقهن في التعليم والوصول للخدمات التعليمية؟

9. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة- استراتيجية).

رابعا: المجال الصحي:

1. هل قامت مؤسستكم بحصر احتياجات النساء في حرب 2021 في هذا المجال أو بعدها؟
2. هل تتضمن برامج وخطط واعمال مؤسستكم احتياجات النساء بعد حرب 2021 في هذا المجال وماهي خدماتكم في هذا الصدد؟
3. هل قمتم بدراسات في هذا الشأن وماهي أبرز نتائجها وتوصياتها؟
4. هل كُفل الحق في العلاج الكافي للنساء واطفالهن فترة الحرب؟ وما مدي رضاكن عن الخدمات الصحية المقدمة للنساء فترة الحرب سيما الجريحات ذوات الاحتياجات الخاصة والوصول لها؟
5. ماهي معوقات الوصول للخدمات الصحية غير المتوفرة في قطاع غزة؟ وكيف يمكن معالجتها او خلق بدائل لها؟
6. ماهي أبرز الأمراض النفسية والعصبية الناجمة عن الحرب والآثار التي تصاحب ذلك من قلق وخوف في المستقبل؟
7. ما انعكاسات الصدمات والاضطرابات النفسية جراء الحرب على العنف الاسري والعلاقات الأسرية؟ وماهي المعالجات الطارئة اللازمة لذلك؟
8. في ظل تصاعد استهداف النساء أثناء الحروب، ماهي ضمانات حماية حق المرأة في الحياة والمحافظة على صحتها البدنية والمعنوية؟
9. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري؟ (طارئة-استراتيجية).

خامسا: المجال القانوني والإنساني:

1. هل قامت مؤسستكم بحصر احتياجات النساء في حرب 2021 في هذا المجال أو بعدها؟
2. هل تتضمن برامج وخطط واعمال مؤسستكم احتياجات النساء بعد حرب 2021 في هذا المجال وماهي خدماتكم في هذا الصدد؟
3. هل قمتم بدراسات في هذا الشأن وماهي أبرز نتائجها وتوصياتها؟
4. ماهي وسائل الدعم القانوني والقضائي المطلوبة للنساء أثناء وبعد الحرب وتعريفهن بحقوقهن؟
5. ماهي معوقات حصول النساء على حقوقهن الأرثية وصياتهن بعد استشهاد أزواجهن وعوائلهن؟

6. ما طموحات النساء في محاكمة الاحتلال جنائيا ومدنيا على اعتداءاته عليهن وعوائلهن؟

7. ما مدي إلمام النساء بالآليات القانونية لحصول النساء على حقوقهن في التعويض عن خسائرهن المختلفة في الحرب؟

8. ماهي احتياجات النساء في حماية أنفسهن وعوائلهن من العنف الأسري والمجتمعي والتمييز المبني على النوع الاجتماعي في الحرب وبعدها؟

9. هل لديكن احتياجات او إضافات اخري (طارئة-استراتيجية).